



PROVISIONAL
A/40/PV.91
10 December 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والتسعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الاثنين، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي بينيس (اسبانيا)
ثم : السيد هيبورن (نائب الرئيس) (جزر البهاما)
ثم : السيد موسيلي (نائب الرئيس) (بربادوس)

— برنامج العمل

— الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم : تقرير الأمين العام [٢١] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٠برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن اعرض على الممثلين موجزا للبرنامج المؤقت للجلسات العامة خلال الايام العشرة الاولى من شهر كانون الاول / ديسمبر .

في صباح يوم الاثنين ، الموافق ٢ كانون الاول / ديسمبر ، ستعقد الجمعية العامة في تقارير اللجنة الرابعة وتنتقل بعد ذلك الى التصويت على مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ١٨ من جدول الاعمال ، " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " .

وفي عصر اليوم ذاته ، ستبدأ الجمعية العامة نظرها في البند ٣٣ من جدول الاعمال ، " قضية فلسطين " .

وفي يوم الخميس ، ٥ كانون الاول / ديسمبر ، ستبدأ الجمعية العامة نأورها
في البند ٣٨ ، " الحالة في الشرق الاوسط " .

وفي يوم الاثنين ، ٩ كانون الاول / ديسمبر ، ستتناول الجمعية العامة صباحها
البند ١٥ (ج) ، " انتخاب لملء شاغر عارض في محكمة العدل الدولية " ، والبند ٣١ ،
" التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية " . وفي عصر
نفس اليوم ، ستتناول الجمعية العامة البند ٧ " الاخطار الوارد من الامين العام
بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الامم المتحدة " . والبند ١٠ ، " تقرير الامين
العام من اعمال المنظمة " ، والبند ١١ ، " تقرير مجلس الامن " ، والبند ٣٢ " مسألة
جزيرة مايوت القمرية " ، والبند ٣٧ ، " مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي
في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية " .

وفي يوم الثلاثاء ، ١٠ كانون الاول / ديسمبر ، ستتناول الجمعية العامة صباحها
البند ٣٦ ، " قانون البحار " . وبعد ظهر نفس اليوم ، ستتناول الجمعية العامة البند
١٦ (أ) ، " انتخاب تسعة عشر عضوا لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة " ،
والبند ١٦ (ب) ، " انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الاغذية العالمي " ، والبند ١٦
(ج) ، " انتخاب سبعة اعضاء للجنة البرنامج والتنسيق " ، والبند ١٦ (هـ) ،
" انتخاب تسعة عشر عضوا للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي " .

ومن المفهوم بالطبع ان الجمعية العامة ستنتظر في جميع تقارير اللجان الرئيسية
عند توفرها .

البند ٢١ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم:
تقرير الامين العام (A/40/737)

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان

مسألة امريكا الوسطى مدرجة مرة اخرى على جدول اعمال الجمعية العامة . والاحداث في المنطقة وما حولها قد أدت الى تدهور مناخ التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة . وقد تصاعدت الاعمال العدوانية والاضطراب وزعزعة الاستقرار ، مما يهدد السلم والامن في المنطقة وما وراءها .

ان مثل السلام ، كما كرس في مبادئ واهداف ميثاق الامم المتحدة وكما وردت في صكوك القانون الدولي الاخرى ذات الصلة بالموضوع ، تفقد اهميتها على نحو يؤثر تأثيرا سلبيا على مناخ السلم والتعاون والتفهم المتبادل . ان تحقيق هذه المبادئ الاساسية ، مثل حق الشعب ان يختار بحريته ، ودون اى تدخل اجنبي ، نظامه السياسي والاقتصادى والاجتماعي ، ينكر على شعوب امريكا الوسطى ، وخاصة شعب نيكاراغوا .

تشكل الحالة في امريكا الوسطى مصدر قلق كبير لجمهورية موزامبيق الشعبوية وللمجتمع الدولي بأسره . وقد يتساءل المرء لماذا تتابع شعوب منطقتنا ، وهي منطقة تبعد آلاف الاميال عن امريكا الوسطى ، تطور الاحداث في هذه المنطقة .

ان هناك امورا كثيرة مشتركة بين الجنوب الافريقي وامريكا الوسطى لا يمكن ان يتجاهلها الا الذين يختارون ان يخضوا ابصارهم . فكنتا المنطقتين لم تعرف السلم لفترة طويلة الان . وبلدان كل من المنطقتين تعين عليهما ان تتحمل اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار المتعاقبة التي ترتكب في كلتا الحالتين عن طريق العصابات المسلحة والاشكال الوحشية الاخرى .

لقد كانت الاعوام الاربعة الاخيرة صعبة للغاية على شعب نيكاراغوا . فقد شنت اعمال متعاقبة لزعزعة الاستقرار والتخريب ضد نيكاراغوا ، محاولة لتقويض العطفية الديمقراطية الجارية في هذا البلد ، وهي عطية تجسد امل الشعب النيكاراغوى في مستقبل مشرق ومزدهر . وقد شنت مجموعة من العطيات السرية والعلنية ضد نيكاراغوا في انتهاك صارخ لأهم المبادئ الرئيسية في ميثاقنا وفي القانون الدولي ، وخاصة

تلك المبادئ المتصلة بالتعايش السلمي وعدم استخدام القوة وعدم التدخل . وبإيجاز ما فتئت نيكاراغوا تقنع ضحية لحرب غير معلنة . وقد ازهقت تلك الحرب حتى الآن ارواح ما يزيد عن ١١ الف نيكاراغوى ، وادت الى جرح ٥ آلاف نسمة ، واختطاف ٥ آلاف آخرين ، وتشريد ربع مليون نسمة .

وقد اجبر تطور الاهداف هذا بعض بلدان المنطقة على وضع مبادرة للسلام تهدف الى كبح التوترات في المنطقة . وانشاء مجموعة كونتادورا مثال على ذلك . وكما قلنا في الماضي ، فان هذه الآلية الاقليمية تمثل اداة قيمة في السعي صوب ايجاد حل شامل وسلمي ودبلوماسي للمشاكل التي تحيق بامريكا الوسطى . ولهذا ، من الصحيح ان يشيد المجتمع الدولي بجهودها . فعلى الرغم من العقبات التي واجهتها ، استطاعت هذه المجموعة ان تتقدم الى الامام لتحقيق مهمتها .

لقد انعم على القرن العشرين بالتأور السريع في العلوم والتكنولوجيا . واصبح الانسان سيد كواكب اخرى لم يكن يعرف عنها اى شيء بتاتا منذ بضعة عقود مضت . واصبحت العديد من قوانين الطبيعة ضمن المعرفة الانسانية . ومع ذلك ، لم يتمكن الانسان بحسب من ان يتجاوز القيود والتقلبات التي يفرضها عليه عالمه الداخلي . وفي هذه الظروف ، يبقى احترام جميع الدول لمبادئ التعايش السلمي والسيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية الاساس الوحيد الذى يجب ان يركز عليه تفاعل الدول .

وفي هذا السياق ، وفي تخطيط السياسة الخارجية ، لم تخفق حكومة نيكاراغوا في انتهاج هذه المبادئ الاساسية . بيد أن ما هو اهم من هذا ان نيكاراغوا قد التزمت بهذه المبادئ في مسلكها الدولي . ان التزام شعب نيكاراغوا بالسلم والاستقرار في المنطقة معروف تماما . تستكشف نيكاراغوا في جهودها لتعزيز السلم في المنطقة ، جميع الامكانيات التي يوفرها الميثاق وكذلك الصكوك الاخرى للقانون الدولي من اجل التوصل الى حل سلمي للمشاكل في المنطقة . ومن الجدير بالذكر ان نيكاراغوا كانت اول من قبل بوثيقة كونتادورا قبولاً تاماً و دون تحفظات . لقد طرحت نيكاراغوا قضيتها امام مجلس

الامن ووضعت نفسها تحت التمحيص الدولي بذورها قضيتها امام محكمة العدل الدولية . وقد تداولت حركة عدم الانحياز ايضا بشأن هذه المسألة . كما ان نيكاراغوا قد لجأت الى المفاوضات الثنائية ، كما تدلل على ذلك محادثات مانزا نيبو . ورغم هذه المبادرات ، فان احتمالات السلم تبدو الآن اضعف مما كانت عليه في اى وقت مضى . وبالفعل ، لن يكون هناك سلم مستتب في المنطقة اذا سحبت الدول المعنية وتلك الدول التي لها مصالح في المنطقة تعاونها في العملية الرامية الى استعادة السلم في امريكا الوسطى . ان منح الدعم العسكري او اى نوع آخر من انواع الدعم للعصابات المسلحة او " للمناهضين للثورة " ، وفرض حالات الحظر من اى نوع ضد نيكاراغوا ، لن يسببا الا في تدهور الحالة المتفجرة السائدة الآن في امريكا الوسطى . وهذا هو بالتحديد ما يحدث منذ ان نظرت الجمعية العامة آخر مرة في الحالة السائدة في امريكا الوسطى في دورتها التاسعة والثلاثين .

ولهذا السبب لا تلام نيكاراغوا على جو الحرب والتوتر السائد في الاقليم .
 ان تسوية أزمة أمريكا الوسطى تتطلب اقامة جو السلم والتعاون في المنطقة .
 ولبلوغ هذا الهدف ينبغي لجميع دول المنطقة أن تتعهد بالعمل سوية للتغلب على
 الأزمة الاقتصادية والاجتماعية غير العادية التي تعصف بالمنطقة الآن .
 مع ذلك ، لن يستتب السلم في المنطقة ما لم تقم الدول ذات المصالح في المنطقة
 والواقعة خارجها بالكف عن عرقلة جهد السلم المنبثقة من الاقليم .
 ونعتمد أن السلم في أمريكا الوسطى يقتضي احترام سيادة جميع دول المنطقة
 وحققها غير القابل للتصرف في أن تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية
 وتطور علاقاتها الدولية وفقا لمصالح شعوبها دون أي تدخل من الخارج أو تخريب أو
 اكراه مباشر أو غير مباشر أو تهديد من أي نوع . وانطلاقا من هذه الروح ، مطلوب من
 جميع دول المنطقة أن تكف عن الاضطلاع بأية أعمال سياسية أو اقتصادية أو عسكرية من أي
 نوع ضد أية دولة من دول المنطقة وعن تأييدها أو التشجيع عليها . فالسلم والحلول
 السلمية بين البلدان يتطلبان التسليم باختلاف وتنوع الحياة السياسية والاقتصادية
 والعقائدية والاجتماعية والثقافية ، كما يتطلبان احترامها . ولا يمكن لأية دولة ، مهما
 بلغت من القوة ، أن تفرض الى ما لا نهاية ارادتها على الآخرين . ولا ينبغي لنا ،
 ونحن نحتفل بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، أن نستمع الى صيحات الحرب
 من هذا المنبر . دعونا ننشر من هنا كلمات التسامح والتفاهم والوفاق والتعاون .
 لقد عبرت شعوب المنطقة بكل لباقة عن السبب الجذري لأزمة أمريكا الوسطى . أن
 الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية لبلدان المنطقة الذي دفع بالملايين من أبناء
 شعوبها الى حضيض الفقر والحياة الهامشية ، وحرمان تلك الشعوب من حرية التعبير
 السياسي الديمقراطي هو التفسير الرئيسي للوضع الحرج في أمريكا الوسطى . وهذا
 هو في الحقيقة ، وفقا لصوت أبناء أمريكا الوسطى أنفسهم ، السبب الجذري لمشاكل
 أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى بصفة خاصة ، أو مصدر تلك المشاكل . ويتجلى هذا
 السبب الجذري في القهر والسيطرة والنهب على يد الشركات الأجنبية الضخمة ؛ وفي
 قسره من التنكيل والنقمع والاضطهاد على يد قوات الاستكشاف العسكرية ؛ وفي الكفاح

الذى تخوضه شعوب المنطقة في سبيل الحرية والسلم والعدالة ضد أسرار الدكتاتوريات التي تنصبها دول من خارج المنطقة وتبقيها في السلطة ؛ وفي نظرية " الساحة الخلفية" . ان الساحة الخلفية ليست ملكا لي الا اذا كنت أمتلكها فعلا وقانونا . وعندما اتخطاها وأعبرها الى الساحة الخلفية لجارى سأتهم بالتعدى على ممتلكات فيرى . وعند ما لا نميز بين ساحتنا الخلفية والحدود الدولية يتولد جو من انعدام القانون . ان وضع تلك الأزمة وحرب العدوان ضد نيكاراغوا في اطار الصراع بين الشرق والغرب يعني اعطاء ذلك البلد معمودية الموت لتبرير تذبيح سكانه الأبرياء . لقد قبل بلدى وبلدان أخرى في الجنوب الافريقي ذلك الطقس الشيطاني وها نحن الآن ندفع الثمن بدماثنا الغالية . لذلك يرفض وفدى هذا العرض المغالط لمعنى التاريخ . ان الوباء المستشرى في أمريكا الوسطى موجود هناك قبل ظهور " الشرق " في الأفق السياسي بزمان طويل .

وفيما يتعلق بنيكاراغوا يشاطر وفدى النتيجة التي خلص اليها كاتب من أمريكا اللاتينية قال ان نيكاراغوا لا تزال تبحث عن الأجوبة النهائية ، وانها بعيدة كل البعد عن أن تصبح تابعا لأى دولة .

السيد ترييانونفسكى (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : للسنة الثالثة على التوالي تبحث الجمعية العامة مسألة الحالة في أمريكا الوسطى . وبحث مجلس الأمن ثمانى مرات مسألة مماثلة ، وتطرق الى نفس الموضوع رئيس جمهورية نيكاراغوا ، دانييل أورتيغا سآفيدرا ، في بيانه أثناء الدورة الأربعين التذكارية للجمعية العامة ، حيث عبّر بكل اقناع عن القلق الشديد الذى يشعر به شعب ذلك البلد فيما يتعلق بالحالة التي تختلق حوله . وقبل أيام قلائل استمعنا باهتمام الى نائبة وزير خارجية نيكاراغوا ، نورا أستورفا .

ان الاهتمام فير المنقطع الذى توليه الأمم المتحدة للحالة في أمريكا الوسطى له ما يبرره كل التبرير . فسحب الحرب المنذرة بالعواصف تخيم فوق أمريكا الوسطى: حاملات الطائرات وغيرها من السفن الحربية تصول وتجول على مقربة من شواطئ بلدان المنطقة ؛ والمناورات التدريبية العسكرية تجرى دون انقطاع بمشاركة عشرات الآلاف من

القوات والطائرات الحربية وغير ذلك من العدد الحربية على أراضي البعض من تلك البلدان ؛ والتمرين يتم أيضا على شتى طرق فزو الدول المجاورة . ان استعراض القوة العسكرية المتواصل هذا يستهدف ممارسة الضغط على دول أمريكا الوسطى لاجبارها على الانصياع لما يملى عليها من الخارج .

ان السيف القاطع المرافق للاستعدادات العسكرية المتزايدة يستهدف صراحة نيكاراغوا التي أطاح شعبها قبل سنوات قلائل بنظام دكتاتوري وشرع في بناء حياة جديدة بمحض اختياره . ومنذئذ يعيش هذا البلد الصغير من بلدان أمريكا الوسطى في حالة حصار لا نهاية له . ويدافع عن نفسه ضد حرب حقيقية - وان كانت غير معلنة ؛ وكانت خسائر نيكاراغوا بسبب هذه الحرب ، بحسب ما ذكرته نورا أستورغا في بيانها قتل أكثر من ٣٠٠٠ شخص وجرح أكثر من ٤٠٠٠ شخص وتيم أكثر من ٧٥٠٠ طفل ، وتشرد ٢٤٠٠٠ نسمة من السكان المسالمن ، واختطاف ما يزيد على ٥٠٠٠ شخص .

ان عبارة " عمل عدواني " هي الطريقة الوحيدة لوصف زرع الألغام في مناطق شاسعة من البحار المتاخمة لنيكاراغوا ومياهاها الاقليمية وموانئها . وقد انفجرت تلك الألغام وألحقت الدمار بسفن تجارية يابانية وهولندية وبنمية وسوفياتية ، وعانى أشخاص أبرياء كل البراءة . وقد أدانت محكمة العدل الدولية في لاهاي الأعمال غير القانونية التي ترتكبها الولايات المتحدة وطالبت بالوقف الفوري لزرع الألغام في موانئ نيكاراغوا والأعمال الأخرى الهادفة الى فرض الحصار عليها . كما اعتبرت المحكمة الدولية من فير المقبول أيضا الانتقاص بأية طريقة من سيادة نيكاراغوا أو استقلالها السياسي عن طريق الأعمال العسكرية وشبه العسكرية ، علاوة على التهديدات باستخدام القوة .

وتبذل محاولات أيضا لخنق نيكاراغوا اقتصاديا . فالاعلان بفرض المقاطعة التجارية ضد نيكاراغوا وحرمانها من القروض عن طريق المؤسسات المالية الدولية ليسا سوى مثلين لأنواع الضغط الاقتصادي الذي يفرضه البعض لاجبار دولة لا تتروق لهم على الركوع . ويبلغ مجموع الأضرار التي لحقت بنيكاراغوا نتيجة لهذه الأعمال العدوانية أكثر من ١٥٠٠ مليون دولار .

من الواضح لنا جميعاً أن هذه السلسلة العريضة من الأعمال استخدمت لزعزعة النظامين السياسي والاجتماعي القائمين في نيكاراغوا والاطاحة بهما . كما أن نيكاراغوا أصبحت مهددة دائماً بالتدخل العسكري المباشر . ووافق الكونغرس الأمريكي بقرار خاص على استخدام القوات المسلحة الأمريكية ضد نيكاراغوا في نهاية الأمر في " ظروف استثنائية " مزعومة .

ولتبرير هذه الأعمال استمعنا الى بيانات تفيد أن نيكاراغوا تمثل " تهديداً استثنائياً لا مثيل له للسياسة الخارجية والأمن الوطني للولايات المتحدة " . ولكن أى نوع من التهديد يمكن أن يفرضه بلد صغير نام ، يبلغ عدد سكانه ثلاثة ملايين نسمة على أن أحدى الدولتين العظميين في العالم المدججة بأحدث الأسلحة ؟ من الواضح أن تلك الادعاءات لا أساس لها من الصحة . وتكمن الحقيقة في أمر آخر . وكما أظهرت التطورات في أمريكا الوسطى ، هناك رغبة واضحة في وقف عملية النمو ، وتعزيز الوعي الوطني الذى تمتلكه شعوب البلدان الكبيرة والصغيرة في نصف الكرة الغربي ، وهى الشعوب التى لا تريد أن تذعن لمركز الاستعمار الجديد الذى فرض عليها .

لقد ذكر وزير خارجية المكسيك السيد سيولفيدا أمور ، هنا في الجمعية العامة في ٢٥ أيلول / سبتمبر ما يلي :

" ان الأسباب الأعمق لهذه المجاهبات في أمريكا الوسطى مسائل داخلية وينبغي عزلها عن اطار المواجهة بين الشرق والغرب " . (A/40/PV.8 ،

ص ٢٩ - ٣٠)

يعترف دائماً جميع المراقبين المجردين عن الغرض بهذه الحقيقة . وأكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن هذا الموضوع على أن الظلم الاجتماعي الاقتصادي هو مصدر الأزمات في أمريكا الوسطى ، وتوصل الى نفس هذا التقييم عدد من ممثلي البلدان الأخرى ، بما في ذلك بلدان أمريكا اللاتينية ، الذين تكلموا قبل ذلك ، في دورات سابقة عقدتها الجمعية العامة .

من المؤكد أن عملية التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى تأخرت طويلاً فى أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى سببت انزعاجاً بين الذين يرغبون فى ابقاء تلك المنطقة

تحت السيطرة الكاملة للشركات عبر الوطنية ، التي نهبت من بلدان تلك المنطقة في ١٩٨٣ - ١٩٨٤ وحدها ، وفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، مبلغ ٥٨ بليون دولار .

لقد أكد ميخائيل فورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في المؤتمر الصحفي المعقود في جنيف بتاريخ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر على ما يلي :

" ان جذور التوترات والصراعات الاقليمية ، والحروب بين الدول في أجزاء مختلفة من العالم يمكن ارجاعها الى الظروف الاجتماعية الاقتصادية الماضية والراهنة في تلك البلدان والمناطق . والقول ان هذا العدد الكبير من المتناقضات نشأ بسبب التنافس بين الشرق والغرب قول فير صحيح ، بل انه قول خطير جدا " .

واسترعى السيد فورباتشوف انتباه رئيس الولايات المتحدة والوفد الأمريكي في محادثات جنيف الأخيرة الى هذا الأمر .

ونيكاراغوا لها أعداء أقوياء لا يريدون أن يتقدم شعب ذلك البلد على طريق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، ولكن لهذا البلد أيضا أصدقاء كثيرين فير مستعدين لتعريضه للاهانة . ومن بين هؤلاء الأصدقاء ، بلدان حركة عدم الانحياز التي تدرك أن سقوط نيكاراغوا سيجعل التهديد الذي تتعرض له البلدان النامية الأخرى أشد خطورة . ومن بين هؤلاء الأصدقاء أيضا الدول الاشتراكية التي تتعاطف مع أهداف الثورة الساندينية ، وعدد كبير من الأشخاص في البلدان الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة ، الذين يفكرون بطريقة سليمة ، والذين فهموا أنه لا يمكن اخماد رغبة الشعوب في الحرية وفي الحياة الأفضل عن طريق استخدام القوة . لقد أدانت بلدان حركة عدم الانحياز مرارا سياسة التهديد والاعتداء ، وأعمال العدوان والقسر الاقتصادي ، التي توجه ضد نيكاراغوا ، وقد أبدت الأمم المتحدة أيضا تأييدها لهذا البلد .

لقد أعاد مجلس الأمن مرة أخرى في قراره بتاريخ ١٠ أيار / مايو ١٩٨٥ ، تأكيد سيادة وحق نيكاراغوا وسائر الدول فير القابل للتصرف في أن تقرر بحرية نظمها

السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي أن تنمي علاقاتها الدولية حسب ما تقتضيه مصالح شعوبها دون أي تدخل خارجي أو تخريب أو قسر مباشر أو غير مباشر أو تهديدات من أي نوع . وأكدت الجمعية العامة في قراراتها بشأن هذا الموضوع على الحاجة الى التوصل الى تسوية سياسية للأزمة في أمريكا الوسطى وذلك بالوسائل السلمية كما أكدت أهمية تعزيز عملية التفاوض التي تقوم بها مجموعة كونتادورا المكونة من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، من أجل التوصل الى تسوية .

ان أهمية الجهود البناءة التي تبذلها تلك الدول ، والبيانات التي تعبر عن تضامن أمريكا اللاتينية تجلت بوضوح في تشكيل مجموعة دعم مجموعة كونتادورا التي شاركت فيها الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو . وقد تعاونت حكومة نيكاراغوا مع مجموعة كونتادورا في السعي الى تسوية سلمية لمشكلات أمريكا الوسطى ولتطبيع العلاقات بين بلدان تلك المنطقة . وقدمت مرارا اقتراحات ببناء لتلك التسوية واتخذت خطوات ، في حسن نية ، لتخفيف من حدة التوتر في المنطقة واقامة مناخ مناسب للاتفاق .

هناك تعبير آخر عن تلك السياسة المحبة للسلم ، ظهر في الرسالة التي وجهها الرئيس دانييل أورتيغا بتاريخ ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ الى رؤساء بلدان مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم . وتؤكد هذه الرسالة موقف نيكاراغوا بأنه :
" من الضروري لازالة مصادر التوتر والصراع وضع حد للوجود العسكري الأجنبي في المنطقة " .

ولبلوغ هذا الهدف ذكر الرئيس أورتيغا ما يلي :
" اننا نعتقد أنه من الضروري أن تنشأ في أمريكا الوسطى منطقة سلام خالية من أي وجود عسكري أجنبي وذلك وفقا لوثيقة الأهداف ووثيقة كونتادورا المنقحة المؤرخة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ " .

ومع ذلك يجب أن نلاحظ مع الأسف أن الولايات المتحدة لم تف بالتزاماتها باعتبارها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، من أجل التوصل الى تسوية للحالة في أمريكا الوسطى ، وعملت أيضا على تخريب الجهود البناءة التي تقوم بها مجموعة كونتادورا ، في نفس الوقت الذي أشادت فيه بتلك الجهود . وبصرف النظر عن قرار

مجلس الأمن الذي يدعو الى استئناف المفاوضات بين أمريكا ونيكاراغوا ، فان تلك المحادثات لم تستأنف بعد ، وبذلت محاولات غير مقبولة لتضعف قدرة نيكاراغوا على الصمود ضد الهجمات المسلحة التي تشن عليها من مختلف الجوانب وليفرض على شعب نيكاراغوا الطريق الذي يتبعه لحل مشاكله الداخلية . هذه السياسة لا بد أن يكون لها أثر سلبي على تطور المناخ الدولي كله .

ان ما تحتاج اليه بشدة قضية السلم والأمن الدليلين هو القضاء الفوري على التوتر الخطير المترکز في امريكا الوسطى . ومن الواضح ان التوصل الى تسوية سياسية سلمية في امريكا الوسطى لن يكون ممكنا الا على اساس العوامل التالية : المصالح الأمنية المشروعة لبلدان المنطقة ؛ وانهاء القواعد العسكرية الاجنبية في المنطقة ؛ وانسحاب القوات الاجنبية ؛ ووقف استخدام ارضاي بلد في المنطقة في اغراض التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر . ولتحقيق هذا الهدف من الجوهرى اظهار روح المسؤولية وضبط النفس والامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها أن تزيد من تفاقم الحالة .

ان الاتحاد السوفياتي ما برح يؤيد حل مشاكل امريكا الوسطى عن طريق دول المنطقة وبالوسائل السياسية ، بما في ذلك المفاوضات البناءة . ونعرب عن تأييدنا للجهود التي تبذلها دول اخرى من اجل تحقيق ذلك الهدف ، بما فيها دول امريكا اللاتينية ودول اوروبا الغربية .

ان الاتحاد السوفياتي يرفض بحزم المحاولات الرامية الى تحريف سياساته ، بطريقة أو أخرى ، لالقاء اللوم عليه عن الحالة السائدة في امريكا الوسطى . اننا نعارض بحزم تحويل تلك المنطقة الى ساحة للمواجهة بين الشرق والغرب . واننا لم نتسبب في تهديد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها ولا نعتزم القيام بذلك . فالاتحاد السوفياتي قد شدد مرارا وتكرارا على أن حل مشاكل امريكا الوسطى ينبغي أن يتم عن طريق المفاوضات التي تأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لبلدان المنطقة وتحتترم احتراماً كاملاً سيادة تلك البلدان . ومن الاهمية بمكان ان تستأنف مجموعة كونتادورا جهودها الرامية الى تحقيق ذلك الهدف .

وكما ذكر الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، السيد غورباتشوف :

" في ظل الحالة الراهنة ، يعتبر التضامن الدولي الواسع مع نيكاراغوا جزءاً لا يتجزأ من النضال الكامل من اجل السلم ومن اجل حق

جميع الشعوب في الحرية والاستقلال " .

A/40/PV.91

ويرى الوفد السوفياتي انه من المهم بشكل خاص الآن أن تؤيد الجمعية العامة الجهود الرامية الى تخفيض حدة التوتر وتحقيق تسوية سلمية في امريكا الوسطى دون اى تدخل خارجي ، لضمان استقلال وسيادة دول المنطقة .

السيد جودى (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان تطوّر الحالة في امريكا الوسطى قد اصبح مصدر قلق شديد ومستمر للمجتمع الدولي . وهناك صراع في تلك المنطقة مستمر ويتدهور بسرعة ويهدد في أى لحظة بالتفجر الى حريق تترتب عليه آثار لا يمكن التحكم بها .

وتكمن جذور ذلك الصراع في استمرار الاجحاف الاقتصادية والاجتماعي الذي ما برح يتزايد . وقد كان شيئاً طبيعياً أن تطورت شعوب تلك المنطقة تقليداً من المقاومة والمعارضة وقد ادى الاجحاف الى النضال المكثف من أجل استعادة الكرامة الانسانية ، وتحقيق التطلعات المشروعة الى العدالة والنهوض بالمشاركة الحرة والحقيقية في تطوير مستقبل يتم تقريره بسيادة كاملة . وهكذا ، كما هو مسلم به بوجه العموم ، ان السبب الرئيسي للصراع متأصل في الاجحاف والقمع المفروض على شعوب المنطقة . وبصورة مماثلة ، ان المحاولات المستمرة الرامية الى وضع مشكلة امريكا الوسطى في منطقة المواجهة بين الشرق والغرب لا يمكن أن تؤدي الا الى زيادة النفوذ الخارجي الذي يزيد من حدة الصراع ، وهو السبب الرئيسي في الازمة ، وبالتالي لا يمكن له الا ان يزيد من صعوبة التوصل الى حل .

ان أربعة بلدان ، وهي بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، انطلقا من اقتناعها بتلك الحقيقة ورغبة منها في الحيلولة دون وقوع محرقة قد تهدد الاستقرار الاقليمي ، قد هبت الى القيام بعمل جري للعودة الى الحوار لتحقيق السلم الدائم . وان مثابرة وتصميم مجموعة كونتادورا في جهودها من أجل السلم لا تستحق فقط تقديرنا ، بل علاوة على ذلك تأييدنا الكامل للنجاح المبكر في مساعيها .

ان جهود مجموعة كونتادورا تحظى بتأييد المجتمع الدولي بأسره : الاتحاد الاوروبي وبلدان حركة عدم الانحياز والجمعية العامة ومجلس الامن . وفي الآونة الاخيرة

فقد دعم أعمالها فريق ليما للدعم المؤلف من الأرجنتين والبرازيل وبيرو وأوروغواي مما يشير الى وجود توافق عريض في الآراء بين بلدان أمريكا اللاتينية بشأن السلم في أمريكا الوسطى .

ان مجموعة كونتاد ورا بتفانيها وعملها الدؤوب قد برزت على الساحة الدولية بوصفها الاطار الوحيد الذي يوفر بديلا للمواجهة يمكن الركون اليه . انه بديل قائم على احياء عملية توافق الآراء السلمي من اجل التعاون والوثام في أمريكا الوسطى وعلى أساس قيم الحرية والاستقلال والكرامة الانسانية . وهي نفس القيم التي تهتدى بها الجزائر في عملها ومواقفها . وبسبب هذه القيم بالذات فان بلدي يقف وقفه تضامن مع شعوب أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في نضالها لتقرير مصيرها في سلم واستقلال . لقد كان واضحا منذ البداية ان مبادرة كونتاد ورا قد اتخذت في ظروف دولية غير مؤاتية بشكل خاص . لذلك فقد كان التصميم المثالي لازما للقيام باعمال تتعارض مع الاتجاه العام نحو المواجهة .

والآن وعند ما نشهد الدولتين العظميين الرئيسيتين في العالم تستأنفان الحوار فان مبادرة كونتاد ورا تعتبر قيمة وهامة . وبينما نعتبر العودة الى الحوار والتفاوض بين الدولتين العظميين الرئيسيتين أمرا لا غنى عنه من أجل تحسين العلاقات الدولية ، يجب علينا ألا ننسى أنه من الضرورة التوصل الى تسوية عادلة ونهائية للصراعات الاقليمية ، تسوية تقوم على احترام حقوق جميع الشعوب والدول المعنية . وفي الحقيقة ان هذا يؤكد الحاجة هذه التسويات من أجل ارساء السلم والامن الدوليين اللذين تتقاسمهما جميع الدول بصورة ماثلة .

لذلك فان الاطر الاقليمية تلعب دورا حيويا وهاما للغاية في تسوية هذه الصراعات . وهذا هو الدافع للتأييد المتجدد الذي يجب أن تحصل عليه مجموعة كونتاد ورا في جميع جهودها وفي كل مرحلة من مراحل العملية التي تستهدف القيام بها . وهذا ينطبق بوجه الخصوص على اقوى الدول ، ولا سيما دولة واحدة يمكن لتأييدها الفعال والمخلص ان يعزز العودة السريعة الى السلم .

وفي صميم الازمة في امريكا الوسطى هناك بلد واحد غير منحاز ، الا وهو نيكاراغوا ، تتعرض سلامته الاقليمية وسيادته الوطنية للتهديد باستمرار . وقد اضطر شعب نيكاراغوا البطل ، فورا عقب انتصاره على ابشع واعى الدكتاتوريات في تاريخ المنطقة ، الى تحويل جهوده عن عملية بناء البلد الضرورية وتكريس طاقاته ومصادره الضئيلة للذود عن سيادته وحماية استقلاله الوطني .

الا ان نيكاراغوا - وهي تواجه تصعيد التوتر الذي لا يزال يعدّ احد مظاهر الحالة في المنطقة ، وقد تأكدت من تضامن حركة عدم الانحياز - تبدى باستمرار استعدادها للاسهام في تحسين العلاقات بين بلدان امريكا الوسطى ، كما اتضح من رغبتها الفورية في التوقيع على وثيقة كونتادورا بتاريخ ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ . واليوم لا يزال ذلك البلد مستعدا للحوار والمفاوضات بغية الاسراع بتعزيز عملية السلم في المنطقة .

ان العودة الى السلم في امريكا الوسطى يمكن بدورها بسرعة كبيرة اذا ماتعهدت اطراف الصراع باحترام مجموعة من الشروط حددها المجتمع الدولي بالاجماع . وتتضمن هذه الشروط احترام سيادة نيكاراغوا وحقوقها غير القابلة للتصرف وحق الشعوب الاخرى في المنطقة في تحديد انظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بسيادة كاملة ودون تدخل او تهديدات خارجية ، وعدم اللجوء الى الاعمال او الضغوط العسكرية او السياسية او الاقتصادية التي من شأنها ان تزيد من تدهور الحالة . هناك شرط اخر هو استئناف محادثات " مانزانيلو " بين نيكاراغوا والولايات المتحدة ، وهي المحادثات الرامية الى تطبيع العلاقات واطلاق الوفاق الاقليمي .

هذه الخطوات من شأنها ان تعزز العودة الى السلم ، وقد رسمها مجلس الامن في قراره ٥٦٢ (١٩٨٥) . ولا يزال اطار تنفيذها قائما ، وقد ثبتت مصداقيته وفعاليتها . واشير هنا الى مجموعة كونتادورا ، التي ينبغي ان تشجع بتأييد حاسم ، وبخاصة في الوقت الراهن ، حيث توجد رغبة في وضع الارادة المعلنة لكل طرف من اجل السلام موضع الاختبار الحقيقي .

هذه هي الطريقة الوحيدة لتجنب التهديد الذي تفرضه نزاعات عديدة ولارساء اساس دائمة في اخر الامر للسلم والتعاون الاقليميين ، اللذين لا يعدان في صالح الشعوب المعنية فحسب وانما يتعشيان ايضا مع تطلعاتها القائمة على تراثها التاريخي المشترك ، الذي يعطيها بالضرورة مستقبلا مشتركا .

السيد تفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة اخرى ، تعرض الحالة في امريكا الوسطى على المنظمة الدولية . وخلال المناقشة العامة وصف اكثر من مائة وفد تلك الحالة بانها تمثل تهديدا حقيقيا لسلم وامن المنطقة ، وسلم وامن العالم . واعربت حركة عدم الانحياز اكثر من مرة عن قلقها البالغ بشأن الحالة في المنطقة ، وقام مكتبها التنسيقي في اجتماعه في لواندا في الربيع الماضي بتحليل شامل للنزاع ، واطلع عن تضامنه مع المبادرات البناءة الرامية الى التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة .

ولا تزال الامم المتحدة تناقش بالفعل الحالة في امريكا الوسطى منذ ثلاث سنوات ، وموقفها واضح وثابت بشكل كاف . واصدرت الجمعية العامة - اعرابا منها عن القلق بشأن تدهور الحالة في ذلك الجزء من العالم - القرار ٣٨ / ١٠ ، الذى ادان اعمال العدو وان التي ترتكب ضد بلدان المنطقة ، وحث الدول المعنية على الامتناع عن الاعمال العدائية . واكد القرار حق كل شعب غير القابل للتصرف في تقرير مستقبله . واعيد تأكيد هذا الحق ايضا في القرارين ٥٣٠ (١٩٨٣) و ٥٦٢ (١٩٨٥) الصادرين عن مجلس الامن الذى يقوم بالنظر في الاعتداء على امن واستقلال نيكاراغوا .

ولسوء الحظ ، ينبغى القول انه رغم الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ، لا يزال التوتر متناميا في المنطقة ، وقد وصل بالفعل الى مستوى حرج . وسبب التوتر ليس سرا ، انه الاصطدام بين التطلعات المشروعة لشعوب امريكا الوسطى الى الاستقلال الوطني والتنمية والسلم والتقدم من ناحية ، ورد الفعل الامبريالي من ناحية اخرى . وحتى تدافع الامبريالية عن مصالحها الاستراتيجية ، فانها تصعد اعمال العدو وتقاطع جميع المقترحات الخاصة بالتوصل الى حل سلمي قادر على حل الازمة في المنطقة .

يعد التدخل العسكرى ضد غرينادا يوم ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ مثالا واضحا في هذا الشأن ، اذا ما اخذنا في الاعتبار ان العملية ضد ذلك البلد الصغير كانت لها اهداف كثيرة بعيدة المدى . ومن السهل فهم معنى النداء المباشر باستخدام تجربة غرينادا في التعامل مع اية بلدان اخرى في ذلك الجزء من القارة .

ان نيكاراغوا الان هي الهدفا الرئيسي لضغط وحشي واعمال تخريب تتركب في امريكا الوسطى . وفي سما نيكاراغوا تتجمع سحب غزو مسلح شريفة . لقد زادت التطورات الاخيرة المخاوف في تلك المنطقة . ونحن نشهد ضغطا سياسيا واقتصاديا وعسكريا يمارس على ذلك البلد . وسوف يحصل مرتزقة وكالة المخابرات المركزية الامريكية العاملون في اراضي ذلك البلد وحده على حوالي ٣٠ مليوناً من الدولارات في شكل مساعدة انسانية مزعومة . لقد لقي آلاف من ابنا نيكاراغوا الابرياء ، بما في ذلك ٣٣٥٠ شابا وطفلا ، مصرعهم على ايدي اولئك المرتزقة . ان العملاء المأجورين من جانب الامبريالية ينشرون الموت والدمار ، ويقضون على ثمار عمل الشعب ، مثلما يفعلون في اي مكان اخر . وهذه الجمهورية الشابة ، في ظل حظر التجارة والجزايات الاقتصادية الاخرى التي تفرضها جارتها الشطلية القوية ، سوف ترتفع خسائرها الى حوالي ٥١٠ من بلايين الدولارات .

ومن الاهمية بمكان ان نذكر ان حوار مانزانيو قد توقف من جانب واحد . وقد اشترط الطرف المسؤول عن ذلك ، لاستئناف المفاوضات ، تسليم السلطات الشرعية في ماناغوا الى عصابات سموزا . وهناك مثال اخر على التدخل الوحشي في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا هو المطلب الغريب الذي طرح اثناء المناقشة في الجمعية العامة بمناسبة الذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة ، وهو ان يكون النظام الاجتماعي والسياسي لنيكاراغوا محل مساومة دولية .

هناك دولة عزيزة ذات سيادة في امريكا الوسطى تتعرض لاعمال عدائية مستمرة . فحملة التهديدات والاثارة التي تعارض ضد كوبا لا تزال مستمرة وتزداد قوة . وتؤكد جمهورية بلغاريا الشعبية من جديد تأييدها الحار والحاسم لشعبي كوبا ونيكاراغوا البطلين في كفاهما من اجل بناء مجتمعين من اختيارهما .

ان حالة التوتر التي انشئت حول نيكاراغوا وكوبا تعد احد جوانب الصراع في امريكا الوسطى . والحروب الاهلية التي تشعل في المنطقة ترمي الى الحفاظ على سلطة التجار وملاك الاراضي الكبار والحكم الاستبدادي . وتلك المنطقة هي المسرح الذي تنفذ فيه تكتيكات الهدنة الشهيرة التي فشلت في عصر فييت نام ، وهي مسرح لعمل عصابات الموت وهدفا الغارات الجوية المستمرة .

وما برحت النظم التي يقال أنها تقوم حالياً "بعملية تهدئة" ، تعكف على العمل مع ذوى القبعات الخضراء للقيام بأعمال العنف الجماعي ضد المدنيين . وفي ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، نشرت صحيفة " كريستيان ساينس مونيتور " نبأ وقوع حادث اغتيال سياسي جديد في المنطقة لتغطية الجرائم التي يرتكبها المرتزقة والامبرياليون المناهضون للثورة . وفي نفس عدد تلك الصحيفة ، قرأنا أيضاً أن الادارة الحالية تستخدم اراضي البلدان المجاورة في اقامة قواعد عسكرية وشن الغارات داخل نيكاراغوا . ان تركيز وحدات الكوماندوز الاجنبية ، وتواتر المناورات العسكرية المشتركة في المنطقة ، وكذلك وجود دوريات الحراسة حول الوحدات البحرية التابعة لدولة عظمى معينة ، تشير كلها الى ان الاعداد يجرى للقيام بتدخل مسلح . وفي ظل خلفية كهذه ، فلا شك ان هذه الأمور هي السبب في زيادة وحدة التوتر وعدم الاستقرار في ذلك الجزء من نصف الكرة الغربي . وهناك نوعان من المشاكل في أمريكا الوسطى يتعين اعتبارهما منشأ الحالة الحرجة التي ظهرت هناك . أولاً ، الظروف التاريخية والاجتماعية ، والتخلف الاقتصادي للمنطقة الناتج عن الاستغلال الذي لا يرحم من جانب الاحتكارات الأجنبية وشركائها المحليين . ولكن السبب الحقيقي في هذا التوتر هو المحاولات التي ترمي الى مساندة الديكتاتوريات المتداعية ودعم امتيازاتها من خلال فرض حلول خارجية للمشاكل الداخلية ، حلول تتماشى مع مصالح دوائر سياسية معروفة تماماً ، وتعود بالفائدة على الشركات عبر الوطنية .

وفد أعرب المجتمع الدولي عن اقتناعه بأنه يتعين حل مشاكل أمريكا الوسطى من خلال الوسائل السياسية بمنأى عن أي تدخل خارجي بجميع أشكاله ، ودون أي تهديد أو ابتزاز ، بما يتفق تماماً مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وقبل كل شيء ، ينبغي أن يكون هناك احترام للسيادة والسلامة الإقليمية والحق في تقرير المصير والامتناع عن استخدام القوة واحترام مبدأ المساواة في تسوية المنازعات .

وانطلاقاً من ذلك الموقف ، يؤيد بلدى جهود مجموعة كونتادورا والبلدان الأخرى الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية للنزاع في أمريكا الوسطى . ويتعين علينا أن نؤكد أنه بالرغم من تعدد العقبات ، فان هذه المجموعة ، الاداة الوحيدة للتوصل الى تسوية متعددة الأطراف لتلك المشاكل ، أثبتت قدرتها على ارساء الأساس الهام للتسوية السياسية لهذه الحالة الحرجة . واذ يقترب الوقت لاتخاذ قرارات محددة ، تعرضت المجموعة لضغوط متزايدة من جانب القوى التي تعمل على عرقلة عملية السلم . ولكن ، ما زال الأمل يراودنا في أن تحذو الأطراف الأخرى المعنية حذو نيكاراغوا وتبدي المرونة وحسن النوايا في المجالات التي تتطلب توافق الآراء .

وأود أن أؤكد أن بلغاريا ترحب بالاقتراحات السلمية البناءة التي قدمتها حكومة نيكاراغوا من أجل ازالة التوتر في ذلك الجزء من العالم ، وان بلغاريا تقدر هذه الاقتراحات . كما ان الفكرة التي طرحتها تلك الحكومة لتحويل أمريكا الوسطى الى منطقة سلم بلا جيوس أجنبية أو مناورات عسكرية أو قواعد أجنبية ، تنطوي على طائفة واسعة من الاحتمالات لتحقيق التظبيع . وبالمثل ، فان حكومة نيكاراغوا على استعداد لتخفيض قواتها وتسليحها اذا اتخذت الولايات المتحدة تدابير محددة لوضع حد للحرب غير المعلنة التي تشنها على نيكاراغوا ، واذ امتنعت في المستقبل عن هذه الأعمال العدوانية . ان هذا الاجراء الذي تبخته حكومة نيكاراغوا في الوقت الحالي ، لا يمكن التوصل اليه الا في سياق توازن معقول للقوى في تلك المنطقة ، توازن من شأنه ألا يهدد أمن نيكاراغوا أو يسلب شعبيها حقه المقدس في الدفاع عن بلده .

وختاماً ، أود أن أؤكد من جديد دعم وفد بلدى الكامل للمناشدة الاجماعية التي أصدرها المجتمع الدولي ، الواردة في فرار مجلس الأمن الأخير بشأن المشكلة : " يعيد تأكيد سيادة وحق نيكاراغوا وسائر الدول غير القابل للتصرف في

أن تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي أن تنمي علاقاتها الدولية حسب ما تقتضيه مصالح شعوبها بدون أي تدخل خارجي أو تخريب أو فسر مباشر أو غير مباشر أو تهديدات من أي نوع " (قرار مجلس الامن ٦٢٥

ويأمل وفد بلدى ألا تكون الفرصة قد فاتت للتوصل الى حلول عادلة تحقق المصالح المشروعة لشعوب المنطقة ، وتخدم قضية السلم والأمن الدوليين . وسوف نبذل فصارى جهدنا لتحقيق ذلك الهدف .

السيد نافا كارييو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان فنزويلا ، بصفتها عضوا في مجموعة كونتادورا ، تلتزم التزاما قاطعا بعملية التفاوض التي ترمي الى اعادة التفاهم والتعايش السلمي في امريكا الوسطى ، والتي من شأنها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالمؤسسات الديمقراطية ، وبالحرية وحقوق الانسان . ان هذا النهج الواسع النطاق يبرهن على أن هذه ليست بالمهمة السهلة ولكنها مهمة حظيت بالتأييد الاقليمي المشترك وبالعامل الدولي المشترك ، مما يؤدي الى زيادة فرص التوصل الى تسوية سريعة زيادة كبيرة . وهذا بدوره يمثل اسهاما قيما في المدى الأوسع للعلاقات بصفة عامة . ومن تلك العلاقات الدولية ذاتها تنبثق أعمال تؤثر تأثيرا مناوئا ، ادتقيد مجال عمل مجموعة الكونتادورا ، ويمكن أن تعيق قدرة بلدان أمريكا الوسطى تماما على اتخاذ قرارات واجراءات .

وفد أدى تأييد المجتمع الدولي الى ايجاد وسائل عمل مثل انشاء مجموعة المؤازرة التي شكلت مؤخرا من الأرجنتين وانبرازيل وبيرو وأوررغواي ، وما حدث هذا العام من دعم العلاقة القائمة بين أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي ومجموعة كونتادورا واعطاء الصفة المؤسسية للحوار بين أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق ببعض القضايا السياسية هذا العام ، بمناسبة المؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد في تشرين الثاني / نوفمبر الجاري في لكسمبرج . وهذه جميعها مظاهر تعبر عن التشجيع لمبادرات سلمية ، تستبعد عنصر المجابهة ولا تركز الا على الحوار في السعي في التوصل الى تفاهم معقول من شأنه أن يمكننا من تحقيق التنمية واحلال السلم .

وهذا التشجيع ضروري للحفاظ على قوة دفع المفاوضات التي تجرى بشأن الحالة في أمريكا الوسطى ، في اطار عمل مجموعة كونتادورا . فهو يوضح الصريق الى افانمة

أنماط محددة جديدة من السلوك الوطني والدولي ؛ إلا ان جهودنا تعترضها العقبات التي ترمي الى عرقلة ما أنجزناه على أقل تقدير حتى يحين الوقت للقيام بمحاولة تجميده الى الأبد . ان ذلك يشبه رحلة صيد دولية تحاول فيها سمكة السلم أن تهرب من شبكة السياسات ذات الاستقطاب الثنائي . وبضبيعة الحال ، ليست أمريكا الوسطى وحدها التي تتعرض لخطر هذا التنافس وتهديد تصارع القوى .

ويجربى احاطة الجمعية العامة علما أولا بأول بالتطورات والنتائج التي يتم التوصل اليها في المفاوضات التي تتابعها حكومات أمريكا الوسطى أو الحكومات المسؤولة مباشرة عن نجاحها ، وذلك في اطار عمل مجموعة كونتادورا .

وفي ١٣ أيلول / سبتمبر ، قدم وزراء الخارجية في مجموعة كونتادورا الى وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى المشروع النهائي لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . وهذا المشروع يتضمن الالتزامات المترابطة والمتوازنة قدر الامكان ، التي ترمي الى ارساء التعايش القائم على الثقة السياسية وحسن النوايا والقانون .

لقد كسب ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر المهلة الأخيرة لاجراء مناقشات فيما بين وزراء الخارجية الخمسة في بلدان أمريكا الوسطى ووزراء الخارجية الأربعة في بلدان مجموعة كونتادورا ، فنزويلا وكولومبيا والمكسيك وبنما ، بشأن الالتزامات الخاصة بتحديد الأسلحة وخفضها ، والمناورات العسكرية ، وآليات التنفيذ والمتابعة المتصلة بالمواضيع الأمنية والسياسية .

وقد تمّ بذلك جزء هام من العملية المعيارية الطويلة الرامية الى تحقيق تفاهم سياسي عسير لم يتم تحقيقه بعد . أما الهدف الأساسي لهذه الجهود فهو وضع خطة واقعية ومحدّدة تتناول الانفراج في العلاقات الاقليمية وتعزيز الثقة والمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

واثناء المفاوضات التي جرت مؤخرا في بنما وبالتحديد بين ١٩ و ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدّمت مجموعة كونتادورا الى مفوضي أمريكا الوسطى مقترحات جديدة للتقريب بين مختلف المواقف . وقد أمكن التقدم بحلول ممكنة تتصل بآلية تنفيذ الالتزامات السياسية ومتابعتها في مجالات الأمن والاقتصاد والتنمية الاجتماعية . كما تمّ تقديم حلول لكي تدرج في الاحكام الختامية للوثيقة . ومن ضمنها انشاء جهاز لتسوية النزاعات ، وتحسين آليات التنفيذ والمتابعة التي يمكن للاطراف قبولها عندما يبدأ سريان الوثيقة . وفي الاجتماع الأخير ذاته الذي عقده المفوضون في بنما ، تقدمت مجموعة كونتادورا بأفكار جديدة من أجل التفاوض بشأن المناورات العسكرية وتحديد الأسلحة وخفضها .

وبالاضافة الى التعقيد الذي تتصف به موضوعات التسلح ، ثمة مواقف تشكيفية عززتها عوامل خارجية ، وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة تتصل بالتفاهم الممكن تحقيقه والاتساق في المواقف خاصة في هذه المرحلة الحساسة من المفاوضات .

لقد أوضح مفوضو مجموعة كونتاد ورا لمفوضي أمريكا الوسطى أنه من أجل مواصلة العملية والتوصل الى حلول تفاوضية ، لا بد من اتخاذ قرار سياسي للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة . ولكن يصح القول أيضا أن النجاح لا يعتمد فقط على الأمريكيين في أمريكا الوسطى ولا يعتمد فقط على مهارات المتفاوضين أو الارادة التوفيقية للحكومات ، بل ينبغي ايجاد الظروف التي توجد تسوية تفاوضية للأزمة .

ان الوفاق الاقليمي وتعزيز الثقة بين بلدان المنطقة ، فضلا عن المشاركة الحقيقية من جانب مجموعة كونتاد ورا ترتبط بمواقف البلدان التي لها مصالح وصلات في المنطقة . وهذا أمر أساسي من أجل تهيئة مناخ من شأنه أن يؤدي الى تبديد الشكوك والريبة القائمة ، التي تهدد النظام القانوني والسياسي الهش في المنطقة .

وفقط الحوار السياسي الذي يقوم على التشجيع والدعم من الأعضاء في مجموعة كونتاد ورا ، وعلى التعاون مع غيرهم الذين يمدون يد العون يمكّن بلدان أمريكا الوسطى من ايجاد السبل والوسائل الكفيلة بوضع حد للعنف وعدم الاستقرار في المنطقة ، وبدء المسيرة نحو التنمية الاقتصادية ، وتطوير المؤسسات الدستورية ودعمها ، واحترام حقوق الانسان .

ان هذا الحوار السياسي يمكن بل ويجب أن يسمح بايجاد تسوية سلمية للنزاعات تركز على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومنظمتنا الاقليمية وهي المبادئ التي تمّ الاعراب عنها في وثيقة الأهداف التي اعتمدها بلدان أمريكا الوسطى ، وفي الالتزامات التي تتولاها بموجب الوثيقة بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . ولكن هذا الصك يعني من خلال ما يوحى اليه الشيء الكثير . انه تعبير عن مبادرة حقيقية اقليمية من جانب أمريكا اللاتينية ، وهو لا يمتّ الى القوى الغربية التي لا تستطيع حل هذه المشاكل بأية صلة . ان التكافل ينبغي ألا يعني المواجهة غير الضرورية للمصالح ، ولا العقبة التي تعترض تحقيق التعايش السلمي والتفاهم المعقول والسلم والتنمية . لقد أوشكت عملية كونتاد ورا على النجاح في مناسبات كثيرة ، واصطدمت بعض الاحيان

محاولتها الرامية الى التغلب على أزمة أمريكا الوسطى من خلال صيغ وضعتها أمريكا اللاتينية بعد م التفهم من جانب عناصر خارج المنطقة وبدخلها . وفي اطار التحليل الموضوعي والايجابي للحالة في أمريكا الوسطى ، وبالتحديد مبادرة السلم التي تقوم بها مجموعة كونتاد ورا ، نعتقد أن الجمعية العامة كانت على حق في ان تترتب حتى يجرى تقديم مشروع قرار لا يميز بين مصالح بلدان أمريكا الوسطى ، بل يبدى ، وفقا لرغبة الجمعية العامة ، توازنا في عملية التفاوض داخل مجموعة كونتاد ورا ويعززها . بالاضافة الى ذلك ، ينبغي لمشروع القرار أن يعيد السلم والتعايش السلمي الى منطقة أمريكا الوسطى .

اننا ندرك تمام الادراك حقيقة الموقف ، ونعرف أننا لم نتوصل حتى الآن الى حل سلمي للمشاكل ، رغم الجهود الكبيرة المتضافرة التي بذلتها بلدان أمريكا الوسطى ومجموعة كونتاد ورا . ولكن عدم النجاح لا يرجع الى انعدام الارادة أو التصميم على ايجاد اطار سلمي يحظى بالاحترام ويكون أساسا للتعايش السلمي . ونعلم أيضا أن هذا التأخير لا يقتصر على عملية المفاوضات .

وتعبيرا عن الاعتقاد ذاته قال رئيس دولة فنزويلا :

" نأمل أن يصدق اعتقادنا بأن تكون جميع البلدان المتأثرة بهذا الوضع بصورة مباشرة راغبة في السلم ، وبأنه لا يوجد أي قطاع في المنطقة ينزع الى اطالة المضاربة على الحرب والاتجار بها تواطؤا مع المصالح الأجنبية " .

(A/40/PV.14 ، ص ١٦)

وأضاف الرئيس لوسنشي قائلا :

" اننا نحن الفنزويليين لن ندخر جهدا في سبيل هذه الغاية لأننا مقتنعون بضرورة اللجوء الى الحوار لمقاومة أولئك الذين يحاولون تشجيع الحرب والمواجهة " . (المرجع نفسه ، ص ١٧)

السيد اردينشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان البند المعني بالحالة في أمريكا الوسطى الذي تجرى مناقشته الآن ينظر للسنة الثالثة على التوالي في الجمعية العامة بناءً على مبادرة من نيكاراغوا . وأهمية هذه المسألة لم تتناقص منذ أن طرحت هذه المسألة لأول مرة على الجمعية العامة للأمم المتحدة . وعلى العكس من ذلك فان مجرى الأحداث في المنطقة في الآونة الأخيرة يجعل من الملح بشكل متزايد أن يولي المجتمع الدولي اهتمامه الكامل للطابع الخطير الذي تتسم به الحالة في ذلك الجزء من العالم . وقد قامت نائبة وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا السيدة نورا استورغا بتوضيح الخطورة الكاملة التي تنطوي عليها الحالة توضيحاً مقنعاً جداً في بيانها أمام هذه الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي .

وكما هو معروف ، تم بحث الحالة في أمريكا الوسطى بشكل متكرر في مجلس الأمن أيضا ، وكانت آخر مرة في أوائل شهر أيار/مايو عندما اجتمع المجلس لبحث الوضع الناجم عن الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على نيكاراغوا . ثم اتخذ مجلس الأمن القرار ٥٦٢ (١٩٨٥) ، الذي ، في جملة أمور ،

" ١ - يعيد تأكيد سيادة وحق نيكاراغوا وسائر الدول غير القابل للتصرف في أن تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي أن تنمي علاقاتها الدولية حسب ما تقتضيه مصالح شعوبها بدون أي تدخل خارجي أو تخريب أو قسر مباشر أو غير مباشر أو تهديدات من أي نوع ؛

" ٢ - يعيد مرة أخرى تأكيد تأييده الذي لا يتزعزع لمجموعة كونتادورا ؛

" ٣ - يطلب الى جميع الدول الامتناع عن اتخاذ أو تأييد أو تشجيع أية تدابير سياسية أو اقتصادية أو عسكرية من أي نوع ضد أية دولة من دول المنطقة ما قد يعرقل تحقيق أهداف السلم التي تسعى اليها مجموعة كونتادورا ؛

" ٤ - يطلب الى حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا استئناف الحوار الذي كانتا تجريانه في منسانيليو (الكسيك) . . . "

كذلك فان حركة دول عدم الانحياز ، في اعلانها الختامي المعتمد في المؤتمر الوزاري ، الذي عقد في لواندا بأنغولا ، اوضحت أن الحالة ازدادت تدهورا نتيجة للسياسات الامبريالية القائمة على التدخل بكل أشكاله ، وهي السياسات التي ، بالاضافة الى ظروف الفقر والقمع التي ظلت المنطقة تعاني منها تاريخيا ، تمثل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد ، لاحظ المؤتمر أن خطر التدخل الأمريكي المباشر في نيكاراغوا وكوبا وبلدان أخرى في المنطقة قد ازداد بشكل مزعج .

وتثبت الحقائق بما لا يقبل الدحض أن المصدر الرئيسي للزيادة المستمرة للتوترات في أمريكا الوسطى هو سياسة الولايات المتحدة القائمة على التدخل السافر في شؤون دول ذات سيادة ، وما تمارسه من ضغوط عسكرية واقتصادية وغيرها على تلك الدول . وليس سرا أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة الساندينية في نيكاراغوا ببذل كل المحاولات من أجل زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا الشرعية والاطاحة بها . وتقوم واشنطن بزيادة تكثيف ما تقدمه من تمويل وتدريب وتجهيز بأحدث وسائل التخريب التي تصابها سوموزا التي تقوم بشن هجمات مناهضة للثورة وباخضاع شعب ذلك البلد المحسوب للسلم الى الارهاب والعنف .

ولقد وافقت ادارة ريفان مؤخرا على اعتماد جديد مقداره ٢٧ مليون دولار للأنشطة الارهابية التي تقوم بها جماعات الثورة المضادة . كما فرضت حظرا تجاريا واقتصاديا على نيكاراغوا .

وبالاستناد الى ما تقوله الصحافة الأمريكية ، فان هذه التدابير وغيرها من الخطوات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة انما تمثل بداية مخطط عدواني أوسع نطاقا ضد ذلك البلد . ويستدل هذا من الحملة التي تشنها الادارة الأمريكية في كونغرس الولايات المتحدة من أجل الحصول على موافقته على تقديم معونة عسكرية صريحة للمرتزقة الذين يشنون هجمات ويقومون بأنشطة تخريبية ضد نيكاراغوا من أراضي البلدان المجاورة . ويكفي أن أذكر هنا بالبيان الذي أدلى به ساعد وزير الدفاع الأمريكي فريد سي آيكل

وقال فيه : " اذا لم تحصل القوى الديمقراطية على المعونة الآن ، فان الحكومة الأمريكية قد تضطر في المستقبل الى استخدام القوة بشكل مباشر " .

وظلّت الولايات المتحدة الأمريكية صراحة فيما يسمى بخطتها للسلم في أمريكا الوسطى ، وهي الخطة التي طرحت في بداية هذا العام ، من الحكومة السندينية أن تدخل في " حوار " مع مرتزقة الثورة المضادة وأن تجرى " انتخابات جديدة " في ذلك البلد . ويقصد من هذا العمل المتمثل في املاء الارادة بشكل صارخ أن يكون في نفس الوقت مبررا لتخريب واشنطنون لجهود السلم الرامية الى تسوية مشكلة أمريكا الوسطى ولعرقلتها المباحثات مع حكومة نيكاراغوا في مانزانيلو .

وهنا تكمن في رأينا الأسباب الحقيقية للحالة المتأزمة الراهنة في أمريكا الوسطى . لذلك ، لا يمكننا أن نوافق مع الذين يحاولون بقصد أو بغير قصد وضع هذه الأزمة في سياق المجابهة بين الشرق والغرب .

وتمتدّد حكومة جمهورية منغوليا الشعبية اعتقادا راسخا بأن مشاكل هذه المنطقة يمكن ويجب حلها من خلال الوسائل السياسية على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف . وذلك على وجه الدقة هو الهدف الذي تتوخاه حكومة نيكاراغوا و جهود مجموعة كونتادورا التي انضمت اليها مؤخرا مجموعة الدعم الحكومة من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو .

ولقد دلت حكومة نيكاراغوا مرارا وتكرارا على استعدادها لتسوية مشاكل أمريكا الوسطى ، وذلك باهداء التعقل والمرونة .

ان أي حل سليم للصراعات الدائرة في أمريكا الوسطى ينبغي أن يأخذ في الحسبان الشواغل الأمنية لكل بلد من بلدان المنطقة بما في ذلك نيكاراغوا . لذلك يهدف بلدى تأييدا تاما موقف نيكاراغوا المتمثل في أن نزع فتيل عوامل التوتر والصراع في أمريكا الوسطى يقتضي انهاء كل أشكال الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة ، وتصفية القواعد العسكرية الأجنبية وسحب جميع المستشارين العسكريين وضع كل المناورات العسكرية الأجنبية .

وختاما ، أود أن أعرب عن كامل تأييد حكومة بلدى للنضال العادل الذي يخوضه

شعب نيكاراغوا ، من أجل الدفاع عن حريته واستقلاله ضد تحرشات الامبريالية والرجعية ، وكذلك لمبادرات السلم التي طرحتها حكومة نيكاراغوا ، والتي تهدف الى التوصل الى حل سلمي لمشكلة أمريكا الوسطى .

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى
 سيدى الرئيس ، نعرب عن ارتياح كوستاريكا لادارتكم أعمال الجمعية العامة بهذه المقدرة الغذة . ونعرب عن شكرنا أيضا للأمين العام على تقريره " الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " .
 وقبل أن أبدأ بياني بشأن البند المطروح أمام الجمعية العامة ، أود أن أعرب لجمهورية كولومبيا الشقيقة عن تعاطف وحزن كوستاريكا ، حكومة وشعبا ، بمناسبة ثورة بركان نيفادو ديل روبيز ، المفجعة ، التي سببت الكثير من الآلام والمعاناة والخسائر في الأرواح . وما يبعث على التشجيع تلك الاستجابة الكريمة من جانب المجتمع الدولي . وحدونا الأمل في أن هذا التضامن سيتم الاعراب عنه على نطاق واسع نظرا لضرورته الماسة من أجل توفير المساعدات التي يتعين تقديمها لكولومبيا في هذا الوقت العصيب .

هذه هي المرة الثالثة التي تتناول فيها الجمعية العامة مسألة أمريكا الوسطى . ويرتكز موقف كوستاريكا ، الذي أعربت عنه في الجمعية العامة ، وفي مفاوضات مجموعة كونتادورا وفي منظمة الدول الأمريكية وفي هيئات أخرى ، على مبادئنا التاريخية الراسخة . لذا فأنني سأبدأ كلمتي بالاعراب ببساطة وصراحة عن تأييد كوستاريكا لقرار السلم في أمريكا الوسطى .

وتلك هي استجابتنا الوحيدة للأزمة في أمريكا الوسطى ؛ فليس هناك أي موقف آخر يمكن أن تقبله كوستاريكا أو شعبها . وهي استجابة تتفق مع تاريخنا وتقاليدنا ومع نهجنا ازاء القانون والنظام . وكان هذا هو موقفنا في الماضي ، وما زال هو موقفنا اليوم ، وبناءً على الإرادة السيادية لأبناء كوستاريكا سيكون هذا هو موقفنا في المستقبل . وقد كرس شعبنا نفسه للسلم ، وجعلت كوستاريكا من السلم قضية وطنية ، كما أن السلم هو محور سياساتنا الدولية ، وجوهر علاقاتنا مع الشعوب والدول الأخرى . وقد حضرنا هنا الى الجمعية العامة لنؤكد للمجتمع الدولي مرة أخرى أن كوستاريكا تنادي باقرار السلم ، وأنها تهيد على نحو حاسم وقاطع العمل الاقليمي السياسي التفاوضي لأزمة أمريكا الوسطى ، الذي نادى به البلدان الشقيقة : المكسيك وفنزويلا وكولومبيا ونما . والسلم هو الراية التي نرفعها عالمياً في مجموعة كونتادورا .

منذ عامين وفي ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، أعرب الرئيس لويس ألبرتو مونخو عن مشاعر أبناء كوستاريكا العميقة ، عندما أطلت عن حياتها الدائم والنشط وغير المسلح . وقد قال في خطابه :

" ان كوستاريكا ضد الحرب . وشعب كوستاريكا يعارض العنف كوسيلة لتسوية النزاعات السياسية . لقد اعتاد الناس أن يؤمنوا بأن الحرب هي التعبير المنطقي النهائي عن السياسات . ولكن أبناء كوستاريكا يؤمنون بأن الحرب قمة اللاعقلانية والفشل السياسي . والتاريخ المعاصر في أمريكا الوسطى يؤكد اقتناعنا أن سياسة السلم مطلب حتمي ولا مفر منه في الوقت الراهن . وكل

سياسة خارجية ، أو سياسة أمنية ، لا بد أن تخدم هذه الفكرة . وسياسة السلم هي السياسة الوحيدة السليمة في عصرنا .

ان مبدأ الحياد تضرب جذوره العميقة في استقلالنا الوطني . ففي عام ١٨٢٩ أكد خوان مورا فرنانديز ، المعلم الريفي المتواضع ، الذي كان في ذلك الوقت رئيس دولة كوستاريكا عندما كانت جمهورية أمريكا الوسطى لا تزال قائمة ، وكانت البلدان الخمسة الحالية وحدة استقلت مؤخرا عن اسبانيا ، أكد للمرة الأولى على حيادنا في مواجهة الحروب الأهلية المستمرة التي كانت تمزق المنطقة . وقد تمت المصادقة على ذلك في أزمة ١٨٦٤ ، وأكدت عليه الحكومات المتعاقبة خلال تاريخنا ، الى أن قام خوسيه فيغيريس رئيس كوستاريكا المنتخب لثلاث مرات ، في ١٩٤٨ ، باصدار حكم دستوري بالغاء الجيش كمؤسسة دائمة . منذ ٣٧ عاما قرر بلدنا ، طوعا ومن جانب واحد ، نزع سلاحه . ومنذ ذلك الوقت بدأنا في تكريس المخصصات العسكرية للتعليم والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية ، أى للسلم والتنمية الكاملة للانسان في المجتمع . وقد قال الرئيس ألبرتو مونخى :

" . . . تفضل شعوب نامية أخرى المخاطرة بالاحتفاظ بجيش ؛ أما نحن فنفضل المخاطرة بعدم الاحتفاظ بجيش . قلنس لدينا جيش ، ولن يكون لدينا جيش " .

ان موقفنا ازاء الأزمة الراهنة التي تمر بها أمريكا الوسطى لا ينبني على منفعة ، ولا هو موقف استراتيجي ، ولا يتكيف مع الظروف . ان تاريخنا يشهد ما هي كوستاريكا . وموقفنا موقف معنوي وأخلاقي وسياسي يقوم على واقع وطني غني عن البيان . وعلى تقليد ديمقراطي عمره أكثر من مائة عام . ففي بلدنا تحترم حقوق الانسان احتراما كاملا ، كما أن الحرية فيه حقيقة موضوعية وليست مجرد كلمة جوفاء أو صفة اكتسبناها مؤخرا . انني أتكلم باسم بلد يذهب فيه المواطنون كل أربع سنوات الى صناديق الاقتراع في حرية لانتخاب حكاهم ، ولا يضطهد فيه فرد بسبب آرائه السياسية أو الدينية ، بلد تستطيع فيه كل القوى الاجتماعية أن تعبر عن آرائها في كل الخيارات الايديولوجية في عالم اليوم . انني

أتكلم باسم بلد منزوع السلاح ، بلد يجعل من التسامح والحوار أساسا لسياسته . هـذـه هي كوستاريكا ، وهذا هو ما تمثله كوستاريكا في أزمة أمريكا الوسطى . ولهذا السبب استمعنا بصبر ، صبر الرهبان على حد تعبير فلاحينا ، إلى البيانات التي أدلى بها العديد من الممثلين في الجمعية العامة . وقد تكلم البعض عن النوايا الحسنة ، ونحن نشكرهم . والبعض الآخر قدموا تضامنهم وتأييدهم ، ونحن نقدرهم على ذلك . أما الذين يشاطرون بصدق آراءنا عن السلم والديمقراطية والحرية الحقيقية واحترام حقوق الانسان والكفاح ضد الفقر والظلم الاجتماعي ، والتقدم والرفاهية ، بعيدا عن الشمولية ، يمينية كانت أم يسارية ، أولئك الذين يقولون عن حق أن الصراع في أمريكا الوسطى لا ينبغي إلا أن يكون جزءا من المواجهة بين الشرق والغرب ، أو سرحا لصراع الدول العظمى ، لكل أولئك تعرب كوستاريكا عن احترامها وتقديرها . اننا نعرف أن المجتمع الدولي يشعر بقلق مشروع . ونعرف أن أغلبية ساحقة من البلدان ذات النوايا الحسنة تهدد مجموعة كونتادورا . ونعرف أن هناك بعض البلدان تهتم اهتماما حقيقيا بنزع السلاح والتسوية السياسية لأزمة أمريكا الوسطى . لكل تلك البلدان تعرب كوستاريكا حكومة وشعبا عن تقديرها وامتنانها .

وبخلاف تلك البلدان ثمة بلدان أخرى تمثل انكارا لكل ما ذكرناه ، وكل ما يفضي إلى تسوية أزمة أمريكا الوسطى . بلدان تصبغ القمع والديكتاتورية بالصبغة المؤسسية ، ثم تأتي إلى هنا ، إلى الجمعية العامة وتحدثنا عن الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان ؛ بلدان تحول أراضيها الوطنية إلى قاعدة عسكرية لخدمة دولة عظمى ، وتجعل من الارهاب سياسة صادرة عن دولة ، ثم تلقي المواعظ عن السلم والتسامح والحلول التفاوضية ودعم جهود مجموعة كونتادورا . ونحن ، بطبيعة الحال ، لا ننكر على تلك البلدان حقها في الاعراب عن آرائها بشأن أمريكا الوسطى . وفي كل يوم وفي كل المحافل هناك دائما من يحولون كلمة " حرية " إلى " سخ قبي " ، ويجعلون من " الديمقراطية " كلمة نابية ، بينما يقومون بدعم الشمولية والديكتاتورية . واضطهاد النقابات ، وعدم احترام حقوق الانسان والتعذيب ،

وتجاهل ما يجاهد من أجله المجتمع الدولي ، لأنهم لا يفقهون الا مفهومهم الخاص عن حقهم السيادي في اخضاع الانسان والمجتمع وشعوبهم ايدولوجيا وعسكريا . تلك ، للأسف هي الطريقة التي يكتب بها التاريخ في عالمنا اليوم .

ان الكفاح الدائر في أمريكا الوسطى كفاح في سبيل الديمقراطية . ان الكفاح في أمريكا الوسطى كفاح من أجل التمتع الكامل بحقوق الانسان . وما تريده شعوب أمريكا الوسطى هو أن تختار حكماها في حرية . وما تريده القوى الاجتماعية هو حقها في أن تنظم نفسها وأن تعبر عن آرائها دون رقابة من جانب السلطات . وما نحتاج اليه في أمريكا الوسطى هو حرية الصحافة والحرية النقابية ، وحرية العقيدة ، وحرية التعبير عن المعارضة السياسية ، وحرية اقامة الأحزاب السياسية التي تنتهي الى الاتجاهات الايدولوجية كافة . ان النضال في أمريكا الوسطى ينبغي أن يستهدف الافراج عن السجناء السياسيين . لقد مات الألوف من أبناء أمريكا الوسطى في العقود الأخيرة ، ولكنهم لم يبذلوا أرواحهم في سبيل احلال ديكتاتوريات يسارية محل ديكتاتوريات يمينية . ان بلدان أمريكا الوسطى لم تطح بحكوماتها من أجل الاستعاضة عن الهياكل القمعية بتعبئة عامة وتجنيد الزامسي . ان النزعة العسكرية لا يمكن أن تكون صير أمريكا الوسطى ، ولا يمكن أن يكون مستقبلها ديكتاتورية يمينية أو يسارية .

ان ما تبغيه شعوب امريكا الوسطى هو بنا* مستقبليها في سلام والعمل بـجـد
 لانتاج الثروة ، والقضاء على الفقر والتخلف ، وخلق مستويات معيشة أفضل فسي ظل
 العدل والمساواة الاجتماعية والحرية . ولذلك ان الصراع في امريكا الوسطى هو صراع
 من أجل السلام ولكنه في الاساس صراع من أجل الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية
 في ظل الحرية . وبدون حرية او ديمقراطية لن يكون هناك سلام على الاطلاق في امريكا
 الوسطى . ويجب ان يكون العدل الاجتماعي مع الحرية والديمقراطية هدف الصراع فسي
 امريكا الوسطى ، وهذه هي العقيدة الثابتة لشعب وحكومة كوستاريكا ، كما ان هذا هو
 المغزى العميق لاشتراكتنا في المفاوضات التي تجرى تحت رعاية مجموعة كونتادورا .
 وبلا دى على استعداد لتوقيع وثيقة كونتادورا للسلام والتعاون ، وقد أوضح وزير
 خارجيتنا ذلك في عدد من المناسبات . وليست لدينا تحفظات على المشروع النهائي لوثيقة
 كونتادورا للسلام والتعاون في امريكا الوسطى التي سلمت للحكومات في ١٣ ايلول / سبتمبر
 من هذا العام . هذا هو موقف كوستاريكا الواضح والثابت والحاسم .
 وقد ذكر الامين العام عن حق في تقريره عن الحالة في امريكا الوسطى :
 " اذا كانت جذور أزمة امريكا الوسطى تكمن في الهياكل الاجتماعية
 الاقتصادية والسياسات الداخلية غير العادلة ، فانه من الواضح ان حلها يتوقف
 على الارادة السياسية لدول المنطقة " . (A/40/737 الفقرة ١١)
 وبالنسبة للجزء الاول من هذا القول ، فانه يسرني بصفة خاصة ان أشير الى
 الخطوة الايجابية التي اتخذتها بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي مع اسبانيا والبرتغال
 التي اعتمدت مؤخرا في لكسمبرغ اتفاقا سهما للتعاون الاقتصادي مع بلدان امريكا الوسطى .
 وقد تم التوصل الى هذا الاتفاق بعد مرور عام على الاجتماع التاريخي في سان خوسيه فسي
 كوستاريكا حيث اجتمع وزراء خارجية اوربا للمرة الاولى بزملائهم من امريكا الوسطى ومجموعة
 الكونستادورا في ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ . ويمثل ذلك الاتفاق الاوروبي بلا شك الخطوة الاولى
 في الاتجاه الصحيح ونهجها واقعيًا وعمليًا وجديرًا بالاحترام تجاه امريكا الوسطى .

وتعتقد كوستاريكا انه ينبغي لمنظومة الامم المتحدة ان تعمل في الاتجاه ذاته . ولا يكفي التشدد بالتضامن كما ان النوايا الطيبة لا تكفي . وفي رأينا كما بين تقرير الامين العام ، انه يجب ان توضع خطة في أقرب فرصة ممكنة بالتعاون مع هيئات واجهزة منظومة الامم المتحدة ، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي - من أجل المساعدة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى . وبهذه الطريقة تطبق الأمم المتحدة بالفعل مبادئ الميثاق وتعمل وفقا لها . وهذه النقطة التي أدركتها على نحو مناسب بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي مع اسبانيا والبرتغال وبلدان صديقة أخرى لها أهمية كبرى .

وأستطيع ان اقول على سبيل المثال ان سوق أمريكا الوسطى تمثل بالنسبة لكوستاريكا ٢٥ في المائة من صادراتنا رغما عن الصعوبات والحرب الاهلية الدائرة فيما وراء حدودنا ، وهذا الرقم ينطبق أيضا على غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا مع تعديل طفيف . وترغب كوستاريكا حكومة وشعبا ان تتناول الازمة في أمريكا الوسطى من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل اطار المؤسسات القائمة فعلا في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى . وفي هذا المجال تكون المساعدة التقنية والمالية التي تقدمها الامم المتحدة ذات قيمة عالية .

وقد احتفلت الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة ووافقت بالاجماع بناء على مبادرة من كوستاريكا على اعلان ١٩٨٦ سنة دولية للسلم . وفي اطار الازمة السائدة في أمريكا الوسطى وكتعبير بليغ عن اخلاص كوستاريكا للسلم قدم الرئيس لويس البرتو مونج بعد مرور عامين على اعلان حياد كوستاريكا الدائم والنشط وغير المسلح ، الى الجمعية التشريعية في بلادي في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر أي منذ أيام قليلة مشروع قانون يتعلق بمبادئ الحياد وسيكون من قوانين الجمهورية الملزمة ، وبهذا يجسد التشريع في بلادي بصورة دائمة ما كان قد أصبح بالفعل جزءا من تاريخنا الوطني . ويشكل هذا القرار أيضا عملا يعبر عن الايمان بالقانون الدولي والامم المتحدة والاجهزة التي تعمل من أجل الأمن الجماعي في اطار منظمة الدول الأمريكية .

وتدرك بلادى ادراكا تاما المسؤولية الجسيمة التي اضطلعت بها . كما يدرك كل فرد في كوستاريكا الأهمية الكبيرة التي تتسم بها مفاوضات مجموعة كونتادورا . فاما وثيقة كونتادورا أو الحرب . اننا نقف على اعتبار العلم في امريكا الوسطى وربما كنا نقف أيضا على أهواب الحرب . وقد جعلت بعض المواقف التي تتسم بالتصلب التام في الايام الاخيرة فرص السلام أبعد ما كانت . وتجتاز مجموعة الكونتادورا الآن فترة حاسمة ودقيقة .

وتقف بلادى وثقة صادقة في صف السلم ، ولكن اذا كانت الغلبة للحرب وانعدام الرشد ، فعندئذ سيتعين على كوستاريكا ان تتجه في سبيل الدفاع المشروع عن نفسها وحماية سلامة اراضيها وسيادتها الى البلدان الديمقراطية الحرة وتستعين باليات الأمن أيما كانت . وقد فعلنا ذلك في ١٩٤٨ وفي ١٩٥٥ كما اضطررنا الى أن نفعل ذلك مرة أخرى في ١٩٧٩ . ولا يجوز الخلط بين حيادنا والعجز عن الدفاع عن انفسنا . ونحن لن نتردد أن نكرر ذلك في ١٩٨٥ و ١٩٨٦ او كلما دعت الضرورة اليه لانه اذا كان التاريخ لن يغفر لنا تقاعسنا في بذل كل ما في استطاعتنا من أجل السلم فان الاجيال القادمة في كوستاريكا لن تغفر أبدا لقادة اليوم لو مكثوا القوات الاجنبية من اذلال كوستاريكا وسحق مؤسساتنا الديمقراطية بالاقدام .

السيد صالح (اليمين الديمقراطية) : منذ الدورة ٣٨ للجمعية العامة نناقش الحالة في امريكا الوسطى وما يترتب عليها من اخطار وتهديد للامن والسلم الدوليين . ولقد كان واضحا امام مجتمعنا الدولي منذ عام ١٩٧٩ عندما قرر شعب نيكاراغوا بقيادة ثورته الساندنية الاطاحة بنظام سوموزا الديكتاتورى واختيار طريق تطوره الثورى والمستقل ، ان الامبريالية الامريكية ستعمل على خلق المشاكل والصعاب امام هذا البلد الصغير لاجهاض حقه المشروع في اختيار طريق تطوره . ولقد اثبتت تطورات الاحداث منذ ذلك الحين ولا زالت صحة تلك الاستنتاجات .

ان ما يواجهه شعب نيكاراغوا من عدوان متكرر وتهديد لسيادته واستقلاله يلقي علينا مسؤوليات تاريخية ، كون ذلك العدوان يعد انتهاكا مباشرا لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وللحقوق المشروعة لكل الدول في الحفاظ على سيادتها واستقلالها واختيار نظامها الاقتصادي والسياسي . ففي الخطاب التاريخي الذي ألقاه الرفيق دانيال أورتيغا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا ، في هذه القاعة أوضح طبيعة العدوان الموجه ضد بلاده وشعبه " منذ عام ١٩٨١ حاولت حكومة الولايات المتحدة الامريكية تدمير العملية الديمقراطية في نيكاراغوا ، وانكار وجود نيكاراغوا غير المنحازة في منطقة امريكا الوسطى ونتيجة لذلك في عام ١٩٨١ علق حكام الولايات المتحدة الامريكية الامدادات الغذائية التي كانت تقدم لنيكاراغوا بالائتمان . . . وخصصوا ١٩ مليون دولار لانشاء قوة من المرتزقة ، وفي عام ١٩٨٢ أذنت حكومة الولايات المتحدة [الامريكية] باجراء عمليات سرية ضد نيكاراغوا ومارست حق النقض ضد قرار مجلس الامن الذي يحظر استخدام القوة او التدخل في شؤون الدول الأخرى " (A/40/PV.42 ، ص ٧)

وفي مكان آخر من خطابه أكد الرفيق أورتيغا أن نيكاراغوا لا تكن أي عداة للولايات المتحدة الأمريكية بل ترغب في أن تعيش في سلام معها . ونحن لا بد لنا ان نسأل بعد ان استمعنا الى ذلك ، لماذا تناصب الولايات المتحدة الامريكية العداة لشعب نيكاراغوا وحكومته الثورية ، ولا تكف أبدا عن انتهاج سياسة التدخل في شؤون نيكاراغوا واختلاق المبررات لتحويل امريكا الوسطى الى سؤرة جديدة للحرب التي دون شك ستلحق الدمار والخراب بشعوب المنطقة في حين انها بحاجة الى العيش بسلام والتعاون فيما بينها من أجل تحقيق الازدهار والتقدم ؟ ان الادارة الامريكية قد عودتنا دائما على اختلاق المبررات الخالية من اي أسس منطقية لتبرير اعتداءاتها وتهديداتها ولا زال مجتمعنا الدولي يتذكر الغزو العسكري المبرى الذي شنته القوات الامريكية على ذلك البلد الصغير غرينادا واستبدلت النظام الثوري فيه بنظام آخر يسير وفق مشيئتها ضد ارادة وتطلعات شعب غرينادا .

ان نيكاراغوا تعيش منذ أربعة اعوام وسط حصار اقتصادى مفروض عليها بهدف اجهاض خياراتها التقدمية ومبادئ عدم الانحياز التي تتبناها . وقد رفضت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الشول امام محكمة العدل الدولية لبحث القضية التي رفعتها نيكاراغوا بشأن الاعتداءات والانتهاكات بحق سيادة دولة مستقلة عضو في الامم المتحدة . ان موقف الادارة الامريكية لا يمكن ان يعفيها مطلقا من تحمل نتائج كافة الخسائر البشرية والمادية التي ألحقتها بشعب نيكاراغوا ، وكذلك مسؤولية مواصلة سياسة الحرب الغير معلنة ضد نيكاراغوا بما في ذلك الحصار الاقتصادى عليها في الوقت الذى ، كما نعلم جميعا ، ترفض الادارة الامريكية وتعارض بشدة فيه مطالبة المجتمع الدولي اتخاذ اى اجراءات اقتصادية ضد نظام بريثوريا العنصرى لا جباره على تغيير سياسته اللانسانية ضد السكان السود ، بل وتذهب الى تقديم كل الدعم له لاستمرار احتلاله لناميبيا وعرقلة كافة جهود المجتمع الدولي لتصفية آخر معاقل الاستعمار العنصرى في العالمنا .

ان هذه الوقائع من الانتهاكات لمبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة تشكل تهديدا خطيرا ومتزايدا لسيادة واستقلال الدول الصغيرة وكذا على الامن والسلم الدوليين .

ان بلادى تؤيد كافة الجهود الرامية الى تحقيق الامن والسلام في منطقة امريكا الوسطى ، وترى ان ليس هناك من خيار سوى الاسلوب السلمى ومواصلة الحوار البنائى الجارى من قبل مجموعة كونتادورا للوصول الى حلول بناءة تكفل للجميع الحق في اختيار طريق تطوره المستقل والعمل على ايجاد ارضية للتعاون الاقتصادى والسياسى بين دول المنطقة على اساس الالتزام واحترام مبادئ التعايش السلمى بينها .

ودون شك ، فان تواجد القوات الامريكية في هذه المنطقة يشكل عائقا لتحقيق تلك الاهداف وينسف جسور التفاهم التي تبنيها مجموعة كونتادورا لتحقيق الامن والسلام في المنطقة .

ان على مجتمعنا الدولي مطالبة الادارة الامريكية بالكف عن التدخل في شؤون دول المنطقة وسحب كافة قواتها والامتناع عن الاعمال العدائية والتهديد بشن غـزـو مسلح على نيكاراغوا واحترام سيادة واستقلال دول المنطقة وحقها المشروع في اختيار النظام السياسي الذي ترتضيه * .

ان اليمن الديمقراطية تؤكد مجددا تضامنها ودعمها للنظام الثوري الذي اختاره شعب نيكاراغوا وتقف الى جانب حقه المطلق في بناء حياة المستقلة ، كما تشيد بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية الجارية هناك والتي تهدف الى تطوير وتحسين المستوى المعيشي للشعب وارساء حياة ديمقراطية جديدة .

كما تدعم بلادى كافة الجهود التي تبذلها الامم المتحدة من اجل تحقيق الامن والسلام في منطقة امريكا الوسطى وصيانة مبادئ الامم المتحدة والقانون الدولي والتي تكفل لجميع الدول حقا في السيادة والاستقلال واختيار طريق تطورها المستقل .

السيدة مارتين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تسجل هذه

السنة المناسبة الثالثة التي عرضت فيها مسألة امريكا الوسطى أمام هذه الهيئة . واني على ثقة من انه ما من أحد هنا يمكن ان يجادل في ضرورة ترجمة مناقشاتنا لتأييد المجتمع الدولي بأسره لوضع وتقديم وقبول بل وتنفيذ اتفاق سلم شامل وعملي ودائم للمنطقة بأسرها . وقد أدت المحاولات النشطة التي بذلت على مر الاسابيع الستة الماضية الى تجدد الامل في امكانية التوصل الى اتفاق هذا شأنه على وجه السرعة . الا اننا نشهد هذه المحاولات للأسف ، وهي آخذة في التبدد ، فيما يبدو ، واحدة وراء أخرى كحبات الرمال ان تتساقط في الساعة الرملية .

فبعد ثلاث سنوات من الجهود المستمرة لبلدان مجموعة كونتادورا وبلدان امريكا الوسطى ، وبعد ثلاث سنوات من التقدم والاحباط والحوادث الخطرة ، يمكن ان نجد

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيبورن (جزر البهاما) .

اغراء جماعيا لتصيّد اى حل سطحي ليكون علاجاً سريعاً يمكن أن يُلَفّ بكل الأشرطة الملائمة وتوقع عليه جميع الاطراف الرئيسية وتعلنه كحل على صوت أهواق النصر . الا ان تاريخ الاتفاقات الشكلية التي تستهدف التوصل الى حلول مؤقتة معروف تماماً . وتعتقد كندا ان نتائج اتباع مثل هذا النهج الآن في امريكا الوسطى ستتعارض مع النتائج المنشودة بل ومن المحتمل ان تكون فاجعة .

ومن هذا المنظور ، تابعت كندا باهتمام الاحداث التي جرت في المنطقة طوال العام الماضي . والواقع ان المرء عندما ينظر الى الورا الى المهام التي اضطلعت بها مجموعة كوندادورا منذ ما يقرب من ثلاث سنوات ، لا يسعه الا ان يبدي اعجابه بصلاحية هذه المجموعة ومثابرتها والمهارة التي أظهرتها . ففي مبدأ الامرانه بدت العقبات القائمة في طريق هذه المهمة مما لا يمكن التغلب عليه ، نظراً لتباين الدوافع ، وانعدام التوازن العسكري ، والتأييد الخارجي لحملات حرب العصابات ، وتعاطف بعد صراع الشرق والغرب في الازمة وانخفاض مستويات المعيشة في جميع بلدان المنطقة ، وربما أيضاً وفوق كل شيء ، الافتقار الغالب للثقة المتبادلة الذي اتصفت به الاشهر الاولى من المفاوضات .

وفي ظل هذه الظروف المعاكسة ، لا يمكن النظر الى الاتفاق على القائمة ذات النقاط ال ٢١ في ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، الا كإنجاز ملحوظ ذي أهمية فائقة . وقد أعربت كندا آنذاك عن رأيها القائم على ان افضل حل دائم لمشاكل المنطقة ، لا يمكن ان يتأتى الا من بلدان المنطقة ذاتها . وكما ذكرنا في ذلك الحين ، يتسق هذا النهج المبادئ السامية لميثاق الامم المتحدة . وكندا لا تزال على موقعها من كلا النقطتين . والمطلوب الآن تجدد الايمان واعطاء قوة دفع جديدة ، واولا وقبل كل شيء اهداء الرغبة في استثمار ما هو مطلوب من الثقة والعمل الجاد لضمان التوصل الى حلول عادلة دائمة داخل المنطقة . كما ان تأييد الامم المتحدة والمجتمع الدولي عنصران اساسيان في السعي لاقرار السلم وتحقيق كرامة الانسان والتوصل الى تحقيق الرخاء في خاتمة المطاف .

وترى كندا ان ما تجيش به أمريكا الوسطى في الوقت الراهن من غليان واضطراب يعزى في المقام الأولي الى ظلم اجتماعي واقتصادي مزمع يقترن باحباط مستمر ازايا التقاعس عن اجراء الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتلبية أبسط التطلعات الشعبية. ونحن ندرك ان التدخل الخارجي والنزعة الى رؤية الأمور في سياق شرق وغرب يؤدي السى تفاقم وتردى حالة معقدة أصلا وانطلاقا من منظورنا الذي يعكس تعاطف اهتمام الكنديين بالمنطقة في السنوات الأخيرة ، تجاوزت استجابتنا مجرد ابداء التأييد القوي لكونتساد ورا الى تركيز جهودنا الرئيسية على المساعدة الانمائية الثنائية . ومن ثم ، أعلننا في عام ١٩٨١ زيادة معونتنا الى أمريكا الوسطى الى ثلاثة أمثالها . ومنذ ذلك الحين ، تطورت سياسة كندا حيال أمريكا الوسطى وصقلت بما يتوافق واهتماماتنا الانمائية والحقائق الجغرافية السياسية في المنطقة .

بيد انه يجدر لي التأكيد على أن المساعدة الانمائية الكندية الى أمريكا الوسطى لا تقدم لمآرب سياسية أو تحجب لمكافأة أو معاقبة الحكومات . فالواقع ان تلك الممارسة الشائعة تتناقض مع جوهر سياستنا التي تستهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب المحرومة بحيث يتسنى لها هي وبنائها التطلع الى نوعية حياة أفضل الا أنسب ما يؤسف له ، أن حالات داخلية نشأت فحملتنا على وقف برامج المعونة الثنائية على نحو ما حدث بالنسبة لبعض البلدان . ويسرنا ، انه تسنى لنا ، في حالة واحدة على الأقل ، استئناف برامجنا للمساعدة الانمائية في ضوء التطورات الايجابية التي جرت . ومازالست كندا تؤمن بأن احترام كرامة الانسان وحقوقه الاساسية في كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى يشكل عنصرا اساسيا لعودة السلم والاستقرار الى المنطقة . ومازال الالتزام لهذا المسدأ يشغل كندا والكنديين بشكل يفوق كل تصور .

وقصارى القول ، ان اهتمامات كندا في أمريكا الوسطى هي ، الى حد كبير ، نفس الاهتمامات التي حدثت ببلدان مجموعة كونتاد ورا ذاتها الى التحرك . ومع وجود استثناءات مشرفة ، فاننا نشعر بالجزع لتجاهل الحقوق الاساسية للانسان ، وبقلقنا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ونزوح ما يربو على ٢ مليون نسمة من ديارهم ، أى حوالسى

عشر سكان منطقة امريكا الوسطى بأسرها ، والتدخل العسكري ، ويحدونا ويطيد الأمل فسي ان تكف جميع الأطراف المتورطة في مختلف الصراعات الدائرة في امريكا الوسطى عن زبادة مستوى عسكرية المنطقة الذى أصبح يندربالخطر . وبوصفنا بلدا زميلا في الكومنولث ، لا يسعدنا الا أن نلاحظ المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الحادة التي المت ببليز ، وهي دولة صغيرة ليست طرفا في أى نزاع لكنها تستضيف آلافا من اللاجئين من دول اطراف في الصراعات . ان سياستنا تجاه المنطقة تعكس تعاطفنا مع من يعانون وسعيينا الى تعزيز علاقات حسن الجوار في نصف الكرة الغربي .

ذلك أحد الاسباب التي حدث بنا الى الاعراب عن تأييدنا لكونتادورا منذ نشأتها وتوفير أشكال عملية من المساعدة الدبلوماسية . فبناء على طلب بلدان كونتادورا ، وضعت كندا ملاحظات تفصيلية عن آليات المراقبة والتحقق في مختلف مراحل مشروع وثيقة كونتادورا وقد استندنا في وضع تلك الملاحظات الى خبرتنا الطويلة في ميدان أنشطة الأمم المتحدة الرامية الى صون السلم . واسهمنا ايضا في جهود المصالحة في نيكاراغوا وذلك بأن شهدنا في بوغوتا والمكسيك على المحادثات بين مثلي السندينيين وجماعة المعارضة المحلية ، ميسوراساتا .

ونحن نرى أن تشكيل جماعة الدعم المؤلفة من اوروغواى والبرازيل والارجنتين وبيرو يمثل ، هو والمؤتمر الاخير الذى عقد في لكسمبرغ بين الاتحاد الاقتصادي الاوروي واسبانيا والبرتغال ومجموعة كونتادورا وبلدان امريكا الوسطى ، جهدا قيما لتعزيز عملية السلم في المنطقة . وتحظى تلك الجهود بكامل تأييدنا ، شأنها في ذلك شأن التدابير التكميلية التي تتخذ من آن لآخر لتعزيز الحوار بين الأطراف الرئيسية في المنطقة . وفي هذا الصدد ، أثلج صدورنا أن وردت اشارات الى الحوار في البيان الذى ادلى به يسوم الجمعة الماضي السفير والترز مثل الولايات المتحدة ، لاسيما واننا نسلم بأهمية الحوار بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا باعتباره عنصرا رئيسيا في السعى الى حلول دائمة .

اننا نشهد في امريكا الوسطى حقبة تسودها الريبة وشاعر الاحباط . فقد اجرىبت في غواتيمالا وهندوراس وكوستاريكا مؤخرا أو ستجرى قريبا انتخابات وطنيه الامر الذى يشكل

انعاشا للديمقراطية ، ومن ثم اسهاما في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة . الا ان الأزمة الاقتصادية مازالت تلقي بظلالها . وحوادث الحدود بين البلدان المتجاورة تقع بشكل متواتر والمؤثرات الخارجية تزيد من الضغوط ومن حدة التوتر . كما ان بعض بلدان مجموعة كونتاد ورا ابتليت مؤخرا بكوارت طبيعية مروعة . ونحن نواصل امدادها بأصدق الدعم والعون . ولكن ، مادامت شعوب أمريكا الوسطى تنادى بالسلم والمصالحة ، لن نفقد الامل . ويجب على تلك الشعوب ايضا الا تفقد الامل ، فمواصلة جهود بلدان مجموعة كونتاد ورا بالاضافة الى جهود حكومات المنطقة أمر له بالتأكيد اهمية حاسمة لتلك البلدان والحكومات تفوق اهميته بالنسبة لنا ولهذا فمن المهم ، اكثر من اى وقت مضى ، ان تواصل مجموعة كونتاد ورا اعمالها الجليلة في سبيل التوصل الى اتفاق اقليمي شامل . وهناك من يقللون من شأن عملية السلم التي تضطلع بها مجموعة كونتاد ورا ويقولون انها لم تحقق شيئا يذكر . بيد أن السؤال الذى يمكننا توجيهه الى أولئك المنتفعين من قدر تلك العملية سؤال واضح وهو : ماذا كنا نفعل بدونها ؟ لقد ساعدت مجموعة كونتاد ورا على احتواء حالة متزايدة التفجر . وساعدت على وضع اطار للسلم . وهي تقتضي مزيدا من الصبر ، وتتطلب علاوة على ذلك توافر الارادة السياسية التي لا غنى عنها لدى الأطراف المعنية . فالحوار اقليمي المتواصل يعد السبيل الممكن الوحيد للتوصل الى حل لهذه الأزمة البالغة التعقيد والمهمة جسيمة ، لكن من الواضح ايضا ان المسائل التي يتعين حسمها اكبر وأعظم .

وكندا على استعداد للمساعدة في وضع أحكام امنية اساسية لوثيقة كونتاد ورا استجابة لطلب المجموعة كما اننا على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة الانمائية الى حكومات وشعوب أمريكا الوسطى . والأهم من ذلك كله هو ان كندا والكنديين سيواصلون متابعة الأحداث الواقعة في تلك المنطقة المضطربة باهتمام وقلق انسانيين .

السيد مونييز (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تعتبر الأزمة

في أمريكا الوسطى شاغلا من أخطر شواغل المجتمع الدولي في الوقت الراهن كما انها قد أصبح لها بالنسبة لنا ، ونحن من شعوب أمريكا اللاتينية ، بعد أعقق بسبب ما يربطنا بالشعوب الأخرى في المنطقة من صلات تاريخية وثقافية وشائج الدم .

وينطوي احتمال تصاعد العنف في امريكا الوسطى على خطر شديد يهدد السلم والأمن على الصعيد الدولي عامة وعلى صعيد امريكا اللاتينية خاصة . بسبب ما يمكن ان يلحق بقارتنا من آثار مدمرة نتيجة لنشوب صراع عام . وستكون لأى مواجهة عسكرية في امريكا الوسطى اضرار لا سبيل الى اصلاحها على العلاقات في نصف الكرة الغربي . ويمكن ان يؤدي ذلك الى تعميق الانقسامات بين دول امريكا اللاتينية والى توترات وقلقل هائلة مما يعرض بسدوره للخطر النجاح في انعاش النظم الديمقراطية في المنطقة .

اننا نشاهد الان الأعراض الخارجية للمظالم الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تنبع منها جذور الأزمة في أمريكا الوسطى . لقد عانت شعوب المنطقة لقرون من التخلف والفقر والافتقار الى الحرية ، والتدخل الاجنبي والنزعة العسكرية ، مما أدى الى احباط آمالها مرارا وتكرارا في تنمية سياسية واجتماعية واقتصادية حقيقية .

ومجتمعات أمريكا الوسطى تمر الآن بمرحلة حرجة من تاريخها ، فهي نهسب زوعدة من رياح التغيير والحاجة الى تبديل الهياكل الظالمة . وسيتوقف كون ذلك التغيير مفيدا او غير مجد لشعوب المنطقة ، التي ينبغي ان تكون محط اهتمامنا الرئيسي في التحليل الاخير ، على ما تحققه جهود الجميع . فعلى ان نكفل ان يؤدي ما ستمخض عنه الازمة الى اقامة مجتمعات ديمقراطية تعددية يعيش سكانها في حرية ويمكنهم التطور في وئام .

ولقد حددت الاسباب الرئيسية للأزمة في قرار الجمعية العامة ١٠٠/٣٨ . وترى الارجنتين انه لا بد من ان تحترم احتراماً كاملاً مبادئ عدم التدخل في أمريكا الوسطى ، وسيادة كل الدول وسلامتها الإقليمية ، ومبادئ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، والتسوية السلمية للمنازعات كما يجب احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع احتراماً كاملاً ، وتعزيزها ، واحترام التعددية العنقادية ، وهي نتيجة طبيعية لممارسة الشعوب لحق تقرير المصير .

ولهذا السبب ، من المناسب ان نذكر ان الجمعية العامة ومجلس الامن أكسدا مكرراً ، في قرارات اعتمدت بالاجماع ، على حق جميع شعوب أمريكا الوسطى في تحديد شكل حكومتها الخاصة بها واختيار نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية دون تدخل اجنبي ، أو قسراً وضغط من أى نوع .

كما أكدت الجمعية العامة مرة أخرى ، في سياق ازمة أمريكا الوسطى ، التزام جميع الدول بالامتناع عن اللجوء الى التهديد أو استخدام القوة ضد السيادة والسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة . كما شددت على أهمية العملية الديمقراطية الحقيقية ، واحترام حقوق الانسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة .

ولقد حظيت تلك المبادئ بالتأييد الاجماعي للمجتمع الدولي . ورغم ذلك ، نرى أن الالتزام بها في الاقليم كان ، من الوجهة العملية ، بصورة غير منتظمة في أفضل الحالات.

ومن ثم ، لا بد ان نحلل المسألة بصورة جادة حتى يمكن ان نتيقن ما اذا ما كانت هناك ارادة سياسية حقيقية من قبل البلدان التي لها مصالح في الاقليم للتوصل الى حل يأخذ مصالح الجميع في الحسبان .

ان المجابهة لا تفيد أحدا ويجب تجنبها .

وما من أحد أقدر من بلدان امريكا اللاتينية على تفهم الحالة في امريكا الوسطى ، وبالتالي اقتراح الحلول العملية والتي يمكن ان تكون مقبولة لجميع الاطراف .

ونعتقد ان المجتمع الدولي يشعر بامتنان كبير لبنا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك

التي قدمت السبيل الوحيد المعقول لحل تلك الازمة من خلال عملية كونتادورا التفاوضية.

فلقد عملت تلك البلدان دون كلل لا يجاد توازن بين جميع المصالح المعنية ، ووضعت

مجموعة من الاتفاقات تشكل بصورة موضوعية امكانية حقيقية للتوصل الى حل شامل . فوثيقة

كونتادورا تغطي كل الأمور ، بدءاً من الجوانب العسكرية الى تعزيز الديمقراطية والدفاع

عنها ، ومن الجوانب السياسية الى اعادة التنشيط الاقتصادي للمنطقة.

والا رجنتين تكرر هنا ، دون تحفظ تأييدها لدبلوماسية كونتادورا . وفي هذا الصدد ،

اود أن اذكر ان بلدي ، واوروغواي والبرازيل وبيرو شكلت مجموعة دعم الكونتادورا لتقدير

المساعدة النشطة ، قدر استطاعتنا ، لمساعدة عملية كونتادورا على تحقيق اهدافها

النبيلة.

ولقد قدم المجتمع الدولي ، وصفا خاصة الجمعية العامة ، تأييدا اجماعيا لعملية

كونتادورا التفاوضية ، واننا على ثقة من ان هذا هو المحفل الصحيح للاعراب عن التأييد

العالمي لتلك العملية والحث على استمرارها . وهذا المفهوم ، نؤيد تأييدا حازما وسنظل

نؤيد أية حلول يمكن التوصل اليها من خلال جهود بلدان كونتادورا.

لن يكون هناك حل لمشاكل امريكا الوسطى ما لم تتوافر النية الحسنة من قبل جميع الاطراف المعنية . لذا نناشد الجميع التحلى بتلك النية الحسنة والعمل على تحقيق الصالح العام ، لتهيئة الظروف الملائمة بحيث يمكن ان تعيش شعوب المنطقة في سلام وتحقق الازدهار في مناخ من الحرية والديمقراطية .

ولهذا السبب ، نناشد جميع الأطراف المعنية بالأ تفضل ما قد يعوق العملية التفاوضية ، وأن تتخذ التدابير المؤدية الى توفير مناخ من التفهم . وفي هذا الصدد ، نوصي بأن تستأنف الولايات المتحدة الامريكية ونيكاراغوا حوارا ما نزال لوبما يتوافق وقسرار مجلس الامن ٥٦٢ (١٩٨٥) .

ان الامم المتحدة تتحمل بمسؤولية كبرى قبل شعوب امريكا الوسطى . ويمثل حمل هذه الازمة حتمية تاريخية واخلاقية كبرى لا بد ان نعمل على مواجهتها .

السيد يومنغجيا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : في السنوات

الاخيرة ، طالعنا الحالة في امريكا الوسطى بمشهد من التوتر والاضطراب ، ولا يوجد أى مؤشر يدل على ان حداثها قد خفت الى الان . ويشعر المجتمع الدولي بقلق عميق ازاء ذلك التطور . ورغم ان الصين بعيدة جغرافيا عن بلدان امريكا اللاتينية ، الا انها تشعر ايضا بقلق كبير ازاء الحالة في امريكا الوسطى التي تعتبر احدى البؤر الساخنة في عالم اليوم .

وانا استعدنا احداث الماضي ، سنجد انه منذ اعتماد الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة لقرار حول الحالة في امريكا الوسطى ، لم تقع صراعات عسكرية واسعة النطاق هناك بفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها بلدان مجموعة كونتانورا . بيد ان النزاعات على الحدود بين بعض بلدان المنطقة نشبت من حين لآخر . وما يجب ان نشير اليه بصفة خاصة هو ان القوات العسكرية الاجنبية لا تزال متواجدة في الاقليم ، وان التدخل الخارجي يزداد بدلا من ان يتضاءل ، متملا في التخويف العدواني ، وفرض حظر على التجارة ، أو عن طريق المساعدة العسكرية المتزايدة ابدا المقدمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وشكل علني اوسرى ، الى تلك المنطقة تحت ذرائع خادعة . ولذا ظل السلم والا من في امريكا الوسطى

معرضين لتهديد خطير . ونظرا لذلك ، أصبح من الضروري للجمعية العامة ان تنظر من جديد في دورتها الحالية في الحالة في امريكا الوسطى .
وخلال المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة ، أشار ممثلو العديد من البلدان في بياناتهم الى أن هناك عوامل داخلية وخارجية عميقة الجذور للقلق المستمرة في امريكا الوسطى ، وان تدخل القوى الخارجية بجميع اشكاله ، وبصفة خاصة محاولسة الدولتين العظميين الرئيسيتين اقام قضية امريكا الوسطى في مدار تنافسهما ، أدت الى زيادة تعقد المشكلة . وأوضح اولئك المثلون موقفهم المناهض للتدخل الخارجي وساندوا التسوية السلمية لقضية امريكا الوسطى من خلال التفاوض بين البلدان المعنية في المنطقة .
وينبغي ان ينظر في ذلك الاقتراح بجدية وأن يحظى بالتأييد الصادق .

والوفد الصيني يرى أنه يجب احترام سيادة جميع بلدان أمريكا الوسطى واستقلالها وسلامتها الإقليمية ؛ وتسوية مشاكل أمريكا الوسطى بواسطة شعوب أمريكا الوسطى نفسها ؛ ومعارضة التدخل في شؤون أمريكا الوسطى من جانب أي قوى خارجية بأي شكل كان ؛ وحل التناقضات والصراعات بين بلدان المنطقة بصورة عادلة ومعقولة عن طريق المفاوضات السلمية وفقا للمعايير التي تحكم العلاقات الدولية ، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة .

لقد بذلت مجموعة كونتادورا المؤلفة من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، على مدى السنوات القلائل الماضية ، جهودا متواصلة وجديدة لتخفيف حدة التوتر الحالة في أمريكا الوسطى وتعزيز عملية التسوية السلمية . وبالتالي ، حظيت مجموعة كونتادورا بالتعاطف والتأييد لجهودها من جانب عدد متزايد من الدول . وفي تموز/يوليه من هذا العام ، شكلت الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو فريق ليمّا لتقديم دعم نشط إلى مجموعة كونتادورا . وفي آب/أغسطس الماضي ، عقد وزراء خارجية تلك البلدان الثمانية اجتماعا مشتركا ناجحا ، أوضحوا فيه أنه يجب إيجاد حل شامل ودائم للصراعات في المنطقة وأن تسوية مسألة أمريكا الوسطى لا يمكن تحقيقها عن طريق القوة ، بل يجب ، بالأحرى ، تحقيقها عن طريق الحوار والتفاوض السياسيين والدبلوماسيين اللذين دعت إليهما دوما مجموعة كونتادورا . وهذه المقترحات العادلة والمعقولة مؤاتية لتخفيف حدة التوتر في أمريكا الوسطى ويجب من ثم ان تحظى بالعناية الواجبة . وفي الوقت نفسه ، يسرنا أن نرى أن البلدان غير المنحازة ، وبلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، والأمين العام للأمم المتحدة ، يبذلون جميعا جهودا ايجابية من اجل التسوية السلمية لمسألة أمريكا الوسطى .

ويود وفد الصين ، ونحن ننظر مرة أخرى في الحالة في أمريكا الوسطى ، ان يكرر مساندته الثابتة لمجموعة كونتادورا في جهودها الرامية الى تخفيف حدة التوتر الحالة في أمريكا الوسطى وايجاد حل سياسي للنزاعات الناشئة فيها . وتؤيد الصين موقف المجموعة من أن قضية أمريكا الوسطى يجب ألا تقحم في سياق الصراع بين الشرق والغرب .

ونأمل أن تحترم البلدان المعنية تطلعات شعوب أمريكا الوسطى وان تتخلى عن سياسة التدخل التي تنتهجها وتتخذ موقفا ايجابيا بحيث تثمر الجهود التي تبذلها مجموعة كوندادورا وفريق ليما من أجل احلال السلم والاستقرار في منطقة أمريكا الوسطى ، وتعيش جميع الشعوب في سلم ووثام .

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يجد لزاما عليه ، شأنه شأن جميع الوفود التي تناولت الكلمة تقريبا ، أن يلاحظ مرة أخرى أنه ، بالرغم من مقررات وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية ، لم يطرأ تحسن على الحالة في أمريكا الوسطى . فالتوتر قد استمر في التصاعد من الناحية الفعلية والمبادرات السلمية لحركة البلدان غير المنحازة وبلدان أمريكا اللاتينية ، التي اتخذت لتحسين المناخ في تلك المنطقة لم يكتب لها النجاح . والسبب في ذلك سياسة الولايات المتحدة ، التي وسعت نطاق حربها غير المعلننة ضد نيكاراغوا ، ذلك البلد الصغير ، وناالت تعمل على تقويض العملية الديمقراطية الجارية فيه ومنع شعبه من بناء حياته بمنأى عن التدخل الخارجي ، وفقا لمصالحه وتطلعاته الخاصة .

وتستخدم قوى الامبريالية كل ترسانة الأشكال والأساليب والوسائل المتقدمة للقمع التي سبق تطويرها على حساب معاناة بلدان وشعوب أخرى تكافح من أجل حريتها . وهي ترسانة ضخمة تشمل وقف تقديم القروض اللازمة للحصول على المواد الغذائية والحذر التجاري ، والحصار الاقتصادي ، والضغط والابتزاز السياسيين ، وجميع أشكال تمويل العصابات الارهابية وتدريبها وتنظيمها وارسالها ، وتلقيم الموانئ ، وشن عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد بلدان ذات سيادة ، واشاعة الموت والعنف والدمار . وقد تعرض بالفعل لهذه الأعمال الهمجية آلاف من النساء والاطفال والشيوخ الابرياء ، وتجاوز الدمار الشامل الذي سببه العدو وان الأجنبي لشعب نيكاراغوا بالفعل مبلغ ١٥ بليون دولار ، اي ما يزيد مرة ونصف مرة على حجم ما يسمى المعونة الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الى منطقة أمريكا الوسطى بأسرها .

الا أنه يبدو أن ذلك كله ليس كافيا ، ففي نيسان / ابريل ١٩٨٥ ، وجه الى حكومة نيكاراغوا انذار روتيني مفاده أنها اما أن تغير سياساتها الداخلية والخارجية والا فان الولايات المتحدة ستكون في حل من تصعيد حربها غير المعلنة عندها ، مع عدم استبعاد امكانية اللجوء الى التدخل العسكري في غمار ذلك . وقد خصصت ملايين عديدة من الدولارات لهذه الاعمال غير المشروعة . ويجرى ذلك بينما يعارض ٨٠ في المائة من الامريكين استخدام القوة المسلحة في امريكا الوسطى .

خلال الجلسات الاحتفالية بالذكرى الأربعين للجمعية العامة ، أوضح السيد دانيل اورتيجا رئيس جمهورية نيكاراغوا الارادة الراسخة لشعبه في السلم وطالب رئيس الولايات المتحدة بالاجابة على السؤال التالي : " ما اذا كان يريد لتطبيع العلاقات مع نيكاراغوا وفقا لمبادئ الميثاق والقانون الدولي ؟ " (A/40/PV.24 ، ص ١٦) وكان الجواب الذي تلقاه هو أن تأييد امريكا للقوى المضادة للثورة المسماة بالكونتراس لا يجب أن يتوقف ولن يتوقف .

وبغية تبرير هذه السياسة ، بذلت محاولات لتصوير نيكاراغوا بوصفها دولة عسكرية متزايدة القوة قادرة على سحق جيرانها بل وتهديد الولايات المتحدة ذاتها من الخلف . غير ان حقيقة الامر ، وفقا للبيانات المستقاة من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ، ان القوات المسلحة النظامية اهند وراس والسلفادور وغواتيمالا لا يزيد حجمها مرتين على قوات نيكاراغوا . كما ان لديها قوة نيران اكبر وتمتلك قواتها الجوية طائرات حربية وعمودية اكبر عددا . وتبذل في واشنطن كل المحاولات لاثارة الشكوك حول الحق المشروع لحكومة نيكاراغوا في ان تشتري من الخارج العتاد الاجنبي الذي تحتاج اليه لرد العدوان .

وفي الوقت نفسه ، من المعروف جيدا ان البنيتاغون ممثل على نطاق واسع في امريكا اللاتينية وان عناية خاصة تولى ، في تطوير بنيته العسكرية في ذلك الجزء من العالم ، لأمريكا الوسطى والكاربي حيث انشئت عشرات من المرافق العسكرية والبعض منها بقرب اراضي نيكاراغوا . وتشهد تلك المناقاة تتابعا لا ينقطع للمناورات العسكرية الرامية الى ترهيب نيكاراغوا وامتداد عصابات الثورة المضادة وتجهيزها بالاسلحة .

ان نيكارانوا لا تشكل تهديدا لأحد ، وليست عضوا في اية كتلة ، ولا تنتمي الى أى تحالف عسكري مع أية دولة . وكل ما تريده فرصة لتبني حياتها في جو من السلم . وخلال الحملة العدائية التي شنت على نيكارانوا ، وجهت اليها كل أنواع الترميم ، بما في ذلك تهمة انتهاك حقوق الانسان ؛ الا انه لا يمكن اخفاء الحقيقة . فالكونتراس وليس الساندينون هم الذين يهدرون حقوق الانسان وحتى الصحافة البرجوازية لا تستطيع اخفاء ذلك . فعلى سبيل المثال ، ذكرت صحيفة " نيويورك تايمز " الصادرة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ان " أشنع انتهاكات حقوق الانسان في نيكارانوا يرتكبها اليوم " الكونتراس " ، وذكرت نفس الصحيفة في ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ ان الكونتراس يقومون بارهاب الفلاحين في هندوراس ونهب ممتلكاتهم وقتلهم . وهؤلاء القتلة هم الذين يكرمهم حماتهم الامريكيون ويطلقون عليهم أسماء " كالأشقاء " و " المناضلين " من اجل الحرية " و " القوى الديمقراطية " وما الى ذلك .

ولا يسع المرء الا ان يشعر بالدهشة ازاء الاستهتار بالقيم الذي يتمثل في التلاعب بألفاظ " الحرية " و " الديمقراطية " . ويبدو انه يكفي الصاق بطاقة الشمولية ، بطريقة عشوائية ، بأية دولة ، لكي تتوافر فوراً الحجة لارتكاب اعمال العدوان ضدها . وهي اعمال تتنافى مع جميع قواعد القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول ذات السيادة ، ناهيك عن مفاهيم الحرية والديمقراطية ذاتها . ومن الواضح ان الذين وضعوا على رؤوسهم أكاليل الغار المشكوك في استحقاقهم لها بحجة " احلال السلام " في غرينادا ، يتلطفون الى المزيد من تلك الأكاليل الزائفة .

اما فيما يتعلق بحكومة نيكارانوا ، التي قامت ، بصورة محسوسة بالفعل ، بتحسين مستوى الحياة للأغلبية من مواطنيها ، فانها لم تبد أى افتقار الى حسن النية في السعي لتطبيع الحالة في المنطقة . فقد اقترحت مرارا على حكومة الولايات المتحدة استئناف الحوار بغية وضع القاعدة التي يمكن على اساسها تطبيع العلاقات بين الدولتين بروح من الاحترام المتبادل والالتزام الصارم بالقانون الدولي ، كما وجهت اقتراحات مماثلة الى حكومتي هندوراس وكوستاريكا .

كما ان جهودا لا تتوقف للتوصل الى تسوية سياسية في امريكا الوسطى دون تدخل خارجي قد بذلت ايضا من جانب دول عدم الانحياز ، واعضاء مجموعة كونتادورا ، ودول مجموعة دعم عملية كونتادورا .

ومن شأن وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى اذا اعتمدت ، لا من جانب نيكاراغوا وحدها ، بل ومن جانب البلدان الاخرى في المنطقة والولايات المتحدة ايضا ، ان تحسن الوضع بدرجة كبيرة . الا ان الولايات المتحدة ترفض اجراء مفاوضات على قدم المساواة لاجاد تسوية سياسية . ولا تزال المقترحات البناءة الداعية الى السلم التي قدمتها حكومة نيكاراغوا ومجموعة كونتادورا والبلدان الاخرى تحبط من جانب ذلك البلد ، أى الولايات المتحدة ، ويحدث ذلك في الوقت الذي تعتبر فيه أغلبية البلدان الاعضاء في الامم المتحدة ان مشاكل امريكا الوسطى يمكن ، بل وينبغي ، حلها دون تدخل خارجي ، وبالطرق السياسية ، بمعزل عن التدخل والتهديد والضغط . وهذا هو بالتحديد الاتجاه الذي يوجهنا اليه الميثاق ، الذي يتوجب على الجميع احترامه .

ومما يدعو الى القلق ان نلاحظ ان بعض بلدان امريكا الوسطى تسير على خطى حماتها الامريكين ، وتتسبب بالتالي في ابطاء عملية تحقيق تسوية سياسية في تلك المنطقة . وقد آن الأوان لتلك البلدان لأن تكف عن التأكيدات الكلامية عن النوايا السلمية وتتحرك صوب الأعمال الملموسة وتضع حدا للأعمال العدائية ضد نيكاراغوا ، ولا سيما دعم قوات الكونتراس التي تتمركز في اراضيها وتشن غارات دموية على اراضي نيكاراغوا .

ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تعرب عن تضامنها الكامل مع شعوب امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في كفاحها من اجل الاستقلال والتقدم الاجتماعي والاقتصادي . ونحن ندين الاعمال العدوانية التي ترتكب ضد نيكاراغوا ، ونطالب بوقفها الفوري غير المشروط . فمن الهمية بمكان ، في تلك المنطقة من العالم ايضا ، ايجاد أوضاع دولية طبيعية ومستقرة تتيح تحقيق التطور الحر المستقل لجميع الدول في ظل السلم وعلاقات حسن الجوار . وهذا ما سوف يعزز السلم والامن الدوليين .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر
الجمعية العامة ، مرة اخرى ، بند جدول الاعمال المعنون " الحالة في امريكا الوسطى :
الاحطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم " . وأمامنا تقرير الامين
العام (A/40/737) بشأن هذا البند للنظر فيه . وقد درسنا التقرير باهتمام ، ونشعر
بالقلق اذ نلاحظ انه خلال هذه السنة " لم يكف الموقف في امريكا الوسطى عن التدهور "
بالرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها بلدان مجموعة كونتاد ورا لعكس مسار ذلك
الاتجاه . وقد اشار الامين العام في تقريره الى ازدياد الحوادث الشائبة بين بلدان
المنطقة وهي حوادث يشر التقرير الى أنها ، فوق عرقلتها للعمل الذي تقوم به
مجموعة كونتاد ورا ، " اثار الخوف من وقوع انتهاك أخطار المسام " (A/40/737 ، الفقرة ٨) .
وقد استعرض المتكلمون السابقون في بياناتهم الأحداث في المنطقة بشكل واف ،
واعربوا عن القلق العميق ازاء الوضع السائد في المنطقة . وبنغلاديش تشاطر تلك البلدان
الشعور بذلك القلق ، ويزعجنا ان نلاحظ الافتقار الواضح الى التقدم في نزع فتيل
التوتر وانعدام الثقة في المنطقة . فخلال الفترة المستعرضة ، شهدنا اتهام بلدان
المنطقة لبعضها البعض بتدخل كل منها بجميع الاشكال في الشؤون الداخلية للآخرين .
وبالتالي ، يؤيد وفد بلادي تأييدا تاما رأى الامين العام القائل :
" ان استمرار تدهور الموقف خلال السنة الماضية يثبت ضرورة التوصل الى سلم
عادل وشامل في المنطقة عن طريق التفاوض " (الفقرة ١١)
وينبغي ان يكون قد اصبح من الواضح تماما الآن ان الموقف السائد في امريكا
الوسطى لا يزال متفجرا وخطيرا وأن أى تردى آخر سيزيد الموقف تفاقمًا ، ويزيد صعوبة
احلال السلم في المنطقة . فالذى تدعو اليه الحاجة الآن بصورة ملحة اجراء حوار
بناء بين الاطراف المعنية بغية تهيئة مناخ المصالحة والتعايش السلمي .

وأملنا الصادق هو أن تبدى جميع الاطراف المعنية من الاعتدال وضبط النفس ووضوح الرؤيا ما يتيح ارساء السلم والاستقرار في امريكا الوسطى .
وقد كانت تلك هي الروح التي بدأت منها عملية الحوار ، منذ ثلاثة اعوام على أيدي مجموعة بلدان كونتاد ورا : كولومبيا والمكسيك وبنما وفنزويلا . ان عملية كونتاد ورا توفر اطارا قيما للسلم والتعاون بين بلدان المنطقة بهدف تجنب المزيد من تصاعد التوتر واللجوء الى حل عسكري لحسم مشاكل المنطقة . كما تشدد عملية كونتاد ورا على روح التفاوض في اطار اقليمي في محاولة لعزل المسائل عن التأثيرات السياسية الخارجية . ان مشروع وثيقة كونتاد ورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى جاء نتيجة سلسلة من المفاوضات المكثفة بين جميع الاطراف المعنية ، وهي وثيقة توفر الاطار المطلوب للسلم والتعاون على أساس التصورات المشتركة والتكيف المتبادل . ولذا حازت عملية كونتاد ورا على تقدير واسع النطاق ، ونحن نؤمن ايما ناسخا بضرورة السماح لتلك المبادرة الهامة بأن تأخذ طريقها النهائي صوب النتيجة المنشودة . وفي هذا السياق ينضم وفد بلادى الى النداء الذى وجهه الامين العام الى بلدان المنطقة لكي تمتنع عن القيام بأى عمل من شأنه أن يهدد مبادرة السلام .

وقد أيد وفد بلادى باستمرار مبادرة كونتاد ورا تأييدا تاما ، لاننا نؤمن ايما ناسخا قويا بأن هذا المسعى الاقليمي سينجح على الاغلب ، لان المشاركين فيه بوسعهم تقييم الحالة بتفهم أوسع وبدقة اكبر . وفي دورات سابقة ، اعتمدت الجمعية قرارات بتوافق الآراء أيدت تماما ، بين جملة أمور ، عملية كونتاد ورا ، كما نصت على المبادئ التي يجب أن يبنى على أساسها الحوار . ويتعين علينا أن نواصل تقديم تأييدنا التام لهذه المبادرة المواتية والقيمة . ومن المشجع أن نلاحظ أن منظمة الدول الامريكية أيضا قد أيدت عملية كونتاد ورا . كما أن حركة بلدان عدم الانحياز ، وبلدى عضو نشط فيها ، ما فتئت تؤيد باستمرار هذا المسعى الاقليمي . وقد عززت بلدان المنطقة العملية مؤخرا بتشكيل مجموعة دعم كونتاد ورا ، المؤلفة من الأرجنتين والبرازيل وبيرو واوروغواى . ونحن نرحب بهذا التطور ونشاط الامين العام مشاطرة تامة

رأيه في أنه تطور يجسد " الانشغال الشديد لامريكا اللاتينية " . وهذا الانشغال مفهوم ، ويتضح من عبارات الامين العام أن :

" جذور أزمة امريكا الوسطى تكمن في الهياكل الاجتماعية الاقتصادية

والسياسات الداخلية غير العادلة " . (A/40/737 ، ص ٣)

وهذا يعزز قناعتنا بأن عملية كونتادورا ، بتأييد ومساعدة من جميع الاطراف المعنية مباشرة ، ستؤتي ثمارها الايجابية في اعادة السلم الى المنطقة . وأى محاولة للنظر الى التطورات الجارية في امريكا الوسطى في سياق المواجهة بين الشرق والغرب لن تسهم في عرقلة عملية التطبيع عن طريق الحوار المجدى والمفاوضات فحسب بل وستزيد من تدهور الحالة .

ان مشروع وثيقة كونتادورا يؤكد من جديد ، وبين جملة أمور ، تلك المبادئ الهامة التي يجب ان تقوم عليها العلاقات بين الدول ، وهي مبادئ عدم جواز التهديد باستخدام القوة أو استخداما ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي للدول ؛ والمساواة في السيادة بين الدول ؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . هذه المبادئ الرئيسية التي تقوم على أساس ميثاق الامم المتحدة ، تنطبق على العالم بأسره ، وهي ذات صلة بصفة خاصة بمنطقة امريكا الوسطى . وتتمسك الوثيقة أيضا بحق الشعوب في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما تعترف بأهمية ايجاد وتعزيز وترسيخ النظام الديمقراطي في جميع بلدان المنطقة . وتؤكد الوثيقة أيضا على أن أعمال التخريب والاحباط واستخدام أراضي أى دولة للقيام بأى عمل يؤثر على أمن دولة أخرى ، تتعارض مع القواعد الاساسية للقانون الدولي والتعايش السلمي . ومشروع الوثيقة ، وهو نتيجة عملية طويلة ومضنية من الحوار والتفاوض بين جميع بلدان المنطقة ، يعتبر الترتيب الوحيد الممكن لاستعادة السلم والتعاون في المنطقة . وبما أن عملية كونتادورا قد وصلت الآن الى منعطف حيوى ، وبما أن مشروع وثيقتها قد شارف تناوله المرحلة النهائية أصبح من الحتمي على هذه الجمعية أن تقدم مؤشرات واضحة لا يمكن اساءة فهمها

الى جميع الاطراف المعنية ، بأن الوقت قد حان لاتخاذ عمل حاسم وحازم لاعادة السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة .

وفيما يخصنا ، سيقدم وفد بلادى كما فعل دائما ، تأييده وتعاونه التامين اليكم ياسيادة الرئيس في سعيكم للتوصل الى مامن شأنه ان يضع نهاية للحالة المتفجرة الراهنة في امريكا الوسطى . فموقفنا الثابت والمبدئي ازاء هذه المسألة يركز على مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والقواعد الاساسية للقانون الدولي والتعايش السلمي . وسنواصل تأييدنا القاطع وغير المشروط لجهود مجموعة كونتاد ورا الى حين تكمل بالنجاح النهائي .

وبالنظر الى الحاح الحالة ، يؤكد وفد بلادى مرة أخرى على أهمية التوصل الى توافق مبكر في الآراء على المستوى الاقليمي لاستعادة السلم والاستقرار في امريكا الوسطى ، حتى تستطيع جميع البلدان أن تركز اهتمامها كلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونعتقد أنه في هذه الدورة التي يحتفل فيها بالذكرى الاربعين للامم المتحدة ، يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ عملا حازما وحاسما لتعزيز وتشجيع العملية الحالية للحوار والمشاوورات ، بمساعدة بلدان مجموعة كونتاد ورا . وفي هذه المناسبة التاريخية ، يحدونا الأمل في أن يعلو جميع المعنيين على مصالحهم الوطنية الضيقة ، ويبعدوا المرونة والتفهم من أجل قضية السلم . وسيظل وفد بلادى على استعداد لان يقدم تأييده وتعاونه التامين لاي عمل ملموس صوب بلوغ تلك الغاية .

السيد ويجيوارداني (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بالرغم من بعض الدلائل المشجعة ، يبدو وأن الموقف في أمريكا الوسطى ، كما يتضح من تقرير الامين العام " لم يكف عن التدهور خلال هذه السنة " . (A/40/737 ، الفقرة ٨) كما ان استقلال دول المنطقة وسيادتها مازالت مهددة . وقد اسهمت حوادث الحدود ، والهجمات الارهابية ، وادخال الاسلحة الحديثة الى المنطقة ، واعمال الاستفزاز

العسكري ، ومحاولات زعزعة الاستقرار ، في ازدياد حدة التوتر وعدم الاستقرار فسي المنطقة . ومن ثم ، من الصواب أن ينظر في هذا البند ، " الحالة في امريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " ، في الجلسات العامة خدمة للسعي لاجلال السلم والاستقرار في امريكا الوسطى . ونرحب بمبادرة نيكاراغوا لطرح هذا البند أمام الجمعية للسنة الثالثة على التوالي .

وايا كانت شواغل المجتمع الدولي فمن الواضح ان الاسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في امريكا الوسطى تكمن في تركة الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتساوية التي أصبحت المنطقة وريثها التعس ، وبعبارة اخرى تكمن فيما أطلق عليه الامين العام في تقريره الشامل " الهياكل الاجتماعية الاقتصادية والسياسات الداخلية غير العادلة " (الفقرة ١١) . وما زاد هذه الحالة تفاقمًا سجل التعدي والضغط الاجنبي على المنطقة .

ان الدول التي تتألف منها منطقة أمريكا الوسطى دول ذات أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة ، ولدى كل دولة منها تصورات مختلفة للتنمية والاولويات الوطنية . واحترام هذا العامل والقبول به أمر حاسم ليس فقط من جانب الموجودين داخل المنطقة بل ومن جانب الاغراب أيضا . ان حق اية امة في ان تختار ، وتطور بعد ذلك ، النظام السياسي والاجتماعي - الاقتصادي الذي تعتقد انه يفي على أمثل وجه بتموحيات وحاجات شعبها حق مقدس . وهذا الحق يجب أن يمارس ويعبر عنه بحرية ، وفي بيئة اقليمية مفتوحة دون ضغط من أوساط اجنبية ، سواء مورس بصورة مباشرة أو بطرق خفية خبيثة . ولا بد من السماح للعقائد المختلفة بأن تتعايش في سلم . والحوار لا المجابهة هو الذي يجب ان يحكم العلاقات بين الدول التي قد تختلف مفاهيمها للهدف الوطني . والتفاهم والتسامح لا الدعاية المغرضة المتبادلة المعادية هما اللذان يجب النهوض بهما بين الشعوب . ويجب الا يسمح لأية دولة بأن تنتحل لنفسها الحق في ان تثبت عقيدتها أو نظامها أو طريقة حياتها لفرضها على الغير ، لان المسعى الوطني لكل دولة يجب ان تملئ خصائص حالتها المتميزة والتفكير الفريد لابنائها .

ان قرار مجلس الأمن ٥٦٢ (١٩٨٥) المتخذ في هذا العام ذكّر بقرار الجمعية العامة ٣٨ / ١٠ الذي أكد

" حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير نظام حكمها واختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون أي تدخل اجنبي أو قسور أو قيد أي كان " .

وقبول هذا المبدأ الاساسي يعني قبول مبدأ عدم التدخل بأنواعه في الشؤون الداخلية للدول .

وقد أدى الانتقاص من ذلك المبدأ الى عدم الاستقرار والتوتر والعنف ، لا في أمريكا الوسطى فحسب ، بل وفي اجزاء اخرى من الكرة الارضية أيضا ، الأمر الذي سبب معاناة هائلة وعرقل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب . تشير ديباجة مشروع وثيقة كونتاد ورا ، المستنسخة بوصفها مرفقا لتقرير الامين العام ، الى حقيقة :

" ان تفويض استقرار حكومات المنطقة الذي يتم عن طريق تشجيع أنشطة جماعات أو قوات غير نظامية أو دعمها باعمال ارهابية أو باعمال الهدم والتخريب واستخدام اقليم دولة لأغراض أنشطة تعرض للخطر أمن دولة أخرى ينافي المبادئ الاساسية للقانون الدولي والتعايش السلمي بين الدول "

(A/40/737 ، ص ٣٩)

ان التغيير لا يمكن تبنيه من الخارج . وكما قال وزير خارجية سرى لانكا ، الشريف حميد ، فيما يتعلق بأمريكا الوسطى :

" اذا اريد حدوث أي تغيير في أية دولة ، فلا بد من أن يبذل ذلك التغيير من خفقات قلب شعبيها هي ، دون ضغط أو تدخل من الخارج " . وفي هذا السياق ، ترحب سرى لانكا بالميل نحو تبني الاشكال الديمقراطية للحكم التي تشجع المشاركة الشعبية في العملية السياسية بالمنطقة . وهذا الميل يمكن ان يشكل أحد أقوى انواع الترياق ضد استفحال الحكم الاستبدادي والتعدى الاجنبي الماكر الذي تسبب في معظم ظروف الشقاء التي ابتليت بها بالمنطقة . ويسلم مشروع وثيقة كونتاد ورا بأن من :

" الأهمية بمكان اقامة وتشجيع وتعزيز نظم ديمقراطية فني جميع بلدان المنطقة ، قائمة على مبدأ المساهمة من جانب الجميع وتعايش الجميع على اختلافهم في الادارة والتمثيل " (ص ٤٠) . ومن الواضح أن المبادئ ذات الصلة بالحالة في أمريكا الوسطى تتمتع بصلاحيه تمتد الى ما يتجاوز حدود تلك المنطقة ، وهذا هو أحد الاسباب التي حدثت

بسرى لانكا الى الاشتراك في هذه المناقشة . ان مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم استخدام القوة ، وحق الدول السيادية في انتهاج انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمنأى عن الاكراه الخارجي ، وتشجيع الحوار ، والتسوية السلمية للمنازعات لها أوجه انطباق وصلاحيه وأهمية عالمية . وثانيا ، تدرك سرى لانكا ان التوترات وانعدام الاستقرار في امريكا الوسطى تنطوي على خطر الاستفحال والامتداد الى ما وراء المنطقة لتشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . واخيرا - وهذه النقطة هامة جدا - تود سرى لانكا أن تهيئ مبادرات كونتادورا وتشجعها وتزكيها لانها توفر أهم مخطط سليم ومنطقي للسلم والتعاون في امريكا الوسطى .

ان جهود مجموعة كونتادورا - بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك - تكتسي أهمية خاصة لانها تتابع بتشاور وثيق مع دول أمريكا الوسطى المعنية وتتماشى مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة . كما نرحب بقرار حكومات الأرجنتين واوروغواي والبرازيل وبيرو في تموز/يوليه من هذا العام بتشكيل مجموعة الدعم من اجل تعزيز مساعي مجموعة كونتادورا .

وتوسيع رقعة عملية السلم بهذه الصورة هام من منظور آخر : فهو دلالة عملية أخرى على الارادة الجماعية لأمريكا اللاتينية ، وبرهان عملي على قدرتها على اتخاذ الاجراء المنسق بدقة بشأن المسائل الاقليمية من وجهة نظر ومفهوم اقليميين . وهذا النهج الاقليمي يجب تعزيده وتأييده ، شأنه شأن أي نهج اقليمي ملائم في أي مكان من العالم .

ان الجهود النبيلة لمجموعة كونتادورا لم تتوج حتى الان باعتماد مشروع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . ولا اعتزم اصدار حكم على وجود التقدم من عدمه في عملية المفاوضات المطولة . فالاراء التي أعربت عنها الوفود المعنية مباشرة والمطلعة أكثر مني على الحالة قد ساعدت سرى لانكا كثيرا ، ان لم يكن لشيء ، فلانها نبهتنا الى التعقيدات الكبيرة التي ينطوي عليها الامر وأوضحتها لنا .

اننا جميعا نتمنى النجاح للعملية . وعلى المجتمع الدولي ان يعرب بصوت واحد عن تضامنه مع هذا المسعى الاقليمي الشامل الفريد ، الذي يسعى الى تجاوز

عقبات كبيرة ونزع فتيل التوتر الاقليمي ومنع التعدى الموجه من خارج المنطقة وتبني الحوار والتعاون . ونرجوان يؤدي هذا السعي الى أساس متين يمكن ان تتطور عليه دول المنطقة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وفقا لحاجات وطموحات شعوبها في ظل ظروف من الاحترام المتبادل والسلم والوثام .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود ، في البداية ، ان أؤكد أهمية حدث هام بشكل خاص في العلاقات الدولية ، هو اجتماع جنيف الاخير بين زعمي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . فالآثار المترتبة على الاجتماع تتجاوز حدود العلاقات الثنائية بين هاتين الدولتين . ومن المؤكد ان قيمته ستتجلى في ايجاد ظروف أكثر ملاءمة لتحسين الوضع الدولي والعودة الى سياسة الانفراج .

ان التطورات في أمريكا الوسطى مرت بمنعطف جديد وخطير . وبسبب طابع المنطقة الهش ، أصبحت واحدة من أخطر بؤر الازمات في العالم . وقد أوضحت المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة ان الحالة في أمريكا الوسطى ، بسبب التهديد الذي تشكله على السلم الدولي ، هي في نفس مستوى الحالة في الشرق الأوسط والحالة في الجنوب الافريقي . وفيما يخص هذه الحالة اوضحت الامم المتحدة في قرارات عديدة الطريق الى ازالة جذور الازمة .

ان أسباب الحالة المتفجرة في أمريكا الوسطى لا تكمن في المواجهة الشاملة بين الشرق والغرب ، بل توجد ، بالاحرى ، في الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تسببها الامبريالية . وفي هذا الصدد ، فان للولايات المتحدة أطول باع في " فرض النفوذ " فقد حولت أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي الى فناء خلفي استراتيجي لها حيث تحافظ على النظام عن طريق سياسة العص الغليظة ودبلوماسية القوة التي تتبعهما . وخلال الفترة القصيرة نسبيا لوجود الولايات المتحدة ، بالمعنى التاريخي ، أصبح لها " وجود عسكري " في كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى .

وعندما ننظر عبر التاريخ ، نرى أن التغييرات لم تقع الا فيما يتعلق باختيار الظروف السياسية التي تستعرض فيها الولايات المتحدة عضلاتها العسكرية . فبينما كانت تتدخل قديما في الصراعات بين الدول أساسا ، باتت تهدد اليوم ، بشكل متزايد ، باستعمال القوة للتدخل في الحالة السياسية الداخلية للدول ذات السيادة . وقد تغيرت طبيعة هذا التدخل أيضا . فهناك اتجاه متزايد نحو زيادة ما يسمى بالعمل الجماعي في استعراض القوة واستعمالها ، وذلك كما حدث في التدخل العسكري في غرينادا .

وفي نفس الوقت ، هناك تزايد في درجة استعراض القوة ، فقد تزايدت اعداد القوات والسفن والطائرات التي تشارك في هذا الامر . ونعتقد أن استعراضات القوة النووية التي تزداد بشكل مستمر تشكل تهديدا متزايدا لسلم العالم . وأشير على سبيل المثال الى رحلات السفن الحربية التي تحمل القذائف ، وقاذفات القنابل الاستراتيجية عابرة القارات من طراز B-52 .

ان السمة المميزة للحالة في أمريكا الوسطى هي تصاعد التدخل العسكري المسلح المكشوف للولايات المتحدة في نيكاراغوا ، وفي التطورات الجارية في السلفادور . وفي هذا الصدد ، تتبع حكومة الولايات المتحدة سياسة مزدوجة . فهي تفتي الاعمال العدوانية المباشرة التي ترتكب ضد نيكاراغوا بادعاء الاهتمام بضرورة اجراء حوار سياسي مع ممثلي نيكاراغوا وتتشدق بتأييد العمل الذي تقوم به مجموعة كونتادورا لتعزيز السلم ، ويصاحب

ذلك النفاق زيادة أنشطة الخدمات الخاصة للولايات المتحدة التي تستهدف العمل باعتبارها حكومة غير منظورة في أمريكا الوسطى .

وبعد أن تعلمت الولايات المتحدة دروسا من تجربتها السيئة السمعة في غواتيمالا والجمهورية الدومينيكية وشيلي وفييت نام وكامبوتشيا وانغولا فإنها تستخدم سلسلة واسعة من صكوك الدولة لتحقيق أهدافها . ولكن هذا الاستخدام يتعارض مع القانون الدولي ومع ميثاق الأمم المتحدة . لذلك ، لا يدهشنا أن نرى أن تلك السياسة باتت مدانة حتى من جانب عدد من حلفاء واشنطن . ويجب ان يكون هناك حد للحرب الخفية ، والحرب المكشوفة وغير المعلنة التي تشنها في أمريكا الوسطى ضد التطور الديمقراطي التقدمي لبلدان تلك المنطقة . يجب أن نقيم حسابا للتطور الحقيقي في الشؤون الدولية ، والمصالح المشروعة للشعوب . ويجب ، بناء على ذلك ، ان نقضى على تلك المفارقات ، التي من قبيل مذهب مونرو والفلس ، من المسرح السياسي الدولي الحالي . ولا يمكن لشخص عاقل أن يقبل بمحاولات الولايات المتحدة لفرض الاحتكار أو تحديد المستقبل ، على شعوب القارة الأمريكية ، باعتبارها محاولات مشروعة . فالنتيجة الوحيدة لتلك المحاولات التي تتناقض مع أحكام القانون الدولي هي المزيد من الخسائر في الأرواح وزيادة شعوب أمريكا الوسطى فقرا . لقد فرضت على نيكاراغوا أشد أنواع الضغوط المهرالية وأكثرها مدعاة للرفض . فالولايات المتحدة تلجأ الى حرب استنزاف بهدف تجويع شعب نيكاراغوا واعاقبة الانتعاش الاقتصادي في ذلك البلد ، وتعمل على تمزيق البلاد من الداخل باستخدام أساليب الارهاب واثارة الخلافات الأيديولوجية . كما أنها تقدم الدعم الواسع الى قوات الثورة المضادة المسلحة وتحاول عزل النظام الثوري على المستويين الاقليمي والدولي . وهي تفعل ذلك كله حتى تبقى نيكاراغوا في نطاق مجالها السياسي الجغرافي ، وتمنع شعب نيكاراغوا من اختيار طريقه الخاص في التنمية .

من المعروف جيدا أن نيكاراغوا ، وفقا لثورتها التحررية الوطنية تنفذ فحسب افكار السياسيين التحرريين في أمريكا الوسطى في القرن الماضي ، مثل فرنسكو مارازان ، والوطنيين

امثال زيليدون وساندينو . فهي ، بعبارة أخرى ، تعمل على اضافة الطابع الديمقراطي الأصيل على نظامها وتمتد يد العون الى الجميع وتأمل أن تحل مشكلة العلاقات الاجتماعية القديمة البالية وغير المنصفة في أمريكا الوسطى بالوسائل السلمية .

ان جهاز الدعاية في الولايات المتحدة الأمريكية يقدم حججا سخيفة مثل الادعاء بان أقوى دولة رأسمالية في العالم مهددة من قبل بلد تعداد سكانه ٣ ملايين نسمة هو نيكاراغوا . وطبقا لهذه الادعاءات ، ليس من حق حكومة نيكاراغوا أن تسعى الى طلب المساعدة من البلدان الصديقة عندما تجد نفسها في حالة صعبة نتيجة للضغط الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها .

وليس هناك شك في انه لولم تقم الولايات المتحدة باتخاذ اجراءات تؤدي الى حدوث صدع ، لا يمكن لجهود السلم المنظمة التي تقوم بها بلدان مجموعة كونتادورا ان تتوج بالنجاح لأنها تحظى بتأييد الأمم المتحدة ، كما أنها تلقى التأييد النشط من جانب منظمة الدول الأمريكية وبلدان حركة عدم الانحياز .

لقد أعربت تشيكوسلوفاكيا مرارا عن تقديرها للنهج البناء الذي اتخذته حكومة نيكاراغوا ومقترحات مجموعة كونتادورا . ان موقف نيكاراغوا بشأن مشروع وثيقة كونتادورا الجديدة المؤرخ في ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ والوارد في وثيقة الجمعية العامة A/40/894 المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ موقف سليم ومشروع وبعيد النظر ، وهو يبين النهج المسؤول الذي تنتهجه حكومة ذلك البلد بالنسبة لشعب نيكاراغوا . فمن حق تلك الحكومة ، ومن واجبها ايضا ، ان تكفل أمن بلدها على المستوى الدولي .

ان تشيكوسلوفاكيا التي تعمل مع البلدان الاشتراكية الأخرى وغيرها من البلدان أيضا على زيادة دور الأمم المتحدة ومسؤوليتها في صيانة سلم العالم ، وتتعاطف بعق مع النضال البطولي الذي تخوضه نيكاراغوا لممارسة حقها في تقرير المصير ، تقدر الثبات الذي تبديه حكومة نيكاراغوا التي تقيم سياستها الخارجية على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم

المتحدة بصفة خاصة. لذلك ، ندين بشدة سياسة العنف والتآمر والتشويه التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة الحالية ضد هذا البلد . ان هذه الأعمال تتناقض مع المصالح الحيوية لنيكاراغوا وبلدان أمريكا الوسطى لأنها تعرق القضاء على أسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه تلك البلدان والذي نشأ نتيجة الاستغلال الذي استمر لسنوات طويلة ، ولا يمكن القضاء على هذا التخلف الا باحلال السلم والأمن والتعاون فسي المنطقه .

لماذا تحتاج بلدان مجاورة لنيكاراغوا اعدادا ضخمة من الأسلحة والمستشاريين العسكريين في الوقت الذي تقترح عليها نيكاراغوا وضع حد لحوادث الحدود وانشاء منطقة مجردة من السلاح في ظل رقابة دولية فعالة ؟ كيف يمكن لهذه الأسلحة أن تحسن المناخ الاقتصادي في بلدان أمريكا الوسطى التي تزرع تحت عبء المديونية الخارجية ، وتمكن تلك الحكومات من وقف التردى في مستوى معيشة عمالها ؟ ما هي الفوائد التي حنتها شعوب بلدان أمريكا الوسطى من استمرار مناورات الوحدات العسكرية الأجنبية في المنطقة أو من الأنشطة المضادة للثورة التي حولت هذه البلدان الى قاعدة عسكرية . من الذي سيستفيد من تخلف وتجزئة أمريكا الوسطى بوصفها " منطقة مصالح حيوية " ومن سيدفع ثمن هذا كله ؟ لقد حظي هذا السؤال وكثير من الأسئلة الأخرى برد واضح في البيانات التي أدلى بها في الدورة الأربعين للجمعية العامة . وقد اثبتت بوضوح الصلة الجدلية بين الكفاح من أجل السلم ، من جهة ، والكفاح من أجل السيادة الوطنية والتقدم الاجتماعي من جهة أخرى . وتلتزم تشيكوسلوفاكيا بأن تواصل تأييد أنشطة مجموعة كونتادورا التي نحترم جهودها المنتظمة الهادفة من أجل التسوية السلمية للنزاع في أمريكا الوسطى . كما تشجعنا أيضا الأنشطة التي تقوم بها المجموعة التي أنشئت لدعم أنشطة كونتادورا . وتعكس هاتان المجموعتان تطلعات شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الى التعايش السلمي بين الدول .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية سوف تواصل بذل قصارى جهدها لمنح نيكاراغوا أقصى درجة من التأييد السياسي والمادى لأن جهودها ترمي الى التحرير وقائمة على حقوق الشعب غير القابلة للتصرف . والعمل الذي تقوم به حكومة نيكاراغوا انما يستهدف تحقيق هدفها ، ويتمشى تماما مع مبادئ القانون الدولي ومصالح السلم العالمي . ومن الضروري للغاية لحكومة الولايات المتحدة أن تعود الى المفاوضات الشائمية في مانزانيلو بشأن تطبيع العلاقات مع نيكاراغوا ، وأن توقف تمويل واستخدام عصابات الثورة المضادة ضد نيكاراغوا ، وتنهى تدخلها في السلفادور وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى .

ومذ لك فانها لن تخرب بل ستهدى الأوضاع الضرورية لتثبيت عملية اضافة الطابع الديمقراطي على المنطقة واجتثاث جذور الاجحاف التي هي السبب الوحيد للتوتر المستمر في منطقة أمريكا الوسطى .

لقد ذكرت اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة حلف وارسوفي اعلان صوفيا الأخير ما يلي :

" يجب على جميع الدول أن تلتزم التزاما تاما بمبادئ احترام الاستقلال الوطني والسيادة وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، واحترام حرمة الحدود والسلامة الاقليمية ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة ، وغيرها من القواعد المعترف بها عالميا في العلاقات الدولية . كذلك ، فان الحملات الافتراضية التي تعطي صورة مشوهة عن الحالة في هذا البلد أو ذاك أو عن سياساته ، هي حملات مرفوضة أيضا . كما أنه ما من مبرر على الاطلاق للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان والشعوب الأخرى ، واتباع الارهاب كسياسة رسمية للدولة . ولا ينبغي لأحد أن ينتهك الحق السيادي لأي دولة في أن تحيا وتعمل في ظل النظام الاجتماعي - السياسي الذي اختارته بمحض ارادتها . " (A/C.1/40/7 ، ص ٤)

وهذه الكلمات تنطبق انطباقا كاملا على منطقة أمريكا الوسطى .

السيد مكدييل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الروابط

التي تربط نيوزيلندا بأمريكا الوسطى روابط محدودة . وليس لدينا تاريخ من المشاركة الوثيقة في المنطقة . وتجارتنا مع أمريكا الوسطى عند حدها الأدنى ولا توجد لنا مراكز في المنطقة . لذلك ليست لدينا وسائل مستقلة لتقييم الحالة من شهر الى آخر .

ولكن يوجد في نيوزيلندا المام واسع بالنسبة الذي يعاني منه أناس كثيرون هناك . فقد حولت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضارة منطقة أمريكا الوسطى الى احدى مناطق الاضطراب والتوتر . فالفقر والصراع والقمع والافتقار الى الحرية الشخصية باتت القدر

اليومي لآلاف البشر هناك . وشعور نيوزيلندا بالقلق ازاء هذه الحالة هو الذى حطى على الكلام بشأن هذا البند اليوم . فنحن قلقون بشكل خاص ازاء ملاحظات الامين العام السقي وردت في تقريره الذى قدمه عن الحالة في أمريكا الوسطى ومؤداها أن الحالة أخذت فسي التدهور المستمر هذا العام ، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بحوادث الحدود بين بلدان المنطقة . ولابد من انهاء المعاناة البشرية في ذلك الجزء من العالم .

ومما لا شك فيه أن مشاكل المنطقة مرعبة ومعقدة . ولا يمكن حلها بفعالية الا اذا تم تناولها من جذورها . وان أسس التقدم السلمي لابد أن تتمثل في التنمية الاقتصادية والعدالة السياسية والاجتماعية . وليست لدينا نيوات خاصة نقدمها عن طريق حل ما ولكننا نعتقد ، كمسألة مبدئية ، أن أمريكا الوسطى ، شأنها شأن الجزء الذى نعيش فيه من العالم ، جنوب المحيط الهادئ ، لابد وأن تعطى الفرصة لتحقيق تطلعاتها المشروعة بصورة سلمية . وهذا لا يمكن أن يتحقق عن طريق الصراع المسلح أو عن طريق السيطرة باستخدام القوة . ولا يمكن أن يفرض حل من الخارج على المنطقة . ان أزمات شعب أمريكا الوسطى على جانب كبير من الأهمية .

لهذا السبب تؤيد نيوزيلندا تأييدا قويا مبادرة مجموعة كونتادورا . فبلدان المنطقة تعمل ، من خلال عملية كونتادورا على ايجاد حل سلمي لمشكلة المنطقة وهو حل من صنع المنطقة نفسها . وعلمية كونتادورا محاولة قامت بها المنطقة لحل مشاكلها بالوسائل السياسية والسلمية ، أى عن طريق المفاوضات . وهي ، كما أشار المتكلمون السابقون ، مبادرة نابعية من أمريكا اللاتينية وحدها . وهي تسعى الى حل الصراعات في أمريكا الوسطى من مصادرها عن طريق التوفيق بين المصالح المشروعة لدول المنطقة وتشجيع التوصل الى التسوية الشاملة التى يمكن أن تكون أساس التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

ويسرنا أن نلاحظ أن مبادرة كونتادورا قد حظيت بتأييد من المنطقة ومن نصف الكرة هذا ومن القارة - فهي حقا عملية تحظى بتأييد العالم بأسره . وهي عملية مازالت جارية .

ونود أن نعرب عن امتناننا لمجموعة كونتاد ورا في هذه الجمعية لاطلاعها ايماننا على ما دار في آخر اجتماع عقده في بنما . وما من شيء في تقاريرها أوضح من أن الحل سوف يركز في النهاية على الادارة السياسية . اننا نحث جميع البلدان المعنية على مواصلة عطية الحوار والاتناع عن أى عمل قد تكون له اثار ضارة على الحل . وتعتقد نيوزيلندا أن عطية كونتاد ورا تمثل أفضل طريق الى الأمام وأفضل عمل نحو الحل .

ان نيوزيلندا لا تستطيع المساعدة ماديا على التغلب على المشاكل الشديدة التي تلم بشعوب أمريكا الوسطى . لكننا يمكننا أن نمنح تأييدنا للذين يقومون بجهود متفانية من اجل تحقيق ذلك . وكما قلت من قبل ، يكمن المفتاح لحل مشاكل أمريكا الوسطى في المفاوضات السياسية . ونحن نشعر بالتشجيع ازاء الانباء الأخيرة التي وردت من بنما وفادها أن المحادثات قد مدت الى ما بعد الموعد النهائي الذي حدد في الأصل . وان كانت لدينا نصيحة نسديها للبلدان المعنية ، فهي الابقاء على المحادثات . فالشيء الكثير يتوقف على مبادرة كونتاد ورا .

السيد سيف سيشان (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

تبعد بلادى عن امريكا الوسطى بمقدار نصف العالم . ولشعبنا اسلوب حياة وثقافة مختلفان . ان وضع كمبوديا السياسي - الجغرافي وضع كان - دائما - جوهريا بالنسبة للسلم والأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا نتيجة الكفاح الكمبودى من أجل الحرية والاستقلال وسوف تحدد مصير المنطقة والأمن في المستقبل . وبالمثل فان ما ستتمخض عنه الحالة فسي امريكا الوسطى ستكون له اثار على البلدان الواقعة خارج تلك المنطقة نفسها .

ان الشعب الكمبودى الذى مر بمعاناة كبيرة ، وبخاصة بعد غزو فبيت نام لكبوديسا واحتلال القوات الغيبتنامية لها ، بامكانه أن يقدر تماما جهود شعوب امريكا الوسطى للعيش في حرية واستقلال وديمقراطية .

منذ بدأت مناقشة هذا البند لاول مرة في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، لايزال وفد بلادى يتابع باهتمام بالغ تطور الحالة في امريكا الوسطى . وفي رأينا ان هذه المشكلة المعقدة في المنطقة لا يمكن حلها الا بتسوية سياسية شاملة تشترك فيها جميع شعوب المنطقة وبلدانها اشتراكا تاما . ولسوء الحظ ، نلاحظ بقلق بالغ تدهور الحالة في امريكا الوسطى ، وبخاصة خلال العمام الماضى . لقد اصبح سفك الدماء اكثر انتشارا واصبح الوضع الاقتصادى اكثر سوءا ، وهو لم يصل من قبل الى مثل ما وصل اليه من شلل . ولهذا ، نرى انه من الملح ايجاد حل سياسي عادل ومنصف للمنطقة .

وفي هذا الشأن يعيد وفد بلادى جهود بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك التي ادت الى وضع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، ونرى ان مشكلة امريكا اللاتينية لا يمكن حلها الا عن طريق ابناء امريكا اللاتينية انفسهم .

اننا نرى ان الجهود التي من قبيل ما تبذله رابطة امم وشعوب جنوب شرقي آسيا لايجاد حل سياسي لمشكلة كمبوديسا التي نتجت عن احتلال واستعمار القوات الغيبتنامية المستمرين ، هي الوسيلة الملائمة لتسوية النزاعات بالطرق السلمية . وبنفس النظرية ، نرى ان عطية كونتادورا مبادرة حقيقية من اجل السلم الاقليمي .

وبسرنا ان نلاحظ ان وثيقة كونتادورا تتضمن العديد من المبادئ الاساسية لميثاقنا وبخاصة الامتناع عن التهديد باستخدام القوة ضد وحدة وسلامة اراضي الدول واستقلالها السياسي والتسوية السلمية للنزعات ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول اخرى .

ولما كانت هذه العناصر الهامة قد وردت في الوثيقة ، نأمل ان تتوافر الارادة السياسية لدى بلدان المنطقة لتنفيذ الوثيقة . وينبغي ان يؤدي تنفيذها الى الامتثال الكامل للتعهد الوارد في الوثيقة . وتوضح الحقيقة الماثلة في انه قد تسنى التوصل الى اتفاق على اقامة آلية محددة لضمان تنفيذ التعهدات وضمان التمسك بها ، ان كونتادورا انكر المحافل ملائمة للسعي نحو حل سياسي لازمة امريكا الوسطى .

وأود أن اؤكد مرة اخرى تأييد وفد بلادى لكونتادورا بايراد فقرة من الخطاب الذى ادلى به رئيس دولتنا سمو الامير سامدك نورودوم سيهانوك يوم ٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ في الجمعية العامة حيث قال ما يلي :

" واخيرا نحن نسرى ان مجموعة كونتادورا هي الاداة المثلى لحمل مشكلة امريكا الوسطى بالوسائل السلمية واستعادة السلم والاستقرار على أساس من احترام استقلال دول المنطقة وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

" وان ما حدث مؤخرا من تشكيل اربعة بلدان هامة من بلدان امريكا اللاتينية لفريق مؤيد لمجموعة كونتادورا سيتمنح قوة دفع جديدة لعمل هذه المجموعة من اجل الحيلولة دون تفاقم الحالة في المنطقة بدرجة خطيرة ، سيساعد على تحقيق اهدافها النبيلة ونحن سنستمر في تقديم مساندتنا وتشجيعنا لمجموعة كونتادورا" .

(A/40/PV.18 ص ٣٠ - ٣١) .

كما يعود وفد بلادى ايضا ان يشني على الامين العام لاسبهامه في سلم امريكا

الوسطى .

السيدة كاراسكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تعد تسمية

المنازعات الدولية بالوسائل السلمية احد الاهداف الأولية لمنظمتنا . ولا يمكن لهذا الهدف ان يتحول الى حقيقة الا اذا عقدت بلداننا الصزم على الاعتراف بمبدأ عدم السماح باستخدام القوة او التهديد باستخدامها لحل منازعاتها . وهذا يعني ان عليهما ان تستخدم جميع الوسائل المتاحة لحل نزاعاتها سلميا .

ويسرى وفد بلادي ان مجموعة كونتادورا انسب الآليات التفاوضية لتخفيف حدة

التوتر والحفاظ على السلم في امريكا الوسطى .

لا يزال المجتمع الدولي يرحب بالتأييد الذي تلقاه عملية كونتادورا في امريكا اللاتينية

هذه العملية التي تعزز الان بانشاء فريق الدعم . وفي هذا الصدد ، اتخذ مجلس الامن

القرار ٥٣٠ (١٩٨٣) الذي وجه فيه نداء عاجلا الى الدول المعنية للتعاون بالكامل مع

مجموعة كونتادورا ، عن طريق حوار صريح وبنّاء ، بغية حل خلافاتها ؛ وحث مجموعة

كونتادورا على بذل كل جهود ممكنة لايجاد حلول لمشاكل المنطقة كما ذكر القرار نفسه

بمبادئ الميثاق ، وبخاصة التزام الدول بتسمية منازعاتها بالوسائل السلمية وعدم استخدام

القوة او التهديد باستخدامها .

وبالمثل ، اعرب قرار الجمعية ٤ / ٣٩ عن الارتياح ازاء وضع مشروع وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى ، وحث البلدان المعنية على التعجيل بمشااوراتهم بغية توقيع الوثيقة المنقحة .

ويجب ان نسلم بأنه منذ اعتمد ذلك القرار ، احرز تقدم ملحوظ في المفاوضات التي تجريها مجموعة كونتادورا . الا انه بسبب بعض الصعوبات ، لم يتسن السير ولو خطوة واحدة الى الامام لتوقيع الوثيقة . ويرجع هذا التردى في المفاوضات ، كما اوضح الامين العام في تقريره الى هذه الدورة ، الى ازدياد في الحوادث الثنائية بين بلدان المنطقة مما ادى بالاضافة الى عرقلة اعمال مجموعة كونتادورا ، الى اثاره المخاوف في بعض الاحيان خشية تفاقم التهديدات التي يتعرض لها السلم تفاقم خطيرا .

وقد أعربت حركة بلدان عدم الانحياز في اكثر من مناسبة ، في اشاداتها بحجود بلدان كونتادورا وتغانيها في صياغة وثيقة السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، عن قلقها ازاء الاحداث المقلقة هناك ، والتي تتبدد بالخطر كل الجهود المبذولة من أجل التوصل الى حل سياسي عن طريق التفاوض .

وعلاوة على ذلك ، جرى التأكيد في هذا المحفل ، وفي غيره ، على ان هنالك اوضاعا اقتصادية واجتماعية غير عادلة تسهم في اثاره القلائل في المنطقة ، وانه من الهمية بمكان ان يثقل النزاع بين الشرق والغرب خارج نطاق هذه المسألة ، وان اى حل لهذه المشكلة الاقليمية ينبغي ان ينبثق من الارادة السياسية لشعوب تلك المنطقة وحدها ، وعدم فرض اى حل من الخارج ، لان ذلك لن يؤدي الا الى زيادة التوتر واعاقة عملية الحوار .

وفي رأينا ، يتعين على البلدان المعنية ان تواصل التفاوض بشأن المسائل المتعلقة ، حتى يمكن كفالة ان تصبح الوثيقة المزمع توقيعها مؤدية الى احلال السلم والأمن في امريكا الوسطى . وفضلا عن ذلك ، ينبغي ان يواصل المجتمع الدولي دعم جميع الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا ، فهي اداة اقليمية عظيمة للمضي الى حل سلمي دبلوماسي .

ولاشك ان تحقيق السلم امر يتسم باهمية حاسمة للاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري ، لا للبلدان المعنية مباشرة فحسب ، بل للمنطقة بأسرها . فطالما ساد الاحباط والنزاع ، ستظل بلدان امريكا الوسطى تعيش في جو من الاضطراب ، مع المجازفة بعدم التوصل الى حل ، وهذا امر يتسم بالخطورة .

والسبيل الوحيد الى تعزيز السلم هو ان تنظر كل الاطراف المعنية في مواقفها بمنظار المستقبل لا بمنظار الماضي . ومن ثم ، يحث وفد بلدى دول امريكا الوسطى الخمس على ان تسهم في استعادة الثقة وتعيد التدابير التي تقترحها مجموعة كونتادورا لحفظ الامن الجماعي لكل دولة من دول امريكا الوسطى . وبالمثل ، نحث بلدان مجموعة كونتادورا وجماعة الدعم على مواصلة العمل من اجل تحقيق اهدافها النبيلة ، التي تعود بالفائدة دون شك على منطقة امريكا اللاتينية بأسرها ومنطقة الكاريبي ، وعلى المجتمع الدولي بأسره .

ويود وفد بلدى ان يعرب من جديد عن اقتناعه بان صون السلم في منطقة امريكا الوسطى ينبغي ان يقوم على اساس الامتثال الصادق للحقوق الاساسية التي ينص عليها القانون الدولي ، ولا سيما حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فضلا عن الحقوق الاخرى التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وختاماً ، نرى انه مما يبعث على التشجيع ان نجد ان الاجتماع الذى اختتم اعماله توا في بنما ، عقد في جو مناسب قدم فيه اعضاء مجموعة كونتادورا مقترحات جديدة لممثلي بلدان امريكا الوسطى ترمي الى تسوية المواقف المختلفة ، مما يتيح اضعاف الابعاع العظمى على المفاوضات .

وقد أمكن اعتماد البيان الذى صدر في تلك المناسبة بفضل الجهود المبذولة لحسم المسائل المتصلة بجزاز تنفيذ ومتابعة الاحكام الختامية للوثيقة ، وبفضل النظر في المعايير الجديدة للمفاوضات المتعلقة بالمناورات العسكرية وتحديد الاسلحة وتخفيضها . هذا التحرك الجديد في المفاوضات يجعلنا نعتقد ان هناك بالفعل جو من التفاهم

ورغبة في استمرار الخطوات الدبلوماسية الرامية الى توقيع اتفاق يكفل مصالح جميع الاطراف ويعود عليها بالنفع .

السيد بينينغ فكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

اود ان اعرب لكم ، سيدى نائب الرئيس ، عن ارتياح وفد بلدى العميق لرؤيتكم تتراأسون هذه الجلسة .

فقد انقضى عام منذ نظرت الجمعية العامة الحالة في امريكا الوسطى . وطوال تلك الفترة ، كان المجتمع الدولي ، ولاسيما منطقة امريكا اللاتينية ، يرقب بقلق عميق مجرى التطورات في ذلك الجزء من العالم . وذلك القلق له ما يبرره ، ان وقعت سلسلة من الاحداث في تلك الفترة ادت الى تدهور مناخ التفاهم المتبادل الذى ينبغي ان يسود في المنطقة كشرط اساسي للسعي من اجل احلال السلم .

وفي هذا السياق ، شهدنا العلاقات الثنائية بين بعض البلدان في المنطقة تتردى الى مستوى خطير يثير الازعاج . وقد حدثت هذه الحالة ايضا في دول خارج المنطقة ترتبها بالمنطقة بعلاقات ومصالح ، وعلاوة على ذلك ، وقعت بعض الحوادث المزعجة والمصادمات المسلحة الخطيرة على الحدود ، واستمر سباق التسليح الجنونى في المنطقة ، وتصاعد الوجود العسكرى الاجنبى ، وبذلت محاولات ترمي الى التوصل الى حلول دون موافقة كل الاطراف المعنية بشكل مباشر في ازمة امريكا الوسطى .

هذا هو الموجز العام للحالة التي سادت في الأشهر الأخيرة. والصورة التي رسمتها تتسم بازدياد الصعوبات والعقبات، وتبين استمرار الأزمة والحاجة إلى مواصلة الجهود للتوصل إلى حل مجدود شامل وتفاوضي في أمريكا الوسطى. وبينبغي القول أنه إن كانت الأزمة في أمريكا الوسطى لم تؤد إلى مواجهة عسكرية خطيرة فإن ذلك يرجع أساسا إلى العمل الذي قامت به مجموعة كونتادورا في سعيها إلى تحقيق السلم في المنطقة.

وبالرغم من الصعوبات الخطيرة التي واجهتها مجموعة كونتادورا التي هي أصدق تعبير عن رغبة أمريكا اللاتينية في السلم، ظلت تبذل طوال الأزمة جهودا خارقة لتخفيف حدة التوترات التي تؤثر على العلاقات الثنائية، وخلق جو من الثقة يؤدي على نحو أكبر إلى النظر في الخلافات القائمة، وإزالة العقبات التي تحول دون التوصل إلى تقارب أكبر من أطراف النزاع، وتهيئة الظروف اللازمة لمواصلة الحوار البناء. ولا يمكن لاحد أن ينكر هذه الميزة التي تتسم بها مجموعة كونتادورا.

وفي هذا السياق، نكرر الاعراب عن وجهة نظرنا القائلة بأن مجرد منع نشوب الحرب في كل منطقة أمريكا الوسطى بما يترتب عليها من نتائج وخيمة على الضعيف الدولي، يشكل في حد ذاته خدمة من أكبر الخدمات التي قدمت لقضية السلم بفضل أعمال مجموعة كونتادورا المحبة للسلم.

ولا يمكننا أن ننكر أن الأسباب الجذرية للأزمة في أمريكا الوسطى توجد في الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية المجحفة التي سادت في تلك المنطقة منذ غابر الزمن. ومن الضروري إذن أن نقيم في المنطقة نظاما اجتماعيا أكثر انفتاحا يبنى على قدر أكبر من المشاركة، وعلاقات أكثر انصافا وعدلا بين أعضاء المجتمع يمكن من خلالها للجماهير العريضة أن تحصل على المتطلبات الدنيا من الحضارة والثقافة، وتشترك اشتراكا نشطا في الحياة السياسية لشعبها، بينما يظل هناك ضمان، في الوقت نفسه، للتمتع على أفضل وجه بحقوق الإنسان.

وفي التحليل النهائي ، ومن أجل تعزيز السلم ، فان كل أوجه عدم الانصاف الاجتماعي والاقتصادي التي أدت الى هذه الحالة ينبغي القضاء عليها ، كما ينبغي تقوية وتعزيز النظم السياسية التعددية في كل أنحاء المنطقة .

يشكل السلم الهدف الاساسي للسياسة الخارجية للجمهورية الدومينيكية ، وهو مسلك دائم في تاريخ بلدى ؛ ويظهر محبة الشعب الدومينيكي للسلم . علاوة على ذلك ، وكبلد من بلدان امريكا اللاتينية ، نشعر بقلق عميق ازاء الحالة في امريكا الوسطى . ومن ثم ، فقد أعطينا الدعم القوي للجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا للتوصل الى حل سلمي سياسي وتفاوضي للأزمة في امريكا الوسطى . وفي هذا الصدد ، عارضنا بقوة أى حل عسكري في المنطقة ، ونحن نشاطر الرأى القائل بان استخدام القوة كحل بديل لا يبدد التوترات القائمة بل يؤدى الى تفاقمها .

ان اعمال مجموعة كونتادورا لم تقتصر على مجرد تهيئة مناخ مناسب يمكن بلدان امريكا الوسطى ، وهي الدول الوحيدة الواثقة من حل خلافاتها ، من التوصل ، عن طريق الحوار والمفاوضات والتفاهم المتبادل ، الى ايجاد السبل والوسائل للتغلب على مشاكل المنطقة . الا ان دعم المبادئ التي تنظم النظام القانوني الدولي الذى السى اعداد وثيقة قانونية توفر اساسا واسعا لحل المشاكل السياسية المكونة للأزمة ، والقيام في الوقت نفسه بمهاجمة النظام الاجتماعي الاقتصادي الجائر الذى أدى اليها .

ولذلك تحت بلدان امريكا اللاتينية على مواصلة التفاوض بشأن المسائل التي

يجب الاتفاق بشأنها في وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . كما نحث الدول التي لديها صلات بالمنطقة ومصالح فيها على ان تقدم دعمها القوي لتحركات السلم ، وتمتنع عن القيام بأية أعمال سياسية او اقتصادية أو غيرها من شأنها ان تحبط اهداف وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . اننا في مرحلة حساسة من عملية التفاوض الجارية في امريكا الوسطى ، وعلينا ان نضاعف جهودنا بغية التوصل الى اقامة السلم في تلك المنطقة . ولذلك ، فان

الجمعية ، بوصفها أصدق تعبير عن ارادة المجتمع الدولي ، تتوقع من بلدان امريكا الوسطى ذاتها ومن البلدان التي لها صلات بالمنطقة ومصالح فيها ان تكرر أصدق نواياها واقوى ارادتها السياسية لتحقيق السلم .

السيد رجائي خوراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : رغم ان بلدى يبعد كثيرا عن بلدان امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية ، نتابع أحداث هذا الجزء من العالم بدقة واهتمام بالغين . ويرجع ذلك الى اننا ، نحن الذين نعاني من مشاكل مماثلة منذ وقت طويل ، لا يمكن لنا أن نظل بمعزل عن مشاكل اخواننا الذين يعانون منها . ونحن نشعر بقلق شديد ازاء التعليق الذى أورده الامين العام في تقريره الاخير وقال فيه ان الحالة في امريكا اللاتينية تتردى . وعلى وجه التخصيص ، تتعرض ثورة الشعب في نيكاراغوا للخطر عن طريق التدخلات الامبريالية ، ومن ثم ، فان لب الموضوع المتعلق بالحالة في امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية هو التهديد الموجه الى نيكاراغوا ، وهو تهديد لكل القواعد المقبولة للقانون الدولي ، بما في ذلك ميثاق الامم المتحدة .

فمنذ انتصرت الثورة في نيكاراغوا ، أصبحت نيكاراغوا الثورية ، حكومة وشعبا ، هدفا للعدوان الامبريالي . ومنذ ذلك الحين ، ركز المسؤولون في الولايات المتحدة على نيكاراغوا ، مستغلين في ذلك تضخيم كل حادث بسيط في ذلك البلد ، ومتعلمين بأقل هفوة قد تبدر من مجلس القيادة هناك ، وهم يذرفون دموع التماسيح باكين على انهيار الديمقراطية في نيكاراغوا كما يقولون ، ويقومون بدور الحاضنة التي تحرس على طفل الثورة النيكاراغوية اكثر مما تحرس عليه أمه . وهكذا أعلن رئيس الولايات المتحدة رسميا حربه العسكرية وشبه العسكرية وحرب المخابرات على بلد صغير وسلحفاة صغيرة . فمهما كانت نيكاراغوا ، فهي لا تشكل خطرا على الولايات المتحدة . فمن حيث تعداد السكان ، لا وجه للمقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية ونيكاراغوا . فسكان الولايات المتحدة يبلغون . ٢٤ مليون نسمة تقريبا ، في حين يبلغ سكان نيكاراغوا حوالي ١ في

المائة من سكان الولايات المتحدة . ونظرا لوجود . . . نوع من الادمان في الولايات المتحدة ، فاني مقتنع تمام الاقتناع بان مجموع عدد المدمنين في الولايات المتحدة يبلغ عشرة أضعاف سكان نيكاراغوا باكملهم ، ان عدد المدمنين على تعاطي الكحول المسجلين في السجلات الرسمية في الولايات المتحدة يبلغ عددهم ١٠ ملايين مدمن في عام ١٩٨٣ .

ويشكل شعب نيكاراغوا مجتمعا ناميا صغيرا ، يتعرض لقدركبير من القيود الاقتصادية المتنوعة ، وعليه أن يفعل الكثير في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية ، ومشاكل العمالة وما الى ذلك من المشاكل التي جعلت ثورة نيكاراغوا أمرا حتميا . ومن ناحية اخرى ، فان الولايات المتحدة مجتمع يسوده الرخاء وربما يكون غارقا في الوفرة ، ويحمل شعبها ملايين الاطنان من الوزن الزائد لان كل واحد منهم يستهلك اكثر من نصيبه العادل من الموارد التي وهبتها العناية الالهية لسكان المعمورة ، في حين أن عددا كبيرا من شعب نيكاراغوا ، شأنهم شأن شعوب بقية بلدان العالم الثالث ، يعانون من سوء التغذية . وهناك أعداد كبيرة من البشر في الولايات المتحدة يموتون من امراض القلب التي تنشأ عادة من الاستهلاك المفرط للأغذية والاسراف في الطعام .

واذا تكلمنا من ناحية التكنولوجيا ، لا نجد وجه للمقارنة بين البلدين باى حال من الاحوال . ففي حين ان نيكاراغوا تتهمها حكومة الولايات المتحدة بانها اشترت بعض الاسلحة الخفيفة الروسية كالبنادق والمدافع الرشاشة أو انها حصلت على بعض الطائرات العمودية من الاتحاد السوفياتي لمجرد الدفاع عن نفسها ضد العمليات المخطط لها من وكالة المخابرات المركزية ، فان الولايات المتحدة بلد لديه اكبر المختبرات ، واكبر المصانع ، واكبر قوة جوية ، واكبر عدد من احدث القواعد الجوية والمطارات ، واكبر مراكز الابحاث لكل المشاريع الطبية والشريرة التي يمكن ان يتخيلها المرء . وهي بلد يعتزم تجربة طائرة جديدة تبلغ سرعتها عشرة اضعاف سرعة الصوت ، ويمكنها ان تدور حول العالم كله من فوق الغلاف الجوى المحيط بالارض في مدة ساعتين ، ومما لا يثير الدهشة انها لا تستخدم الا في الاغراض العسكرية وحدها ، لانه ليس هناك انسان مدني عاقل يحتاج الى السفر بهذه السرعة بأى حال . وهي بلد له مطمح في حرب الكواكب ، وبالتالي ، لا يمكن مقارنتها بنيكاراغوا .

وهكذا ، فان نيكاراغوا لا يمكن أن تشكل أى تهديد بأى حال للولايات المتحدة حتى ان اصبحت ضمن اشد الاصناف الشيوعية تطرفا ، التي تتظاهر الولايات المتحدة بانها تخشاها ، بالرغم من ان الهلع من الشيوعية ليس الا ذريعة تستند اليها حكومة الولايات المتحدة لسحق كل نظام ثورى يناضل من اجل سيادة شعبه واستقلاله . ما الذى تخشاه الولايات المتحدة ؟ ان الرد على ذلك هو ان ثورة نيكاراغوا تبين الطريق المؤدى الى الحرية ، وهذا الطريق هو الامر الذى لا تستطيع مصارف الولايات المتحدة وشركاتها متعددة الجنسية ان تطيقه . وليس من قبيل الصدفة ان شعوب امريكا الوسطى واللاتينية ما زالت محرومة تماما في نصف الكرة هذا ، في الوقت الذى تملك فيه اغنى الموارد من كل الانواع في المنطقة . لذلك ، قررت وكالة المخابرات المركزية ان تمارس كل سياساتها التخريبية المكشوفة والمستترة من أجل سحق ثورة نيكاراغوا وتشبيط همة غيرها من المناضلين من اجل الحرية وحركات التحرير في المنطقة . ولكن ذلك لن يحدث ، لان طريق الثورة لا تراجع فيه .

ان القضية في نيكاراغوا قضية الاستقلال والديمقراطية وليست الوجود المزعوم لقلعة من المستشارين الاجانب او اى زعم آخر . وهذه القضية هي التي اقنعت حكومة الولايات المتحدة بمنح ٢٧ مليون دولار من " المعونات الانسانية " لعناصر الكونتراس . وعلى الرغم من ان شعب نيكاراغوا لم يتقدم بأية شكاوى في هذا الخصوص ، فان اعضاء النظام السندينيين الذين يتحلون بالحكمة والثورية قرروا ان يبينوا لكل مراقب مدقق انهم يمثلون في الحقيقة شعب نيكاراغوا ؛ لذلك أجروا انتخابات شعبية - ولكن ماذا كانت نتيجتها ؟ لقد حاولت حكومة الولايات المتحدة تلمس خطأ في هذه الانتخابات أيضا . ان الحالة في هذا البلد ظلت دوما طبيعية ، رغم التعرض لكل انواع العقوبات الاقتصادية ، وزرع الالغام في الموانئ ، وقصف المرافق الاقتصادية وصناعاتها ، وعمليات الغزوات التي قامت بها عناصر سوموزا والمرتزة بمساندة الولايات المتحدة . وعلى الرغم من حسن النية التي ابدتها نيكاراغوا بشكل طيب ، فان سياسات التدخل والتخريب ما زالت مستمرة ضد نيكاراغوا .

لقد أبدت نيكاراغوا دائما استعدادها للجلوس مع الولايات المتحدة حول مائدة المفاوضات . بيد أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، بوضعها الذي هي عليه ، تجعلنا لا نتوقع من حكومة ريغان أن تتجاوب مع البوادر الايجابية والبناءة للغاية التي عبر عنها القائد اورتيفا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا ، في بيانه الذي أدلى به في ٢١ تشرين الاول / اكتوبر بمناسبة الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . وقد كنا نأمل على الاقل ان تحيط حكومة الولايات المتحدة علما بالاستعداد الذي ابدته حكومة نيكاراغوا لاجراء مباحثات مباشرة وللتوصل الى حل سلمي لاي خلافات يمكن ان تكون بين المسؤولين في الولايات المتحدة ونيكاراغوا . ان رفض الولايات المتحدة اجراء مثل هذه المحادثات امر مفهوم ، لاننا نعلم ان الولايات المتحدة لم تقبل التوفيق مع أي ثورة أو أي نظام ثوري . فالامبريالية بطبيعتها تمثل بالضرورة كيانا مناهضا للثورة .

وتنظر حكومة بلدى بتقدير كبير الى الحالة السياسية والاجتماعية التي تسنى تطبيعها في نيكاراغوا ويعتبر هذا انجازا عظيما من جانب حكومة نيكاراغوا . ونحن نعرف مدى اخلاص نيكاراغوا ، حكومة وشعبا ، فرغم كل الصعاب والعوائق التي اقامتها حكومة الولايات المتحدة وعملائها في المنطقة في وجهها ، فانها تناضل من أجل توطيد ديمقراطيتها وحمايتها من اية تهديدات محتملة من الخارج . وابناء نيكاراغوا يصوغون الان دستورا جديدا ينص على احترام الملكية الخاصة ، ويريدون تشكيل الهيكل الادارى لبلدهم على اساس تراثهم الحقيقي ، مع سياسة خارجية مستقلة وغير منحازة ، حرة من التدخل بكل اشكاله . وربما كان هذا هو السبب الذي اثار غضب حكومة الولايات المتحدة . فنيكاراغوا ، حكومة وشعبا ، تود ان تشهد كل القواعد الاجنبية وقد ازيلت وكل المناورات العسكرية في المنطقة وقد انتهت . وهي تحظى بتأييدنا الكامل ، لكنها مع الاسف لا تحظى بتأييد الولايات المتحدة . ان حكومة بلدى تؤيد بقوة ثورة نيكاراغوا واسلوب العمل البناء الذي تنتهجه حكومتها وشعبها من اجل صالح بلدهما . والواقع ان نيكاراغوا ، حكومة وشعبا ، تعتبر نموذجا للمنطقة كلها . ونحن ندين التدخلات الخارجية والسياسات التخريبية في نيكاراغوا ، التي تقوض على نحو صارخ حقوق شعب نيكاراغوا في السيادة والاستقلال .

اننا نحث سلطات الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكف عن تقرير لشعب نيكاراغوا والشعوب الأخرى في المنطقة ما هو خير لها ، وتدع تلك الشعوب تشكل حكوماتها وتبني مجتمعاتها ومستقبلها وفقا لرغباتها . فليس من شأن المسؤولين في الولايات المتحدة ان يقرروا لشعب نيكاراغوا أو لأي شعب آخر ما يرتأونه هم له . وما يبعث على الأسى أن يضطر سكان القرى البؤساء المعزل في نيكاراغوا الى حمل ممتلكاتهم القليلة على ظهورهم والهرب من منطقة من مناطق الحدود الى أخرى ليصبحوا بأمن من نيران العصاة الذين تدعمهم الولايات المتحدة ، والذين يحصلون على مساعدة انسانية ضخمة تبلغ الملايين في كل الأحيان . هل هذا حقاً ما يريده شعب الولايات المتحدة ؟ هل يسعده حقاً أن يكون مجرد العيش بجوار الولايات المتحدة محنسة ؟

وسعدنا أيما سعادة أن نيكاراغوا ، بالإضافة الى استعدادها لاجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة ، تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مجموعة كونتادورا ، وتوافق على حل خلافاتها المحلية داخل اطار مقترحات كونتادورا . ونحن أيضاً نهيئد مطامح بلدان المنطقة ، بما فيها نيكاراغوا ، في أن تصبح أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى منطقة سلم . كما نهيئد بقوة الموقف الايجابي الثابت الذي تتخذه نيكاراغوا تجاه مجموعة كونتادورا ، ونأمل مخلصين ان تتفهم الولايات المتحدة مغزى ذلك الموقف الايجابي ، والموقف البناء الذي تتخذه نيكاراغوا ازاء جماعة دعم كونتادورا . وينبغي للولايات المتحدة ان تتيح لنيكاراغوا فرصة لحسم الخلافات الداخلية دون تدخل أجنبي . اننا لا نسود أن نرى الولايات المتحدة طرفاً في النزاع ، بل نود ان نراها مراقباً محايداً يدعم السلم فحسب ولا يدعم العرتزة والعصاة المناوئين للثورة .

السيد مودينجي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسبحوا لي ، في مستهل كلمتي أن أعرب عن تقدير وغدى للأمين العام ، للتقرير المطروح علينا ، ولجهوده الدؤوبة الرامية الي ايجاد حلول سياسية للمشاكل الملحة لمنطقة أمريكا الوسطى التي ما زالت حتى يومنا هذا بؤرة للنزاع والتوتر ، تشكل دون شك تهديداً للمسلم والأمن العالميين .

من الأسباب الرئيسية للتوتر في أمريكا الوسطى ، تلك المحاولات التي ليس لها مبرر على الإطلاق ، والتي تقوم بها الولايات المتحدة للإطاحة بالحكومة الحالية في نيكاراغوا . فالولايات المتحدة لا تروق لها الحكومات التي تأخذ بنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي يختلف عن نظامها ، في منطقة تسميها منطقة نفوذها الاقليمي .

لقد أتاحت لنا الفرصة في النقاش الذي دار في الاسبوع الماضي بشأن ناميبيا لأن نعلن معارضة زمبابوي لمفهوم مناطق النفوذ في الجنوب الافريقي بوجه خاص ، وفي العالم بصفة عامة . وأنشد رفضنا هذا المفهوم لأنه يقوم على اساس الهيمنة . كما شجبنا أيضا الادعاء المتمسك بالفطرسية بأن بعض المناطق والبلدان تعتبر أفنية خلفية لهذا البلد أو ذاك . ان الفناء الخلفي مكان يحتفظ فيه المرء عادة بالأشياء التي لا يحتاجها ، وأحيانا يفعل فيه أشياء لا يود ان يراه أحد وهو يفعلها في الفناء الأمامي . وأن تعامل نيكاراغوا باعتبارها الفناء الخلفي لهذا البلد أو ذاك هو قمة الصلف والفطرسية . فذلك شيء ينبثق عن نفس المشاعر الامبريالية التي تسعى الى ان ترغم شعب نيكاراغوا على ان يتوسل الى بلدان أخرى قائلا " عماء - لقد سلمت " . وهذا يقوم على أساس شريعة الفناء ؟ وهو الفناء للقانون والأخلاقيات الدولية ، وانتهاك لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول والاستعاضة عنه بالقوة الفاشحة كمبرر له .

وأيا كانت الرواية التي ننظر بها الى نيكاراغوا ، فهي بلد لا يمكنه فقط أن يشكل خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية . فهي بلد صغير وفقير ، يقاوم رياحا عاتية لحل مشاكل انمائية هائلة ورثها عن عقود من الاستغلال والاهمال . وكل ما تبغىه نيكاراغوا هو ان تترك وشأنها كما تخطط مسارها لنفسها بنفسها . لقد كان عليها أن تستجير قائلة " عماء " في الماضي ، ولكن كل ما حصلت عليه هو انهم استغلوا وأفقروها وهي تتوق الآن لأن تترك وشأنها . فهل هي بذلك تطلب أكثر مما ينبغي ؟

كيف نريد من نيكاراغوا ان تبرهن على حقوق نواياها دون أن تذهب الى كانوسا وتنحني وتقول " عماء " ؟ ان أعمالها لدليل ساطع على نواياها السلمية ورغبتها في العيش

في سلم مع شركائها في المنطقة ، بما فيهم الولايات المتحدة العاتية . لقد قبلت نيكاراغوا وثيقة كونتادورا لعام ١٩٨٤ بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . وكانت على استعداد للسير على طريق منرانييو لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة حتى تامت الأخيرة بقطع الحوار من جانبها . وقد عرضت نزاعها مع الولايات المتحدة على محكمة العدل الدولية بحثا عن حل سلمي . واقترحت انشاء منطقة أمن محايدة على حدودها مع كوستاريكا للتخفيف من حدة التوتر في تلك المنطقة . كما أيدت الدعوة الى ازالة القواعد العسكرية الاجنبية من المنطقة ، وسحب المستشارين العسكريين ، ووقف المناورات العسكرية ، وأعمال القوة الأخرى ، وما الى ذلك . وفي كل منطف ومناسبة تمد نيكاراغوا يد الصداقة ، آملنة أن تعامل بالمثل . لكن كل هذه اللفات التي تنم عن حسن النية احتقرت ونحيت جانبا في غطرسة . وكل ما حصلت عليه في مقابل ذلك هو - كما جاء في الاعلان الختامي الصادر في لواندا عن وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في اوائل هذه السنة :

" انتهاك مجالها الجوي ومياهاها الاقليمية ، وشن المناورات الدولية وغير ذلك من أعمال التخويف، والتهديد بالستيلاء والاحتلال ، والقصف الانتقائي لأراضي نيكاراغوا ، واستخدام البلدان المجاورة كقواعد للمعدوان ، وتدريب مجموعات المرتزقة ، وأعمال التخريب ، والهجمات الجوية والبحرية ، وبث الألفمام في الموانئ الرئيسية ، وفرض تدابير اقتصادية قسرية بما في ذلك الحظر التجاري " وأضاف الوزراء أن :

" مثل هذه الممارسات الارهابية تسببت في موت الآلاف من أبناء نيكاراغوا ، ونجم عنها خسائر اقتصادية فادحة ، وأعاقت التنمية الطبيعية في ذلك البلد " .
وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة خصصت مؤخرا ملايين الدولارات لتجنيب وتدريب وتجهيز العمالات التي تتلقى التعليمات من كتيب التدريب الشائن ، الصادر عن وكالة المخابرات المركزية ، والخاص بالتكتيكات الارهابية ، وذلك من أجل تعذيب الشعب

العدى في نيكاراغا ، واغتصابه وقتله بغية تخويله وارغامه على تأييد " الكونتراس " . وكما يزعم بفخر السيد اليوت ابرامز مساعد الوزير لشؤون الدول الأمريكية ، في صحيفة " نيويسورك تايمز " ، في عددها الصادر اليوم ، ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر :

" ان الهدف من معونتنا هو السماح لأفراد الشعب الذين يقاتلون في

جانبا بأن يستعملوا مزيدا من العنف "

العنف لمانا ؟ لقتل المزيد من النيكاراغويين .

وان المرء ليذهله النفاق الفاضح من جانب البلدان التي تفخر بأنها مثال للمجتمعات الديمقراطية المفتوحة التي تقدر حقوق الانسان وتدفع الآخرين بوصفهم ارابيين في الوقت الذي تنتهك فيه كل ما تزعم أنها تدافع عنه . فاذا لم يكن ما تقوم به الولايات المتحدة في نيكاراغوا هو أرهاب الدولة ، فلن يكون اذن لهذا المصطلح أى معنى وقد كان المرء يظن أن تاريخ فييت نام وايران قد أثبت أن نهج ميترنخ في الديبلوماسية ليست له جدوى الآن مثلما كان عند ما ابتكر لأول مرة . وان تطلعات وآمال ومعتقدات الرجل العادى والمرأة العادية ، شئنا أم لم نشأ ، لها وزنها في الشؤون الدولية ففى التحليل النهائي ، ومن ثم يجب أن تؤخذ دوماً في الاعتبار لدى وضع السياسات . وعلى الرغم من أن ثقة دورا للآلات وللقوة ، الا أن التاريخ في نهاية المطاف هو تاريخ الشعب والشعب هو صانع التاريخ . ويبدو ان الولايات المتحدة شأنها شان البوربون من قبلها ام تتعام شيئاً ولم تنس شيئاً .

ونحن نشعر بالقلق ازاء تصاعد التدخل والعنف في نيكاراغوا نتيجة لزيادة تمويل الولايات المتحدة للعصابات بما في ذلك تزويدها بالطائرات في الآونة الاخيرة . ومن شأن ذلك أن يصعد التوتر وأن يزيد من تدمير الحياة والممتلكات . ونحن نشجب ونستنكر هذا التصعيد الأخير للنزاع ، فهو محاولة طائشة غير مجدبة لتخويف حكومة نيكاراغوا وشعبها . ولن يحقق هذا التصعيد هدفه ، ولن يؤدي الا الى زيادة بؤس شعب نيكاراغوا ومعاناته .

ويشير دهشتنا على الدوام التناقض بين سياسة الولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا وسياستها تجاه جنوب افريقيا . فالولايات المتحدة في حالة نيكاراغوا على استعداد للتصرف بمفردها وتحدى كل شخص وكل شئ بما في ذلك بعض مبادئ القانون الدولي المقدسة من أجل أن تفرض ارادتها على ذلك البلد . أما في حالة جنوب افريقيا فقد عمدت الولايات المتحدة بالاشتراك مع المملكة المتحدة الى تحدى ارادة المجتمع الدولي بغية حماية نظام الفصل العنصرى من الغضب الدولي . والجميع متفقون ، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، على أن الفصل العنصرى نظام بغيض يجب استئصاله

استثلالا تاما، الا أن هذين الحليفين قد تواطأ مرارا لأحباط الجهود الدولية الرامية الى القضاء على نظام الفصل العنصرى الآثم . وليس بغريب أن بلدانا نامية عديدة ترى أن هذين البلدين قد جعلوا المبادئ الاخلاقية تأتي في المقام الثاني بعد مصالحهما فيما يتعلق بالجنوب الافريقي . وباسم المذهب العملي رفعا المغنم الى مستوى الفلسفة الوطنية . أنكون غير منصفين اذا رأينا في ذلك تمجيذا للخداع والنفاق ؟

ويجب ألا يكون أولئك الذين أناط بهم ميثاق الأمم المتحدة مسؤولية جسيمة عن صيانة السلم والأمن الدوليين أول من يقوض السلم العالمي . ومن حقنا أن نعرب عن عميق قلقنا عند ما يعرض هؤلاء السلم العالمي للخطر بما يقومون به من أعمال تتسم بالانحراف ولن نلزم الصمت اذا تعرض السلم للخطر سواء في افغانستان أو نيكاراغوا مهما كانت الجهة التي يغضبها ذلك . فالسلم كل لا يتجزأ . ولا نملك نحن الدول الصغيرة أن نلوذ بالصمت عند ما تداس بالأقدام سيادة دولة صغيرة أخرى . فبالأس كانت هذه الدولة غرينادا ؛ واليوم هي نيكاراغوا وأفغانستان وكمبوتشيا ، وفي الغد قد تكون هذه الدولة أنغولا . ولكن ماذا بعد ذلك ؟ ومن الذى سيحل عليه الدور ليشبع نهم ذلك الوحش ؟ لا ، ليس بوسعنا أن نحترم مفهوم مجالات النفوذ أو الساحات الخلفية . فهذه المفاهيم تعبر عن استراتيجية تقوم على الهيمنة وتستهدف تقويض سيادتنا . ولا يمكننا أن نشعر بالأمن في ظل مثل هذا النظام الدولي . وهذا هو السبب في أن زمبابوى تجد نفسها مضطرة لرفع صوتها ازاء الحالة في أمريكا الوسطي . واذا كان شعب نيكاراغوا غير مسموح له باختيار نظام اجتماعي سياسي اقتصادي لا يروق لجارهم الكبير في الشمال ، فليس هناك من بيننا اذن من هو في مأمن ، ومن يستطيع اختيار شكل تنظيمه الاجتماعي . فاذا قبلنا هذا التطور دون احتجاج فسيكون الوحش لويathan قد دخل بحق المسرح العالمي والويل لكل الدول الصغيرة في هذا العالم . ولهذا فاننا نطلب الى الولايات المتحدة أن تأبه لصوت العقل وأن تكف عن التصرف كفيل دولي شرير في أدغال أمريكا الوسطي . وينبغي لها بدلا من ذلك أن تقبل مقترحات كونتادورا بشأن السلم وأن تنفذها .

ولا أود أن أنهي بياني دون أن أشيد بجهود مجموعة دول كوتاد ورا وجماعة دول ليما لأسهامهما في احلال السلم في امريكا الوسطى بوجه عام . كما نرحب بالاجتماع الذى عقدته مجموعة كوتاد ورا مؤخرا في بنما ، ونطلب اليهما أن تواصل الاضطلاع بمهمتها النبيلة ، كما نحشها على أن تبذل مساعيها الحميدة لصالح شعب السلفادور في محاولة للتوصل الى حل عادل ودائم لمشاكل ذلك البلد الذى يسوده الاضطراب . وأخيرا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدات الاقتصادية لبلدان أمريكا الوسطى - ولا سيما نيكاراغوا التي تعاني من آثار حصار اقتصادى غير عادل وغير مشروع ونرحب في هذا الصدد بالاجتماع الوزارى لبلدان الاتحاد الاقتصادى الاوروبى بما في ذلك اسبانيا والبرتغال ، مع بلدان أمريكا الوسطى وبلدان مجموعة كوتاد ورا . ونأمل أن يؤدي ذلك الى تعزيز الحوار السياسى والاقتصادى بين المنطقتين وأن يحقق مصلحتهما المشتركة .

السيد تيليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس

يسرني بالغ السرور أن أشيد بالطريقة الفعالة التي تديرون بها أعمال هذه الجمعية وقد كنا نتوقع أداء رفيع المستوى من وفد البهاما وقد صح ما توقعناه . وعلى الرغم من أن الحالة في أمريكا الوسطى تعرض على الجمعية العامة للسنة الثالثة على التوالي فان الحالة وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام تزداد سوءا . ويأمل وفد بليز بصدق أن تكون هذه المناقشة بشأن الحالة في امريكا الوسطى محاولة حقيقية لاحلال السلم والهدوء والرخاء في منطقة امريكا الوسطى . ومن جانبنا فاننا سنصغي وسنستجيب لاحتياجات وتطلعات الشعوب الأخرى . وفي الخطاب الذى أدلى به الأونارابل دين بارو وزير خارجية بليز أمام الجمعية العامة في ٨ تشرين الاول / اكتوبر أوجز موقف بليز فيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، فقال :

" ان علاقات بليز مع الدول المجاورة في أمريكا الوسطى تقوم على احترام تقرير المصير الوطني والسيادة وحقوق جميع الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمنأى عن التهديدات والضغط الخارجية

" ان العنف الذي لا يزال يعصف بأمريكا الوسطى ويتسبب في اختلالات عاصفة تنزل بالشعوب وتشردها هو أمر يؤسف له ويؤثر تأثيرا سلبيا على قدرتنا لأسم محبة السلام على تهيئة الظروف المؤاتية لعودة منطقتنا الى حالتها الطبيعية .

" ان حكومة بلادي تشعر بقلق خاص ازا هذه المسألة نظرا للهجرات عبر الحدود المهاجرين من وجه الصراعات، وهي المهجرات التي تسبب حدوث تدفقات من اللاجئين الى بليز، مما يثقل الى درجة كبيرة على مواردنا الاجتماعية والاقتصادية الضئيلة أصلا ويهدد بحدوث توترات عرقية وديمغرافية .

" ونعتقد أن عملية كوندادورا تمثل أفضل السبل لمعالجة الحالة "

(A/40/PV.27 ، ص ٤٢ - ٤٣)

ان التأييد الذي قدمته بليز لعملية كونتاد ورا معروف لنا جميعا نحن الموجودين هنا . ولا تزال حكومة بليز تواصل تأييدها لعملية كونتاد ورا وتنظر اليها على أنها أفضل طريق لانهاء النزاع في أمريكا الوسطى .

الا ان عملية كونتاد ورا وأية عملية أخرى تتناول أية مسألة في أمريكا الوسطى سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ، يجب أن تدخل في اعتبارها أن بليز دولة ذات سيادة في أمريكا الوسطى ، وأية معاهدة أو وثيقة أو تفاوض أو أى أمر يرمي الى تنساول مسائل متعلقة بمنطقة أمريكا الوسطى لن يكون كاملا دون اسهام شعب بليز المحب للسلم . ولئن كان تاريخنا السياسي والاقتصادي الاجتماعي يرتبط على نحو لا ينفصم بتاريخ الأمم الشقيقة في منطقة الكاريبي ، فان الأمم الشقيقة لنا في الجزء الرئيسي من القارة يجب أن تلتزم بأن بليز أمة مستقلة ذات سيادة لها حدودها الجغرافية الدائمة في منطقة أمريكا الوسطى .

وقد يرجع السبب في تجاهل بليز بصفة متكررة الى أنها جار مسالم . ولكن لما كانت عملية كونتاد ورا تسعى الى اقرار السلم في أمريكا الوسطى ، أليس في امكان بليز أن تسهم في هذه العملية أو في غيرها من مبادرات السلم أو المبادرات الاقتصادية في أمريكا الوسطى ؟ ونحن نشكر الله لأن بليز غير منخرطة بصورة مباشرة في النزاع القائم في أمريكا الوسطى ، لكن يؤسفنا في الوقت ذاته أن بليز قد تأثرت تأثرا مباشرا بهذا النزاع . فقد تسبب النزاع في هجرة اللاجئين من المنطقة التي مزقتها الحرب الى بليز على نطاق لم يسبق له مثيل .

وتبدو بليز بالنسبة لمن يلتمسون الفرار من النزاع في أمريكا الوسطى ، على أنها جنسة ، لكن الجنة التي تنتهك جنة مفقودة .

والآن ، دعونا نبحث احتمالات مستقبل بليز اذا ما استمر هذا النزاع .

اننا نعيش في منطقة تحيط بها أم كلها أكبر منا ، أن يبلغ تعداد سكان غواتيمالا ما يقرب من ٨ ملايين نسمة ، وهندوراس أكثر من ٤ ملايين نسمة ، ونيكاراغوا أكثر من ٣ ملايين نسمة ، والسلفادور أكثر من ٥ ملايين نسمة ، وكوستاريكا أكثر من ٢.٥ مليون نسمة ، في حين يبلغ تعداد سكان بليز حوالي ١٥٠ ألف نسمة فقط .

ومع انتشار الحرب من كل جانب تبد و بليز ، بالنسبة لأكثر من ١٤٥ مليون نسمة ، وكأنها واحة في الصحراء بفرّون إليها طلبا للسلام والهدوء .
وقد قدر عدد اللاجئين حتى الآن بما يقرب من ١٥ ألف لاجئ يلتصون السلم فسي بليز . وقد يبدو هذا العدد صغيرا بالنسبة للدول الكبيرة التي اتسعت لأعداد أكثر من ذلك .

لكن دعونا نضع الأرقام في منظورها الصحيح . ان أن خمسة عشر الفا يشكلون عشر سكان بليز . و اذا ما قارنا تلك النسبة بنسبة السكان في الولايات المتحدة ، فان نسبة اللاجئين تزيد عن نسبة سكان مدن نيويورك وشيكاغو ولوس انجلوس مجتمعة ، أو تساوي مجموع نسبة سكان ولاية كاليفورنيا الذين يتجاوزون ٢٣ مليون نسمة .

وهذه الحالة تشكل خطرا شديدا على بليز ، كما أنها أرهقت مرافقنا الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الى أبعد حد ، وعرضت للخطر بالفعل حياة سكان بليز واستقرارهم ، كما أدت الى ازدهار تجارة المخدرات وذلك بتوفير من يزرعون الماريجوانا .
و اذا ما استمر تدفق اللاجئين الى بليز فسترتب على ذلك نتائج لا حصر لها ، ليس أقلها التغيير غير المرغوب وغير المناسب في النظم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

لقد دارت في هذه الجمعية العامة مناقشات تتسم بالحماسة والقلق بسبب حوادث القتل وتدمير الممتلكات وفساد العلاقات الدولية في أمريكا الوسطى . لكن أي قدر من الانتباه أوليناها للأحياء - من شرذوا من ديارهم ، ومن تتعرض ديارهم للخطر بسبب أولئك المشردين . وهذه الحالة تجعل بليز في وضع عسير للغاية .

فالموتى لا نستطيع أن نفعل لهم شيئا ، والممتلكات يمكن تعويضها أو اصلاحها ، لكن يمكننا ان نجعل الحياة أفضل للأحياء الذين يعيشون ويتألمون ، وذلك بانها هذا النزاع القائم في أمريكا الوسطى .

وحكومة بليز تناشد حكومات أمريكا الوسطى أن توضع حدا سريعا لهذا النزاع وعن طريق عملية كوندورا .

دعونا نعيد البناء . ولنبدربذور الراحة حيثما ساد الألم ، والرخاء وحيثما كانت الغلبة للتدمير . ولنجعل السلم يحل محل الحرب . ولنذكر دائما انه في العلاقات الدولية لا جدوى من السعي لأن نفرض أيد يولوجيتنا بالقوة على الأمم الأخرى . لكن المجدى حقا هو أن نترك الآخرين يختارون طريقهم حتى عندما نعتقد أن طريقنا هو الأفضل .

وليز قد اختارت الديمقراطية البرلمانية . نظام المؤسسات الحرة . ونحن ننصح الجميع باتباع هذا النظام لكننا لا نفرضه على أحد . ولينح الله الحكمة للجميع كي يحذو ونفس الحذو وحتى نحقق السلم في أمريكا الوسطى .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) فليسمح لسي

السيد هيررون أن أعرب له عن عظيم سرورى ان أراه يدير هذه الجلسة . ان البند المعنون " الحالة في أمريكا الوسطى " هو بند ذو أهمية خاصة لأكوادور ، لا لأنه يهتم بلدان منطقة فرعية في أمريكا اللاتينية فحسب ، وانما أيضا لأن المبادئ التي يدور حولها النزاع في أزمة أمريكا الوسطى هي مبادئ أساسية لكل شعوبنا ، ولا سيما الممارسة الحقيقية للحريات الديمقراطية التي تكتمل أهمية قصوى اذا كان لنا أن نتجنب مخاطر فرض الحلول بالقوة وانما كان لنا أن نستعيد السلم . ان عنوان البند " الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " عنوان له مغزاه . فالحقيقة ان اتساع نطاق الحالة في أمريكا الوسطى ، تلك الحالة التي يأسى لها المجتمع الدولي كثيرا ، لن يؤدي الا الى تفاقم التوتر والحيلولة دون تطوير التعاون الدولي ، بينما تستهلك الموارد الشحيحة للشعوب الفقيرة في الأنشطة العسكرية ، مما يشكل خطوة الى الوراء لا في التنمية الاقتصادية وحدها وانما أيضا فيما يتعلق بالحرية والممارسة الكاملة لحقوق الانسان على النحو اللائق بالنظم الديمقراطية .

وان المجتمع الدولي ، بتأييده لمبادرات السلم ولا سيما مبادرة مجموعة كونتسادورا - وهو ما أكدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في عام ١٩٨٤ - انما يخاطب قادة أمريكا

الوسطى ويحثهم على حسم خلافاتهم سلميا عن طريق المفاوضات ، وطلب أن يقيموا أو يحافظوا على النظم التي تكفل الحرية لمواطنيهم ، ولا سيما حرية الاقتراع ، أي حق الشعوب في تقرير المصير عن طريق الاقتراع العام دون حدود أو عقبات . ونرحب في هذا الصدد بالانتخابات الأخيرة التي أجريت في غواتيمالا وهندوراس - بوصفها مؤشرا مواتيا للتحرك الاكيد صوب الديمقراطية ، ان سمحت تلك الانتخابات بالتعبير عن جميع الاتجاهات السياسية في هذين البلدين ، وبذلك أتاحت لجميع السكان أن يشاركوا في تشكيل مصائرهم دون أي شروط .

وبالتالي ، يشكل نزع السلاح والانتخابات الحرة ، وكذلك الحلول السلمية عن طريق التفاوض والتفاهم ، خطوات يمكن أن تحقق - في جو خال من التوتر ، وهو ما تشجعه مجموعة كوتتادورا - النتيجة المرغوب فيها ، وهي صيانة السلم والأمن في أمريكا الوسطى .

وفضلاً عن ذلك ، يقتضي دعم أعمال كونتادورا الاعتراف بوجود دبلوماسية فسي
أمريكا اللاتينية تستمد عراقتها من الأصول الديمقراطية لحكوماتها ، دبلوماسية موجهة
للاسهام في حل المشاكل الاقليمية عن طريق الجهود الدائبة والحماس الأخرى والتفهم
اللازم لخصائص بلداننا ، كما أنها تستهدف الحيلولة دون ان تنتقل الى عالمنا
الجديد المواجهات الايدولوجية أو لعبة القوى مثل تلك التي تجرى بين الشرق والغرب
والتي لها آثار خطيرة على العالم بأسره .

وتأمل أكوادور أن تمنح المنظمة العالمية مرة أخرى كامل تأييدها لما تضطلع به
مجموعة كونتادورا من أنشطة ومبادرات السلم بحيث يتسنى الانتهاء من المفاوضات بشأن
وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى وتوقيعها في وقت قريب وتدخل مختلف
الالتزامات المترتبة عليها حيز التنفيذ ، ونؤكد مجددا التزام حكومة أكوادور ورغبتها في
العمل على توطيد دعائم السلم والديمقراطية والقانون في جميع انحاء منطقة أمريكا الوسطى
حيث تعد ، في رأينا ، ممارسة حق تقرير المصير واقامة ديمقراطية حقيقية علاوة على نزع
السلاح الفعلي ، من الأمور الجوهرية .

السيد فوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

كان اعتماد القرار ٣٩ / ٤ بتوافق الآراء في الدورة السابقة للجمعية العامة انعكاساً
لاهتمامنا المشترك بالحالة الخطيرة التي كانت سائدة آنذاك في المنطقة ، كما أنه يجسد
ايماننا وأملنا في أن تسهم الجهود المبذولة ولاسيما المبادرات التي استهلتها مجموعة
كونتادورا في التوصل الى تسوية سلمية للمشاكل التي تجابهها بلدان المنطقة . بيد أنه
لم يطرأ منذ ذلك الحين أي تحسن على الحالة في أمريكا الوسطى بل أنها أصبحت أكثر
تفجراً مما يزيد قلق المجتمع الدولي* .

أما العامل الرئيسي فيما نحن بصدده من مشاكل فهو تاريخ هذه المنطقة ، تاريخ
الهيمنة والعلاقات غير المتكافئة . تاريخ تكالب دول أجنبية على استغلال المنطقة وفرض

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موسيلي (بربادوس)

أذ نابها عليها كي يصبغوا ذلك الاستغلال الاجنبي بصيغة مؤسسية . تاريخ الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت بشعوب تلك المنطقة الى خوص كفاح عنيد لا لنيل استقلالها وسيادتها فحسب وانما أيضا في سبيل تحريرها وتحقيق الرقي والعدالة الاجتماعية . وفي هذه الظروف ، ظل النفوذ الخارجي هو السبب العميق لتفاقم الحالة . وبالرغم من مرور الزمن ، لم يتغير هذا الواقع كثيرا . وقد سيقنت شتى الذرائع واستخدمت كافة الحيل لاعاقبة جهود شعوب المنطقة الرامية الى احداث تغيير حقيقي في بيئتها . ولا يخفى على أحد أن الجهود الرامية الى كفالة السلم في المنطقة تقف في سبيلها أنشطة موجهة من الخارج وتستهدف بصفة رئيسية ثورة نيكاراغوا . فقد أصبحت هذه الثورة الفتية ضحية الاستخدام الصارح للقوة لا لغرض سوى تقويض منجزات شعب نيكاراغوا . وأبلغ دليل على اساءة استعمال القوة هو الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على نيكاراغوا في أيار/مايو من العام الحالي . وقد ورد في البيان المعتمد في ختام المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في لواندا بأنغولا ، في أيلول/سبتمبر من العام الحالي ما يلي :

" يرى الوزراء انه ينبغي النظر الى تلك الأعمال الجديدة من أعمال القسر السياسي والاقتصادي علاوة على الأعمال العسكرية في سياق خطة واسعة النطاق تستهدف زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا والاحاطة بها ، وتنطوي على مزيد من الخطر يهدد السلم والأمن في المنطقة . وفي هذا الصدد يطالب الوزراء بأن يوضع على الفور حد لكافة التهديدات والهجمات والاجراءات والتدابير ذات الطبيعة القسرية الموجهة ضد شعب نيكاراغوا وحكومتها " .

وقد عرض مجلس الأمن لهذه المسألة مباشرة في قراره ٥٦٢ (١٩٨٥) عندما أكد مجددا حق كل الدول ، بما فيها نيكاراغوا ، في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية وبمناى عن أى شكل من أشكال التدخل أو التخريب أو التهديد المباشر أو غير المباشر .

بيد أن كل التقارير ، على اختلاف مصادرها ، تشير الى تصاعد الأعمال التي تتم عن عدم احترام تلك المبادئ وتنتهكها بشكل خطير . فثمة مجموعات من المرتزقة شديدة الشراسة تحتشد في الأراضي المحيطة بنيكاراغا وتشن منها هجمات تدميرية وحشية على ذلك البلد . وهذه الأعمال تكشف عن عدم الرغبة في التغيير وتؤدي السى تقويض الثقة وتشكل عقبة امام السعى على الصعيد الاقليمي لايجاد حل سلمي للمشاكل . فضلا عن ذلك يعد استمرار الحرب الأهلية في السلفادور امتدادا لنفس ظاهرة انكار حق الشعوب . واثناء مناقشة هذه المسألة في العام الماضي ، راودتنا آمال كبار في أن الجهود تبذل لتخفيف حدة التوتر في ذلك البلد ولتمهيد السبيل لحل الصراعات التي تطحن الشعب السلفادوري . وفي أيلول / سبتمبر من العام الحالي نشر " تقرير أمريكي عن متابعة الحالة " جاء فيه ما يلي :

" بالرغم مما يسجله تقريرنا وملاحقه السبعة من تغييرات كثيرة طرأت على الحالة فيما يتعلق بحقوق الانسان ، منها الحد بشكل كبير من بعض أشكال سوء المعاملة ، يتعذر علينا بأى حال القول بوجود تحسن عام فسي حقوق الانسان . . . فحالة حقوق الانسان في السلفادور ما زالت مروعة " .
ويذكر الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/40/737 ما يلي :
" . . . على الرغم من اجراء الانتخابات التشريعية في شهر آذار / مارس فان النزاع المسلح لا يزال مستمرا مع زيادة عمليات القصف وظهور موجة من عمليات الاختطاف بينما لا يزال الحوار بين الحكومة والجبهة الثورية الديمقراطية وجبهة فارابوند ومارتي للتحريير الوطني - يعانني من الجمود " . (A/40/737 الفقرة ٩)
وهناك فضلا عن ذلك تقارير عن اللجوء الى مواقف نابعة من " عقدة رامبو " تتمثل في التمادى في القصف الجوى والعمليات البرية التي يقصد بها ارهاب السكان

المدنيين . وقد جاء أيضا في " التقرير الامريكى عن متابعة الحالة " - الذى أشرت اليه
سلفا - ما يلي :

" ان الدور البالغ الأهمية الذى تضطلع به الولايات المتحدة فى تزويد
حكومة السفاد ور بالمعدات وتسليحها وتمويلها وتدريب رجالها وتوجيهها ،
يجعلها شريكة فى المسؤولية عن الفشل فى وضع حد لانتهاكات حقوق الانسان " .

وشعب السلفادور ، أسوة بجميع الشعوب ، لا يمكن أن يحرم ، سواء كان ذلك نتيجة للقهر الداخلي أو التدخل الخارجي ، من حق النضال من أجل قضية عادلة - قضية التنمية التي ترمي الى ضمان التمتع الأقصى بحقوق الانسان الأساسية وأوسع مشاركة في العملية السياسية . وأن الحرمان من تلك الحقوق هو الذي سيؤدي الى اطالة أمد الصراع وتكثيفه . وبالتالي نرى أنه هناك حاجة ملحة لعدم اتخاذ أى اجراء من شأنه أن يسمح بتميز لا مبرر لها لأى طرف من الأطراف ، وأن تشجع جميع أطراف النزاع على المشاركة على قدم المساواة في اعداد برنامج يجلب السلام لذلك البلد . ونرى أن تخفيف التوتر في المنطقة يتطلب وقف جميع أنواع الضغط والتدخل الخارجي . ويحتم ميثاق هذه المنظمة التي احتفلنا بالذكرى الأربعين لها ، علينا جميعا أن نحترم استقلال جميع بلدان المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية . وعلاوة على ذلك فانه يحتم علينا جميعا ، دون استثناء ، أن نحترم ونعزز حقوق شعوب المنطقة في السعي من أجل تقرير مصيرها . ولا تؤدي السياسات ضيقة الأفق ، المناهضة للسي تحقيق هيمنة الدول الكبرى ، إلا الى تفاقم حالة الصراع . وفي الأعوام الأخيرة ، بذلت مجموعة كونتادورا جهودا مشكورة لتقريب الأطراف المعنية مباشرة من التوصل الى تسوية تفاضية لمنازعاتها . وفي رأينا أن المبادئ الواردة في وثيقة الأهداف لمجموعة كونتادورا صيغت بروح اقرار السلم والاستقرار والعدالة الاجتماعية والتقدم في المنطقة بأكملها . وهي تتضمن المبادئ الأساسية لتقرير المصير للشعوب ، وعدم التدخل ، والمساواة في السيادة بين الدول ، والتسوية السلمية للمنازعات ، واحترام السلامة الإقليمية للدول ، واحترام حقوق الانسان وتعزيزها ، وحظر الارهاب والتخريب ، ودعم المؤسسات الديمقراطية وتعددتها ومن ثم ، تؤدي الى القضاء على الخطر الذي يهدد دول أمريكا الوسطى ، سواء كان ناشئا من داخل المنطقة أو من خارجها ، واحترام حق تقرير المصير ، وكذلك الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، وهي تشكل أساسا راسخا لأية مفاوضات ناجحة بشأن اتخاذ ترتيبات دائمة من قبل البلدان المعنية ، لكي تكفل السلام الدائم والأمن في المنطقة .

ومن الطبيعي أن إعادة اقرار السلم والتعاون بين البلدان ينبغي أن يسبقه تهيئة الظروف المؤدية الى ذلك التعاون وتوفير مناخ يتصف بالثقة المتبادلة ، وأن يتجلى ذلك بعزم واضح من قبل جميع الأطراف على السعي الى حلول اقليمية حقيقية . هذه هي الروح التي سعت مجموعة كونتادورا الى اذكائها ، وهي تواصل مساعدة دول أمريكا الوسطى على تضيق خلافاتها وعلى التكيف مع حقائق الوضع في المنطقة . ولكن عملها لن يكون له جدوى إلا اذا أحجمت جميع الدول عن اثاره التوتر والصراع وإطالة أمد الدمار والمعاناة .

ومن ثم ينبغي للجمعية العامة أن تدعو البلدان من خارج المنطقة الى التخلي عن الأعمال التي تؤدي الى تفاقم الصراع . ولقد كررت من جديد نائبة وزير خارجية نيكاراغوا في كلمتها أمام هذه الجمعية ، موقف حكومتها بالالتزام بالأساليب السياسية الكفيلة بإعادة السلم الى أمريكا الوسطى ، وان حكومتها تؤيد مجموعة كونتادورا ومجموعة المساندة في الجهود التي تبذلها من أجل اقرار السلم في المنطقة . ومن الحتمي أن نعتمد على ذلك الالتزام ، وأن نسعى لضمان التزامات مثيلة من الأطراف المعنية الأخرى .

ونحن أعضاء حركة عدم الانحياز قد أعربنا مرارا في مناسبات عديدة عن قلقنا ازاء تصاعد التوتر وتزايد الصراع في أمريكا الوسطى . وقد شددنا على الحاجة الى احترام حق جميع بلدان تلك المنطقة في أن تختار بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وتحقيقا لذلك كررنا مطالبة الدول الموجودة خارج المنطقة أن توقف تدخلها في النضالات الداخلية من أجل اجراء التغييرات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة . لندع شعوب المنطقة تقرر مصيرها ، وينبغي أن يقتصر دورنا على استكمال جهودها .

وحكومتى اذ تضع هذا نصب أعينها ، تؤيد عمل مجموعة كونتادورا والجهود التي يبذلها الأمين العام للتوصل الى حل تفاوضي وشامل للأزمة الخطيرة في المنطقة . ومن خلال جهودهم والجهود المسؤولة لشعب نيكاراغوا وقادته ، استطعنا حتى الآن أن نتفادى كارثة كبرى في المنطقة فلنعمل على تشجيعهم .

السيد فلاسكينو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أن اعتمد بتوافق الآراء القرار ٣٩ / ٤ ، الذى تشجع فيه الجمعية العامة عملية الحوار من أجل تسوية حالة الأزمة التي تواجه أمريكا الوسطى ، وقعت تطورات متناقضة في ذلك الجزء من العالم . وسيكون لتلك التطورات ، التي نركز نقاشنا عليها اليوم ، أثرها بالتأكيد على التدابير التي ستعتمد من أجل استكمال عملية التفاوض في أمريكا الوسطى ، ومن ثم تزيد من اسهام الأمم المتحدة في الجهود المبذولة من أجل اقرار السلم في ذلك الجزء من العالم ، استنادا الى احترام الميثاق ومبادئ القانون الدولي وقواعد السلوك في العلاقات بين الدول .

فأولا ، شاهدنا تدهورا خطيرا مستمرا في الحالة في أمريكا الوسطى ، وقد ورد في تقرير الأمين العام أن " ازدادات الحوادث التي تقع بين كل بلدين من بلدان المنطقة " ، (A/40/737 ، الفقرة ٨) ، وتزايد التوتر على الحدود بين تلك البلدان ، " واستمرار وجود قوات عسكرية أجنبية من خارج المنطقة " (المرجع نفسه) ، علاوة على أعمال الضغط بما في ذلك الحصار الاقتصادي ضد نيكاراغوا . وقد استرعت تلك التطورات اهتمامنا نظرا لأنها تسبب معاناة جديدة لشعوب المنطقة وتؤثر بصورة غير ملائمة على الجهود المبذولة من أجل اقرار السلم في المنطقة وعلى مناخ التعاون الدولي .

وثانيا ، تطورت وتكثفت بصورة جدية أنشطة مختلفة ، وبصفة خاصة بواسطة مجموعة كونتادورا ، واتسع نطاق أعمال الدعم في قارة أمريكا الجنوبية ، وخاصة من خلال تشكيل مجموعة مساندة سياسية في الساحة الدولية لصالح الحل الشامل من خلال التفاوض حول القضايا المعقدة والحالة المتأزمة اللتين تواجهان أمريكا الوسطى . وأدت تلك الأعمال دورا ايجابيا ومشجعا ، وقللت الى حد ما من التوتر وحسنت المناخ العام في المنطقة .

ونحن نشارك في التقييم الذى ورد في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بجذور أزمة أمريكا الوسطى التي تتمثل في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية غير العادلة ، والتي

ينبغي أن نأخذها في الاعتبار ونحن ننظر في مشاكل تلك المنطقة ، كما أننا نعيد أيضا ما ورد في التقرير من أن التدهور المستمر للحالة في المنطقة خلال العام الماضي يوضح الحاجة الماسة الى حل منصف وشامل وتفاوضي في أمريكا الوسطى ، حتى يمكن لشعوب المنطقة أن تتركس جهودها بحرية للبناء السلمي لبلدانها .

وقد اكدت رومانيا اكثر من مرة انه ينبغي لدى معالجة مشاكل امريكا الوسطى الانطلاق من ان التوتر الحالي في المنطقة ناجم عن الابقاء الطويل على هياكل اجتماعية اقتصادية بالية ، ومن ان شعوب تلك المنطقة قد عانت طويلا من الاستغلال والقمع وان هذه الحالة دفعتها الى الكفاح من اجل التغيير والحياة الحرة الكريمة والاستقلال الوطني التام وحقوقها في ان تقرر مصائرنا بحرية .

ونحن نرى في هذا المبدأ ، انه بغض النظر عن الاشكال التي تتحقق بواسطتها هذه التغييرات ، فمن الضروري تعزيز تعاون وثيق بين جميع بلدان امريكا الوسطى ، على أساس ضرورة احترام حق كل شعب في ان يقرر مصيره بحرية بمنأى عن التدخل الخارجي . ومن المؤكد ، كما اشير في مناقشتنا وكما برهنت جهود مجموعة كونتادورا ، ان مسن صالح لجميع شعوب امريكا الوسطى ان تحل جميع المشاكل المتشعبة بوسائل سلمية وان ييسر التعاون واسع النطاق المستند الى المساواة وعدم التدخل في الشؤون الخارجية واحترام الاستقلال الوطني والسيادة .

ونحن نعتقد ان زيادة حدة التوتر في المنطقة وخطر اندلاع صراع مسلح ، مع احتمال اشتراك دول مجاورة بل ودول بعيدة فيه ، يقتضي تكثيف الأنشطة السياسية والدبلوماسية حتى يتسنى ان تشر جهود مجموعة كونتادورا الرامية الى ايجاد افضل اساس للتفاهم ولتسوية المشاكل القائمة في امريكا الوسطى ، ويمكن تفادي خطر الحرب .

ومن صالح جميع شعوب المنطقة ، وسائر شعوب امريكا اللاتينية ، وشعوب العالم اجمع بصفة عامة ، ان يجرى العمل ، بحزم وبارتفاع فوق الخلافات في الرأى او المفاهيم ، من اجل تعزيز الحوار السياسي بغية تخفيف حدة التوتر وايجاد حل لكل حالات النزاع وتحسين المناخ السياسي الدولي .

ونحن نرى ان اعمال مجموعة كونتادورا الهادفة الى اقرار السلم والترتيبات ذات الصلة بالمفاوضات ، وتزويج مشروع وثيقة السلم والتعاون في امريكا الوسطى وتنفيذه ، تعد منجزات كبرى من اجل تطبيع الحالة في تلك المنطقة . ويعد هذا ايضا دليلا على ظهور اتجاه واسع النطاق مؤيد للحلول السياسية ، بواسطة التفاوض والالات النزاع في كل مكان وثقا لاحتياجات توفير شروط الثقة والتفاهم .

وقد قدمت رومانيا في الأمم المتحدة مجموعة من المقترحات لاعادة تأكيد وتطوير التزامات الدول الاعضاء بحل نزاعاتها بوسائل سلمية وكذلك لتحسين الآلية والاجراءات التي يجب ان تلجأ اليها في هذا الصدد .

ومنذ ايام قلائل فحسب ، اعتمدت الجمعية العامة نداءً رسمياً موجهاً الى السدول المشتركة في نزاعات بأن توضع حداً فورياً للأعمال المسلحة وان تشجع في تسوية نزاعاتها عن طريق التفاوض وغيرها من الوسائل السلمية . كما يناشد هذا النداء جميع الدول بأن تمتنع عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها وعن اى تدخل في الشؤون الداخلية للسدول الاخرى وان تحل الصراعات والنزاعات الدولية بالوسائل السلمية .

ويتعلق النداء ، الذي اعتمد بموافقة كل الدول الاعضاء ، بجميع الصراعات والنزاعات وهو موجه الى جميع دول العالم . واذ ما استجابت الدول الاطراف في الصراعات وحالات التوتر لنداء الجمعية العامة ، واذ ما احترمت احكام النداء الرسمي ، لتسنى ايجاد الطمأنينة الكفيلة بتسوية النزاعات والصراعات في كل مكان وازالة بؤر التوتر القائمة .

وكما هو معروف ، فان رومانيا ايدت منذ البداية ، استناداً الى ايمانها بأن مشاكل امريكا الوسطى يمكن ان تحل بواسطة التفاوض والحوار السلميين الاقليميين ، ولا تزال تؤيد ، عملية المفاوضات التي بدأتها مجموعة كونتادورا . ويتفق ذلك الموقف مع المبادئ التوجيهية لسياسة الخارجية ، التي يتمثل احد محاورها في الاسهام الايجابي في تهيئة مناخ من السلم والتعاون والثقة والتفاهم بغية بناء عالم لا مكان فيه لاستخدام القوة او التهديد باستخدامها ، ويستعاض فيه عن الأساليب البالية القائمة على القوة والسيطرة وانتهاك الصلاحيات الوطنية بارادة تسوية النزاعات بين الدول بوسائل سلمية تفاوضية .

وكما اوضحنا دائماً فان التغييرات التي طرأت على الحياة الدولية وهيكل وطبيعة العلاقات الجديدة التي يجب دعمها في جميع انحاء العالم تتطلب موضوعياً البحث عن حلول سياسية على مائدة المفاوضات ، وبذلك يستعاض الى الأبد عن " حوار السلاح " " سلاح الحوار " . وما لا شك فيه - كما اثبتت تطورات التاريخ المعاصر - انه لا يمكن بناء عالم افضل واكثر عدلاً ، العالم الذي يسوده السلم والتفاهم والتعاون والذي يتطلع اليه جيلنا ، الا بتأكيد

وتطبيق الجميع، ولصالح الجميع، للمبادئ الديمقراطية في العلاقات بين الدول وضمان السلم والانسجام وحسن الجوار بين كل الأمم .

ان موقف رومانيا الثابت فيما يتعلق بالتسوية السلمية والتفاوضية للنزاعات بين الدول ، وتعزيز سياسة الحوار والسلم والتفاهم والتعاون بين جميع امم العالم ، بما في ذلك مبادأة السلم لمجموعة كونتادورا ، قد اعرب عنها الرئيس نيكولاي شوشيسكو في مناسبات كثيرة فسي اتصالاته مع قادة بلدان امريكا الوسطى وغيرهم من مثليها . وقد شجع خلال تلك الاتصالات أنشطة مجموعة كونتادورا ومبادراتها . وذكر ان تلك المبادرات والأنشطة يمكن ان تسهم فسي التسوية السياسية للحالة في تلك المنطقة من القارة الامريكية ، وأكد في هذا الصدد على الأهمية التي يجب ايلؤها لا احترام حق الشعوب في تقرير مصائرهم بنفسها ، بمنأى عن التدخل الخارجي ، وعدم اللجوء الى القوة او التهديد باستخدامها او اقامة العلاقات على السيطيرة وعدم المساواة والانصاف ؛ وتسوية النزاعات عن طريق التفاوض ، مع مراعاة حق كل شعب فسي الحرية والاستقلال الوطني والسيادة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية وفقا لمصالحه وتطلعاته . ونحن نعرب ، بهذه الروح ، عن تضامننا مع نضال شعب نيكاراغوا للدفاع عن حقوقه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحرة ، بمنأى عن التدخل الخارجي ، وفي ان يفسر مصيره بنفسه . ونحن في الوقت ذاته نؤيد التسوية التفاوضية للمشاكل بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا وبين مختلف الدول في امريكا الوسطى .

ونحن نرى ان مبادئ القانون الدولي ومعايير السلوك في العلاقات بين الدول يجب ان تحترم بدقة وان يوضع حد لجميع اشكال الضغط ، بما فيها الحصار الاقتصادي او اى شكل آخر للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لبلدان امريكا الوسطى .

كما نود ان نؤكد ان رومانيا ، وهي بلد تربطه ببلدان امريكا اللاتينية علاقات وروابط اللغة والثقافة - على الرغم من البعد الجغرافي - تعلق أهمية كبرى على دعم التضامن فيما بين بلدان امريكا الوسطى وبلدان امريكا اللاتينية بصفة عامة لتوطيد دعائم استقلالها الوطني وللانطلاق بتنميتها على طريق التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

وختاماً ، اود ان اؤكد ان رومانيا تشاطر تلك المقترحات البناءة التي قدمتها خلال المناقشة لبلدان مجموعة كونتادورا وغيرها من بلدان امريكا اللاتينية وكل البلدان النامية التي لها كرومانيا اهتمام حيوى بتهيئة مناخ يتيح لها ان تركز جهودها لتسوية المشاكل التي تواجه تنميتها وللتعمير السلمي لبلدانها وفقاً لمصالحها في التقدم الاجتماعي والاقتصادي مع توفير مقتضيات السلم والأمن والتعاون الدولي .

ونحن نرى ان هذه المقترحات يجب ان تتجلى في مشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة ، الى جانب الاعراب عن التقدير والدعم الايجابيين لدور الأمين العام للأمم المتحدة في بلوغ الأهداف المرجوة .

السيد ادون (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة اخرى تدرج مسألة الحالة في امريكا الوسطى في جدول اعمال الجمعية العامة . وقد شهدت هذه الحالة نسي الاشهر الاخيرة تدهورا متزايدا نجم عن تكثيف اعمال العدوان التي بعثت على قلق المجتمع الدولي . فقد اصبحت المنطقة تمثل برميلا من البارود يمكن ان ينفجر ، ويشعل المنطقة بأكملها اذا لم يتخذ اجراء ما لتفادي ذلك .

ومشاعر القلق العميق ازاء هذه الحالة ، اعرب رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز ، في اجتماعهم المعقود في نيودلهي في آذار / مارس ١٩٨٣ ، عن انشغالهم ازاء الاخطار المتنوعة التي تواجه بلدان المنطقة . وترصلوا الى ان الازمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة

نجمت الى حد كبير عن الهياكل التقليدية للقوى القمعية والهياكل الاقتصادية الوطنية التي تسبب الفقر وعدم المساواة والمؤس ، وتفاقت بفعل التدخل والتداخل اللذين تعرضت لهما هذه البلدان منذ نهاية القرن الماضي .

(A/38/132 ، الاعلان السياسي ، الفقرة ١٣٤)

وتتفق هذه النتيجة التي توصل اليها مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقده في نيودلهي ، مع رأي وفد بلاد الخائل بأن جذور الازمة في امريكا الوسطى تكمن في اجحاف الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في بلدان المنطقة ، وان الازمة لا تدخل في اطار المواجهة بين الشرق والغرب .

وبعد مرور عامين على نداء السلم الذي وجهه رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز الى الاطراف المعنية ، وبعد مرور عامين على دعوة الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيويورك في يومي ٦ و ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ الى توقيع معاهدة عدم اعتداء وعدم تدخل بين دول المنطقة والاطراف الاخرى التي يمسه الامر ، وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالشناء التي بذلها رؤساء دول امريكا الوسطى من خلال مجموعة كونتادورا للمساعدة على اقامة ملام عادن ودائم في المنطقة ، يمكننا القول دون مبالاة ان الحالسة تزداد تدهورا .

ان التوتر لا يزال قائما في امريكا الوسطى ؛ فقد اتخذت تدابير اقتصادية قسرية ، بما في ذلك الحصار التجاري ؛ ووقعت مواجهات عنيفة متزايدة ، تؤدي الى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات ؛ وجرت عمليات تخريب اقتصادي . وبغية الحيلولة دون تحول هذه الحالة الى حالة متفجرة - ولا سيما في نيكاراغوا ، التي تقع هدفا للأعمال العدوانية المستمرة من جانب العصابات المسلحة التي تنظم وتمول من الخارج - لا بد ان تستجيب جميع البلدان المعنية للنداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي من اجل السلم .

وان بلادى تأمل املا مخلصا في عودة السلم الى تلك المنطقة ؛ ولكن لا يمكن ان يعود هذا السلم الا عن طريق المفاوضات ، وعن طريق الاحترام الصارم للمبدأين الرئيسيين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، وعدم المساس بالسلامة الاقليمية ، ومبدأى التسوية السلمية للمنازعات والتعايش السلمي . ويكتسي الحوار أهمية خاصة في هذه العملية ، لانه لا يمكن اجراها اتصال دون حوار ، ولا يمكن احراز تفاهم دون اتصال .

ويرحب وفد بلادى بمقترحات السلام التي تقدمت بها مجموعة كونتادورا في وثيقة كونتادورا ، ويؤيد جميع التدابير التي من شأنها ان تعيد السلم وتصونه . واننا نرحب بتشكيل فريق الدعم لعملية كونتادورا الذي يتألف من الأرجنتين واوروغواى والبرازيل وبيرو . وبالمثل فان وفد بلادى يؤيد رأى الأمين العام بان العامل الايجابي الثاني يتمثل في الاجتماع الثاني بين وزراء خارجية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي ، بما فيها اسبانيا والبرتغال ، ووزراء خارجية دول امريكا اللاتينية الخمس ودول مجموعة كونتادورا ، الذي عقد في لكسمبرغ في يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ .

ان شعوب امريكا الوسطى بشكل عام ، وشعب نيكاراغوا بشكل خاص ، شأن جميع شعوب العالم ، تتطلع الى السلم والأمن . فهذه الشعوب تريد بناء مستقبلها بحرية واستقلال ، عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتناسقة . وهذا حق غير قابل للتصرف يجب ان يعترف به المجتمع الدولي بأكمله . والعمل بخلاف ذلك سيكون بمثابة محاولة لابقاء التوتر واشعاله في المنطقة ؛ وسيكون بمثابة السعي الى تكريس سياسات السيطرة والهيمنة التي لا يمكن للشعوب المحبة للسلم والعدالة ، مثل شعوب امريكا الوسطى ، ان تقبلها .

وعلى هذا المنوال ، اعاد مجلس الأمن تأكيده ، في قراره ٥٦٢ (١٩٨٥) المتخذ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ ، على حق نيكاراغوا وسائر الدول غير القابل للتصرف في ان تقصر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية بدون اى تدخل او تخريب او تدمير مباشر او غير مباشر او تهديد من اى نوع . وبعد ان اكد المجلس تأييده لمجموعة كونتادورا ، طلب الى جميع الدول الامتناع عن اتخاذ اية تدابير سياسية واقتصادية او عسكرية من اى نوع ضد اية دولة من دول المنطقة من شأنها ان تعرقل تحقيق اهداف السلم التي تسعى اليها مجموعة كونتادورا .

وعند الاعراب عن موقف بنين حول هذه المسألة اعلن وفد بلادي في هذه الجمعية ، في البيان الذي القاه في ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، انه

" ليس لأية امة ، كبرى او صغرى ، الحق في ان تتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر ، او ان تحاول فرض وجهة نظرها او اسلوب سلوك معين على بلد آخر غير ما يختاره ذلك البلد نفسه " . (A/38/PV.32 ، ص ٣٣ - ٣٥)

ومن اجل ان تؤدى منظمنا المهمة النبيلة التي اضطلعت بها في سان فرانسيسكو ، ينبغي لها في الذكرى السنوية الأربعين لانشائها ان تعيد تأكيد شجبتها للتهديد باستخدام القوة او استخدامها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة ، مهما كان نطاق النزاع المعني . وان انتهاك هذا المبدأ سيؤدى لا محالة الى التدخل غير الجائز في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة .

ويحدرو وفد بلادي الأمل في ان يستجاب لشداء مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته ، وان يتم تنفيذ القرار الذي سيتخذ في نهاية هذه المناقشة بغية ان يعم السلم في نهاية المطاف ويتم تعزيزه في امريكا الوسطى ، التي لا تطلب شعوبها المناضلة سوى ان تتساح لها فرصة العيش بسلم وان تكرر جهودها لهما الامار الوطني والتنمية .

السيد باسولي (بوركيننا فاصو) (ترجمة شفوية من الفرنسية) : يود وفد بلادى بادئ ذى بدء ان يعرب عن التعاطف العميق من جانب شعبنا والمجلس الوطني الثورى مع شعب وحكومة كولومبيا ازاء المأساة التي سببها الانفجار العنيف لبركان نيفادو ديل رويز . وبلادى التي ألم بها جفاف طويل ، تتفهم تماما القدر الظالم الذى تخبئه الكوارث الطبيعية في بعض الاحيان للشعوب الشجاعة الكادحة . للعام الثالث على التوالي تنظر الجمعية العامة في المسألة المعنونه " الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلام " . وهذا يظهر أن تطور الحالة في هذا الجزء من العالم لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ لنا ، رغم الجهود العديدة التي تبذلها الاطراف المعنية وحسن النية التي تدلل عليها للمساعدة على ايجاد حل .

ووفقا لتقرير الأمين العام (A/40/737) ، فان جذور الازمة السائدة في امريكا الوسطى تكمن في المظالم التي تنطوى عليها الهياكل الأساسية الاجتماعية الاقتصادية والسياسات المحلية التي تنتهجها دول المنطقة ، ويعتمد حلها على الارادة السياسية لهذه الدول . ويوافق وفد بلادى على هذا التحليل . لذلك فمن الأهمية بمكان ان تتخذ جميع الاطراف المعنية موقفا مسؤولا وبناء وان تراعي احترام استقلال الدول وسيادتها وحق شعوب المنطقة في ان تقرر مصيرها . وفي هذا السياق ، من المفيد ان نذكر بقرار مجلس الأمن ٥٦٢ (١٩٨٥) الذى اتخذ بعد ان فرضت الولايات المتحدة حصارا تجاريا على نيكاراغوا في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ . وفي هذا القرار اكد المجلس من جديد الحق الثابت لنيكاراغوا والدول الاخرى في المنطقة في أن تقرر بحرية انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بمنأى عن التدخل الخارجى او التخويف أو القسر المباشر او غير المباشر او التهديد فى أى نوع كان ؛ وأكد من جديد تأييده الذى لا يتزعزع لمجموعة كوننتادورا ؛ وناشد جميع الدول ان تمتنع عن اتخاذ اية تدابير سياسية او اقتصادية او عسكرية من أى نوع ضد اى دولة

من دول المنطقة مما قد يعرقل تحقيق اهداف السلم التي تسعى اليها مجموعة كونتادورا ؛ كما دعا حكومتي الولايات المتحدة الامريكية ونيكاراغوا الى استئناف الحوار الذي كانتا تجربانه بمنسائيليو في المكسيك .

ومن الواضح اننا بعيدون جدا عن تحقيق تقدم كبير في هذا الشأن . ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تأييده القوي لعمل مجموعة كونتادورا كما كان يفعل حتى الآن . ويرحب وفد بلادي بالقرار الذي اتخذته في ٢٩ تموز/يوليه في هذا العام ، حكومات الارجنتين والبرازيل وسيررو واوروغواي بانشاء مجموعة للدعم السياسي لجهود السلم والتعاون التي تقوم بها مجموعة كونتادورا .

ان موقف بلادي من الحالة في امريكا الوسطى معروف تماما ، وقد امرت عنه في مناسبات عديدة هنا وفي اماكن اخرى ، وخاصة في مجلس الأمن . وهو يتمشى مع الموقف الذي اتخذ في مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ .

وفي العام الماضي ، اجتمع وزراء خارجية حركة عدم الانحياز هنا عندما كانوا يشاركون في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، واعتمدوا بيانا مشتركا اكدوا فيه من جديد ، في جملة امور ، ادانتهم القوية لاستخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لفرض الضغط السياسي والاقتصادي على الدول ، انتهاكا لحقوقها وقراراتها السيادية . ان الصعوبة التي تواجهها دول امريكا الوسطى في ابداء الارادة السياسية التي أشار اليها الامين العام في تقريره تنجم عن أن دولها في خارج المنطقة قد قررت أنه يجب ان يكون لها رأى فيما يتصل بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتم هناك . فدول المنطقة تقع ضحية للتدخل الخارجي . شأن البلدان الأخرى في العالم الثالث . وتدين حكومة بلادي اداة قاطعة هذا المسلك غير المقبول الذي ينتهك الميثاق وخاصة بالصورة التي اتبعت في نيكاراغوا ، حيث يرتكب كل شيء بالأقوال والأفعال ، منذ عام ١٩٧٩ ، للاطاحة بالنظام الثوري السانديني .

ويقال لنا انه باسم الديمقراطية قد زرعت الألغام في موانئ نيكاراغوا ؛ وباسم الديمقراطية فرضت على هذا البلد تلك التدابير الخطيرة ، بما في ذلك الحصار التجاري

والجوى والبحرى الكامل . ويبدو ، بالاضافة الى ذلك انه باسم نفس الديمقراطية ينهال استخدام حق النقض على مجلس الأمن ، مما يمنع المجتمع الدولي من فرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا العنصرية بموجب الفصل السابع من الميثاق . ان هذا يجعل المره يتمنى لو يصرخ : أيتها الديمقراطية ، كم من الجرائم ترتكب باسمك !

ليس في نية بوركيننا فاصو ، ولن يكون في نيتها ، أن تنخرط في الخلافات الفرعية التي شلت الأمم المتحدة لعدد محزن من السنوات . وهناك مثل يقول انه عندما يتصارع فيلان فان العشب يهرس تحت الاقدام . ونتائج قمة جنيف بليغة في هذا الشأن .

ان المحاولات المستمرة الرامية الى نسب الازمات العديدة التي تحيق بالعالم الى المواجهة بين الشرق والغرب ، ترغمنا مع ذلك ان نكسر جدار الصمت وان نعلن آراءنا بوضوح اذا أردنا ان يكون هناك فرصة لانقاذ المنظمة . فعا من ازمة يمكن ان تحسم نهائيا مادامت اصواتنا سوف تصنف على انها اما مؤيدة للغرب او مؤيدة للشرق .

وتؤكد بوركيننا فاصو من جديد تأييدها الكامل لمقاصد ومبادئ الميثاق - وخاصة صون السلم والأمن الدوليين ، واحترام المساواة في السيادة بين الدول ، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وعدم اللجوء الى استخدام القوة او التهديد باستخدامها ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لأى دولة من الدول ، وتقرير المصير للشعوب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وتلتزم بلادى - وستلتزم على الدوام - بهذه المبادئ ، وباحترامها احتراماً دقيقاً ، في كافة اعمالها النابعة من ارادتها ، ودون الالتفات لأى ضغط من أى نوع ومهما كان مصدره ، من اجل الاسهام في ايجاد حلول عادلة ودائمة للمشاكل التي تحيق بالعالم .

وهلاوة على ذلك ، فان هذه المبادئ التي تطبقها بلادى تحتم علينا ان نناشد مرة أخرى اليوم وبالاحاح جميع الاطراف المعنية بالازمة في امريكا الوسطى ان تأخذ في اعتبارها الاسهام القيم الذي تواصل مجموعة كونتادورا القيام به بحثا عن حل عادل وهو حل لازم لارساء سلم دائم في امريكا الوسطى . وبغية تحقيق ذلك ، يتعين على الجمعية العامة ان تؤيد دون تحفظ الجهود التي يبذلها الأمين العام ومجموعة كونتادورا ووفد بلادى على استعداد للانضمام الى اى توافق آراء في هذا الاتجاه .

السيد دى فيغويريدو (جمهورية أنغولا الشعبية) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية ان اقول ان لدى حكومة انغولا وشعبها أسبابا ومبررات عديدة للتضامن مع حكومة نيكاراغوا وشعبها . فكلانا بلد نام ، وكلانا عضو في حركة عدم الانحياز ، وكلانا منهمك في مهمة التعمير الوطني ، وكلانا ازاح عن كاهله مؤخرا نير الاستعمار او الاستعمار الجديد .

وأوجه التماثل لا حصر لها . فانغولا ونيكاراغوا تقعان في منطقتين دون اقليميتين متقلبتي هما الجنوب الافريقي وأمريكا الوسطى . وكل من أنغولا ونيكاراغوا تجد نفسها طرما او كرها ضد رغبتها وضد الحقائق وضد وقائع الحالة وضد كل الامور البديهية ، تربط بالتفكير الامبريالي القائم على الاعتبارات الامبريالية الاستراتيجية والتكتيكية ربطا كاذبا لا أساس له بالصراع بين الشرق والغرب ، وهو صراع ليس لنا فيه دور .

وأنغولا ونيكاراغوا كلتاها محاصرتان بالدعم العلني والسري المقدم من العصابات التي لا يمكن ان تشكل بمفردها اى تهديد ولكنها توفر ، عند الحصول على دعم دولة عظمى جبارة ، الواجهة التي تعمل من ورائها القوى الامبريالية . وهكذا تسعى الامبريالية الى توفير درع مشروع لأعمالها غير القانونية والتي لا مبرر لها .

ولهذه الاسباب أيضا يسجل وفدى رسميا تضامنا مع القوى التقدمية المقاتلة من اجل الحفاظ على حقها في الحرية والكرامة والسلم ، وحقها في التنمية الوطنية وفقا لارادة شعوب امريكا الوسطى ووفقا لجميع اعراف ومبادئ القانون الدولي والميثاق ووفقا لمبادئ حركة عدم الانحياز التي تنتمي اليها معظم البلدان النامية .

ان الصراع في امريكا الوسطى وثيق الصلة بالحالة الجيوسياسية في المنطقة وبالماضي التاريخي للمنطقة وبحاضرها .

ان مشاكل امريكا الوسطى الحالية تنبع من الدعم الامبريالي لسياسات الامبريالية ومخططاتها ، ومن الوجود العسكري الضخم ، ومن الدعم المالي القوي الذي تقدمه لوكلائها ولأذئاب اولئك الوكلاء . وبالاتداد المنطقي تنبع المشاكل من المحاولات التي تبذلها البلدان المستقلة حقا في امريكا الوسطى لمقاومة التدخل الامبريالي ، ولمحاربة

الطغيان والدكتاتورية الفاشية الداخلية ، ولاختيار العدالة الاجتماعية لجميع الناس بدلا من المزايا للقلة المختارة ، ولاعطاء التأييد الاخلاقي والسياسي والدبلوماسي للذين يقاثلون الفاشية والامبريالية ببسالة . وهذا التأييد تعتبره الولايات المتحدة بحسب منطق معوج غريب ، تهديدا لها . لذلك ، تحاول الولايات المتحدة ، كما تفعل في أنغولا ، أن تضيء الشرعية على اعمالها غير القانونية في امريكا الوسطى بصورة عامة وفي نيكاراغوا بصورة خاصة برفع شبح الشيوعية الكاذب وغير الموجود تماما ، على أساس انه اذا لم يحارب الخطر الشيوعي المزعوم على شواطئ امريكا الوسطى فسيحارب فيما بعد على شواطئ الولايات المتحدة .

ولاشك ان هذه الغمامة هي التي حدثت بالولايات المتحدة الى ان ترفض بدون انقطاع الجهود النزيهة التي تبذلها مجموعة كونتادورا للتفاوض على تسوية شاملة في المنطقة ، تسوية تلي بحق جميع متطلبات الاطراف كافة لو اعطيت لها الفرصة . وهذه الغمامة هي التي قادت الولايات المتحدة الى ان ترفض رفضا قاطعا جميع العروض التي قدمتها حكومة نيكاراغوا ، وهي عروض تعالج مباشرة جميع مصادر القلق التي تعلنها الولايات المتحدة ؛ وهذه العروض رفضت ايضا على نحو لا تفسير له . وفي كل مرة تتقدم الولايات المتحدة بعوامل جديدة مزعومة ويرد شعب نيكاراغوا بمقترحات تأخذ تلك المتطلبات بعين الاعتبار ، ومرة بعد اخرى ترفض تلك العروض والمقترحات دون تفسير كاف .

ان الصراع في امريكا الوسطى يتعلق بالامبريالية ودعم الامبريالية اكثر مما يتعلق بأى عامل آخر . ولكن مادام لا بد لنا ان نبدأ من نقطة ما فان وفدى يهيب بجميع الأطراف ان تبحث باخلاص المقترحات التي تقدمت بها كونتادورا ونيكاراغوا . كذلك ندعو حكومة الولايات المتحدة الى الاستجابة لعروض حكومة نيكاراغوا وناشد المجتمع الدولي ان يتوخى الحذر ازاء العوامل الخداعة التي تبتدعها مصالح معروفة وان يدرس الحقائق كما كانت وكما هي الآن .

وشعب انغولا وحكومتها يتعهدان بموازة مواقف الحكومات التقدمية في امريكا الوسطى ، وبصورة خاصة حكومة نيكاراغوا .
ان الثورة مستمرة والنصر اكيد .

السيد سوداني (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الحالة السائدة في امريكا الوسطى مدعاة لقلق المجتمع الدولي بحق . وكالحال في افريقيا والشرق الاوسط وآسيا ، يهدد استمرار التوترات ومخاطر الصراعات سلم العالم ويعرقل التعاون بين امم المنطقة دون الاقليمية ، ويعيش سكانها الابرياء في احوال صعبة ان لم يكن في ظروف مأساوية ؛ وفرص تنميتها تتضاءل بخطورة وكذلك فرص استتباب السلم والاستقرار في البلدان المعنية . فالباب مفتوح على مصراعيه امام التدخل الاجنبي والتناحر بين الدول الكبرى التي لا تحجم لاعتبارات استراتيجية او لخدمة مآربها ، ان تستغل الوضع لمصلحتها .

ان تونس التي تواجه نفس الحالة في المغرب لا ترى طريق الحل الا في اللجوء الى مبادئ القانون وقواعده الاخلاقية التي ينبغي ان تحكم النظام الدولي التي يعبر عنها الميثاق اجل تعبير . وللخروج من هذا المأزق يتحتم على بلداننا ان تبني علاقاتها بصورة متبادلة على الثقة وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واجراء مشاورات بصورة منتظمة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك والنهوض بالتعاون على اساس التضامن والتعاقد .

ولا بد ان نسعى الى حل المنازعات بطريق المفاوضات السلمية و باحترام مصالح الجميع فلكل شعب الحق في ان يقرر مصيره الخاص وان يختار الحكومة التي تروق لسه بشرط واحد هو ان تتاح له الوسائل الكفيلة بجعل ذلك الاختيار حرا وديمقراطيا .

بهذه الروح أكد وزير خارجيتنا السيد راجي قايد السبسي في بيانه في الجمعية العامة، تأييد تونس للعمل الطيب الذي تقوم به مجموعة كونتادورا التي تسعى الى احلال السلم والتعاون بين دول أمريكا الوسطى وقال ما يلي :

" يبدولنا هذا العمل نابعا من نفس الروح التي تحدونا كدولة مغربية، وهي روح احترام المصالح المشروعة للدول المعنية والتوفيق بينها ، مثلما هي روح احترام مبدأ عدم التدخل وحرية الشعوب في اختياراتها " .

وأضاف ما يلي :

"ولذلك فان تونس تعبر . . . عن أملها الوطيد في أن يتسنى للمسييرة التي بدأ بالفعل تجنيب بلدان المنطقة الهزات والنزاعات . فليس من ورائها الا الاضرار بأمنها ونموها وكذلك بالسلم في هذا الجزر من العالم " .

(A/40/PV.15 ، ص ٤٧)

وفي الوقت الذي تقدم فيه تونس تشجيعها القوي لبلدان مجموعة كونتادورا لتعزيز عملها المتواصل والدؤوب حتى يسفر عن نتيجة ناجحة، تعرب تونس عن رغبتها في أن تبذل دول أمريكا الوسطى كل ما في وسعها للتغلب على مشاكلها التي تتضائل في الواقع اذا ما قورنت بالعمل العظيم المتمثل في تنفيذ اتفاقية السلم والتعاون . وبهذا تؤكد تلك الدول احساسها بالمسؤولية وتوفر لمنطقتها شبه الاقليمية فرصة تاريخية لتجميع قواها والاستفادة من امكانياتها الوفيرة لتحقيق تقدمها ورفاهيتها ، كما أنها بهذا المثال مستفتح الطريق الذي يتعين على البلدان ذات الحالات المماثلة أن تسلكه في سعيها لتحقيق مستقبل أفضل في تناسق ووثام . وأخيرا فان تلك الدول ستغلق الباب في وجه التدخل الأجنبي الذي يمكن أن يجد سبيله نتيجة لضعفنا وانقسام صفوفنا .

وتونس مقتنعة بأن دول أمريكا الوسطى تدرك تماما أهمية ما هي بصدده الان . وهل نحن بحاجة لأن نقول لتلك الدول أن الأمر ينطوي هنا على تجربة رئيسية للعالم الثالث ، تهمننا جميعا ؟ وأملنا كبير في أن يتحقق لها النجاح .

السيد أبوسرويل (الجاهيرية العربية الليبية) : ناقشت الجمعية

العامة في دورتها الماضية الحالة في أمريكا الوسطى ، وتعود الجمعية العامة مرة أخرى لمناقشة نفس هذا الموضوع ، وخلال هذه الفترة لم يطرأ أى تحسن على الوضع المتوتر في منطقة أمريكا الوسطى . وذلك راجع الى تمارى الولايات المتحدة الأمريكية في تصعيد هها للأعمال العدوانية والتدخل المباشر والمناورات الاستفزازية ودعم وتمويل العصابات في نيكاراغوا الأمر الذى يتناقض تماما مع ميثاق الأمم المتحدة ويشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين . ان شعوب أمريكا الوسطى تريد أن تعيش في سلم وأمن وتعمل على اقامة علاقات طبيعية يسودها الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، الا أن تعنت الادارة الأمريكية وتصعيد هها لحملات العدوان واستمرارها في ادامة الأوضاع المتوترة في المنطقة واستفزازها المستمر وانتهاكاتها المتواصلة للمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وسعيها لبط نفوذها وهيمنتها على دول المنطقة تحت ادعاء ما تسميه بالساحة الخلفية للولايات المتحدة ، وذلك خدمة لمصالحها الاحتكارية ، قد حرم شعوب المنطقة لسنوات طويلة من تركيز جهودها ومواردها لخدمة أهداف شعوبها في التنمية والتطور سعيا لتحقيق حياة أفضل .

ان تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حافل منذ زمن طويل بأعمال العدوان والتدخل والغزو والاحتلال لا بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية وحدها ، بل ان مغامراتها واعتداءاتها قد شملت مناطق أخرى من العالم ، ولقد دلت مواقفها وتشهد سياساتها في الشرق الأوسط بتبنيها للكيان الصهيوني العنصرى الذى يحتل أرض فلسطين ، وتحالفها معه لضرب الأمة العربية ، واحتلال المزيد من أراضيها ، وشن العدوان على أقطارها وتشريد أهلها ، ومواقفها من نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وناميبيا ، ومعاداتها لحركة التحرر في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، يشهد كل ذلك بأن هذا السلوك لا تحكمه القوانين الدولية بل انه يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة و ارادة المجتمع الدولي ويسير وفق نفس المنهج الامبريالي الرامي الى السيطرة والهيمنة وبسط النفوذ والعدوان والتحكم في مقدرات الشعوب واستغلالها .

لقد استطاع الشعب النيكاراغوى البطل بعد تضحيات جسيمة بقيادة ثوار جبهة
السند نيست الاطاحة بالحكم الدكتاتوري العميل ، وأقام نظاما ثوريا كرس جهوداً لتطوير
وتنمية مستوى الشعب النيكاراغوى في كافة المجالات ، وبدلاً من أن يلحق هذا النظام التأييد
والمساندة نجد أن قوى العدوان تتخذ مواقف عدائية ضد شعب وحكومة نيكاراغوا وتعمل على
تدمير العملية الديمقراطية وتستنكر وضعها كدولة غير منحازة في منطقة أمريكا الوسطى .
وواضح ان الادارة الأمريكية قد عقدت العزم على محاربة شعب وحكومة نيكاراغوا
وخططت باشراف مباشر من وكالة المخابرات المركزية لتنفيذ سلسلة من التهديدات والاستفزازات
وأعمال التدخل المباشر وغير المباشر ضد الأراضي والمؤسسات الاقتصادية في نيكاراغوا ،
حيث فرضت عليها المقاطعة الاقتصادية للاخلال باستقرارها ، وأخذت تزرع قنابلها الموقوتة
داخل موانئها كما قامت بتمويل وتجهيز كل العمليات العسكرية التي تشن ضد نيكاراغوا
وتدريب المرتزقة وتقديم المساعدات المادية والتنظيمية لاعداء نيكاراغوا . ولسنا بصدد كافة
التفاصيل ، لكننا نستشهد بما جاء على لسان الرئيس اورتيغا سانيدرا في خطابه أمام الجمعية
العامة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة الذي قال فيه
" منذ سنة ١٩٨١ حاولت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تدمير العملية الديمقراطية في
نيكاراغوا وانكار وجود نيكاراغوا غير المنحازة في منطقة أمريكا الوسطى ، ونتيجة لذلك وفي عام
١٩٨١ علّق حكام الولايات المتحدة الامدادات الغذائية التي كانت تقدم لنيكاراغوا بالائتمان ،
واعتمدوا برنامجاً مؤلفاً من عشر نقاط وخصصوا ١٩ مليون دولار لانشاء قوة من المرتزقة . وفي
١٩٨٢ أذنت حكومة الولايات المتحدة باجراء عمليات سرية ضد نيكاراغوا ومارست حق النقض
ضد قرار مجلس الأمن الذي يحظر استخدام القوة أو التدخل في الشؤون الداخلية " .

ان الولايات المتحدة الأمريكية بهذا تنتهك بشكل مستمر المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وتمارس ارهاب الدولة . فعندما تقدمت نيكاراغوا بشكواها الى محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة لقيامها بزرع الألغام في موانئها والقيام بأنشطة عسكرية وشبه عسكرية ضد الأراضي النيكاراغواية ، ادعت حكومة الولايات المتحدة بعدم صلاحية المحكمة للنظر في دعوى نيكاراغوا ، وان دل هذا على شيء فانما يدل على ان الولايات المتحدة كانت تعرف مقدا ان أنشطتها العسكرية هذه مخالفة للقوانين والاعراف الدولية ، وانها أرادت ان تتطص من التزاماتها وفقا للقوانين الدولية .

ان الولايات المتحدة لم تكف بالقيام بتمويل وتدريب المرتزقة ، وتمويل الأنشطة السرية والتي نتج عنها آلاف من القتلى وفقدان الآلاف لديارهم وتدمير الجسور والهجوم على المطارات ، ولكنها أيضا مارست على الشعب النيكاراغواي الحرب النفسية المتحطة فـ في التصريحات العدائية التي تصدر عن كبار المسؤولين في الادارة الأمريكية بهدف خلق جو من عدم الاستقرار ، فانسحبت الولايات المتحدة من مباحثات مانزانيلو في المكسيك ، التي كانت تجرى مع نيكاراغوا ، وقامت وكالة المخابرات الأمريكية باصدار وتوزيع " دليل عطيات الحرب النفسية " على المرتزقة وقامت بتخصيص ٢٧ مليون دولار لساندة اعداء نيكاراغوا تحت شعار مساعدات انسانية . ومارست الولايات المتحدة مختلف الضغوط على المؤسسات الاقتصادية الدولية لكي تمتنع عن مساعدة نيكاراغوا ولم تخف نواياها الحقيقية تجاه نيكاراغوا ، المتحطة في الاطاحة بالحكومة النيكاراغوية .

من الطبيعي ان يستأثر الوضع المتوتر في أمريكا الوسطى والسياسات العدوانية ضد سيادة نيكاراغوا باهتمام دول حركة عدم الانحياز ، حيث اعرب وزراء خارجية هذه الدول في اجتماعهم المنعقد في لواندا في أوائل ايلول / سبتمبر الماضي ، عن قلقهم البالغ ازاء الوضع المتوتر في منطقة أمريكا الوسطى باعتباره يشكل احدى مناطق التوتر الرئيسية في العالم . واعتبروا ان الضغوط السياسية والاقتصادية وما صاحبها من اعمال عدوانية عسكرية هي مخطط واسع لزعزعة استقرار نيكاراغوا والاطاحة بحكومتها . وان يؤكد وفد بلادي على

ما جاء في بيان وزراء الخارجية الذي صدر في أعقاب اجتماعات لواندا يطالب بضرورة وضع حد فوري لكافة التهديدات والاعتداءات ضد شعب نيكاراغوا والتأكيد على احترام سيادته وإرادته . ان الاعتداءات والاستفزازات الموجهة ضد نيكاراغوا ليست في حقيقة الأمر موجهة ضد نيكاراغوا فحسب ، ولكنها تشير قلق وتخوف الكثيرين من ان يتكرر العمل العدواني الأمريكي ضد دول صغيرة أخرى مثلما حدث في فرينادا .

وكما تتعرض نيكاراغوا الى العدوان والاستفزاز والتهديد ، فان بلادى هي الأخرى تعرضت وتتعرض للتهديدات والاستفزازات من الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أخذت هذه الأعمال الارهابية عدة مظاهر تطلت في الاستفزازات والتهديدات العسكرية التي يقوم بها الأسطول السادس الأمريكي بمحاذاة الشواطئ الليبية بالقرب من خليج سرت والاختراقات المتكررة للاجواء الليبية واجراء المناورات العسكرية بالقرب من حدود الجماهيرية ، بالإضافة الى الحملات الدعائية التي تهدف الى الاساءة الى سمعة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

لقد نهبت الجماهيرية العربية الليبية في عدة مناسبات الى خطورة السياسة الارهابية التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد الشعب العربي الليبي والأمة العربية والى المؤامرات والمخططات التي تحاك ضدها وادانت سياسة ارهاب الدولة التي تمارسها الادارة الأمريكية ضد الشعب العربي الليبي والشعوب الأخرى ، وان آخر حلقة في سلسلة المؤامرات الأمريكية الموجهة ضد الجماهيرية هو ما كشفت عنه صحيفة " واشنطن بوست " الصادرة بتاريخ ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، حول مخطط ارهابي جديد أعدته الحكومة الأمريكية ضد شعب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ونظامه الثوري ، ذلك المخطط الذي لم ينفه المسؤولون الأمريكيون بل أكدته حكومة ريغان حينما أمر ريغان نفسه بالتحقيق في كيفية تسريب الوثائق والمعلومات المتعلقة بهذا المخطط الارهابي الى وسائل الاعلام . ان المجتمع الدولي مطالب بوضع حد لهمجية الحكومة الأمريكية التي تدعي لنفسها محاربة الارهاب ، وهي ذاتها تمارس ارهاب الدولة المنظم باصرار ، كما انه مطالب بان يتصدى بحزم لسياستها العدوانية ضد الشعوب وان يدين بشدة أعمالها العدوانية ضد نيكاراغوا .

لقد أكدت نيكاراغوا احترامها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ورفضها في العيش في سلام مع جميع شعوب المنطقة ، بما في ذلك الولايات المتحدة وإقامة علاقات طبيعية معها .
واننا نعرب عن تقديرنا وارتياحنا لما تبديه حكومة نيكاراغوا من استعداد وروح تعاون مع مجموعة كونتادورا في سعيها لإيجاد حل سلمي يكفل أمن واستقرار منطقة أمريكا الوسطى .
واننا نؤمن بأن هذه الرضفة الصادقة التي أظهرتها حكومة نيكاراغوا بالتعاون مع مجموعة كونتادورا يجب أن تلقى الاستجابة وان تحترم ارادة بلد صغير مثل نيكاراغوا في تقرير مصيره ، وان توقف الولايات المتحدة سياساتها العدوانية ضد نيكاراغوا ، واننا نلفت أنظار المجتمع الدولي من جديد الى خطورة النتائج المترتبة على انتهاج مثل هذه السياسات التي تنتهك المواثيق والاعراف الدولية خاصة وانها تأتي من دولة كبرى تحتل مقعدا دائما في مجلس الأمن المكلف بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

السيد هونغ (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان استراليا

تبعد كثيرا عن أمريكا الوسطى من الناحية الجغرافية ، بيد اننا نعتقد ان هناك بعض المبادئ التي ينبغي ان تحكم السلوك الدولي في جميع أنحاء العالم ، ووصفنا دولة وسيطة مسؤولة نشعر ان من واجبنا ان نتكلم بشأن مسائل موضع اهتمام دولي واسع .
ان بلدان أمريكا الوسطى لها تاريخ يتسم بالاضطراب ومعظمها يعاني من هياكل اجتماعية واقتصادية مجففة حتى يومنا هذا . وتهذل المحاولات للتغلب على تركة الماضي . وليست جميع هذه المحاولات بعيدة المدى بنفس القدر أو قوية بنفس القدر أو ناجحة بنفس القدر ، فمرانه تهذل جهود حقيقية نحو اصلاح يستأهل تأييد وتشجيع المجتمع الدولي . ولكن لا يجوز تشجيع القمع في الداخل ولا تشجيع الفرمان ، من أي نوع ، ممن يريدون فرض حلولهم على شعوب المنطقة . ولا بد ان يسمح لشعوب أمريكا الوسطى نفسها بأن تجد الحلول لمشاكلها ، وفقا لتقاليدها ورفضاتها . ولها الحق في أن تضع أنظمة حكوماتها ، بعيدا عن أي تدخل خارجي من أي صدر كان .

ولن يؤدي الصراع المحزن بين هذه البلدان الا الى اعاقه تقدم وازدهار شعوبها ،
ونأمل في ايجاد حل سلمي لهذه المنازعات وأن يتم التوصل الى هذا الحل بسرعة .
وما برحت استراليا تؤيد جهود مجموعة كونتادورا ، لأنها تعمل من أجل التوصل
الى تسوية سلمية وتفاوضية وفقا لرفضات بلدان المنطقة . ونعرب عن سرورنا لتشكيل مجموعة
الدعم المؤلفة من الأرجنتين واوروفواى والبرازيل وبيرو التي شكلت من أجل المساعدة .
وقد حظيت مجموعة كونتادورا بتأييد واسع من المجتمع الدولي ، ومن الجوهرى لبلدان
المنطقة الخمسة أن تمنح تأييدها الكامل لمجموعة كونتادورا .

وانذا كان صحيحا ان تورط الأطراف الخارجية لن يسهم في احلال السلم والأمن في المنطقة ، فمن الصحيح أيضا انه لن يمكن الوصول الى حل ما لم تبد بلدان المنطقة نفسها ارادة حقيقية في التوصل الى حلول وسطى وفي التعاون . ويجب على البلدان التي لا تعد جزءا من المنطقة أن تواصل تقديم تأييد حقيقي فعال لعملية كوندادورا . وقد مرت تلك العملية بفترات تقدم وفترات تراجع ، ولكنها ليست مجرد أحسن فرصة للتوصل الى حل سلمي ، وانما هي الفرصة الوحيدة لتحقيق ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تستأنف الجمعية المناقشة بشأن هذا البند وتختتمها في جلسة صباح الأربعاء .

رفعت الجلسة الساعة ٢١ / ٠٠